كراسات

٧٨٨

مركز البحوث العربية

قراءة نقدية فى كتابات ناصرية

حوار مع هيكل وعكاشة

د. عبد العظيم أنيس

إهـــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

مركز البحوث العربية
للدراسات والتوثيق والنشر

قراءة نقدية فى كتابات ناصرية
حوار مع هيكل وعكاشة

د. عبد العظيم أنيس

يوليو ١٩٨٩

مركز البحوث العربية
للدراسات والتوثيق والنشر
١٤ش عبد العزيز الدرينى ـ بالمنيل
ت: ٣٦٢٥٦٨٧

الطبعة الأولى

الصف التصويرى : ســــينا للنشـــر

تـقـديـم

يسعد مركز البحوث العربية أن يقدم (بعض ماكتبه الاستاذ الدكتور عبد العظيم أنيس) تعقيبا أو تحليلا لكتابات هامة صدرت فى السنوات الأخيرة للاستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور ثروت عكاشة.

وقد كان العنوان المقترح لكتابات الدكتور عبد العظيم أنيس هو «حوار ماركسى مع كتابات ناصرية» ولكننا اتفقنا والدكتور أنيس على توزيعها «كقراءة نقدية» توحى «بالتحليل واعادة تركيب» بعض المواقف الفكرية والثقافية والسياسية فى الفترة الناصرية التى يتحدث عنها هيكل وعكاشة، وهذا معنى أن تكون القراءة نقدية. وقد اعتبرنا أن وضع المقالات التى كتبها الدكتور أنيس لعدد من الصحف العربية، فى هذا الاطار هو جهد أولى من مركز البحوث العربية لطرح قضايا الحوار بين الماركسيين والناصريين.

إننا نعتقد أن حوارا طويلا دار بالفعل بالمساهمات الجادة التى قام بها عدد كبير من الماركسيين فى بناء التجربة الناصرية، فكريا وثقافيا وسياسيا، ومن هنا تأتى أهمية مساهمة عبد العظيم أنيس بإعادة القراءة لنصوص هامة حول هذه الفترة، وهو أحد فرسانها استاذا جامعيا وكاتبا صحفيا، ورئيسا لدار الكاتب العربى، وسجينا سياسيا !

ولعل هذه القراءة النقدية تسهم فى وضع حجر جديد فى بناء العمل المشترك من أجل دفع حركة التحرر الوطنى العربية ومضمونها الاجتماعى التقدمى عبر تفاعل مخلص بين وجهات النظر الماركسية والناصرية. ان هذا العمل يبدو أمرا هاما الآن بينما تخوض القوى الوطنية فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ الوطن العربى معركتها من موقع الدفاع بأكثر مما تقوم به من هجوم.

لذلك يتوقع مركز البحوث العربية أن تشكل هذه القراءة النقدية بداية جديدة لحوار متصل بين قوى تحكمها نفس الهموم مهما تنوعت المناهج، وأن تطرح «أجندة» مناسبة للحوار صريحة وشجاعة وعلنية.

مركز البحوث العربية

مقدمة

فى السنوات الاخيرة ظهر العديد من الكتب التى تتعلق بأحداث المرحلة الناصرية بأقلام ناصريين. وبعض هذه الكتب أخذت شكل مذكرات وان كانت فى الحقيقة غير ذلك، وإنما هى شهادة على ما جرى خلال تلك الحقبة كما رآها المؤلف من موقعه فى القيادة الناصرية. وهذه المواقع التى كان يشغلها المؤلفون كانت فى العادة رفيعة المستوى مما يجعل لكتابات أصحابها أهمية خاصة لن يستطيع أى مؤرخ لتلك المرحلة أن يتجاهلها حتى وان اختلف معها. وقد تركز هذه المذكرات على ميدان معين مثل الثقافة كما فعل ثروت عكاشة، أو الميدان العسكرى كما فعل الفريق محمد فوزى، أو السياسة العربية كما فعل محمود رياض.

لكن هناك كتبا أخرى لنفس المرحلة لم تكن على شكل مذكرات. وربما كانت كتب محمد حسنين هيكل أهمها جميعا واكثرها جدارة بالحفاوة والتعليق، ومصدر هذا الحكم على كتب هيكل هو موقعه بالقرب من عبد الناصر شخصيا طوال المرحلة الناصرية، والدور الذى لعبه هيكل فى تقديم النصح والمشورة للقائد وفى صياغة أفكاره وخطبه وكتاباته السياسية، فضلا عن توفر كم ضخم من الوثائق المصرية لديه عن تلك المرحلة. ومن أمثلة هذه الوثائق مانشره فى كتابيه الاخيرين (ملفات السويس)، (سنوات الغليان).

لكن أهمية كتب هيكل لا تنحصر فقط فى الاعتبارات السابقة. فرغم أنه صحفى الا أنه باحث جاد فى نفس الوقت، ولابد أنه بذل جهدا كبيرا للحصول على هذه الوثائق الاجنبية التى استعان بها فى دعم وجهة نظره. وقد تسبغ تلك الحقيقة أهمية خاصة على هذه الكتب، اذ أنها نمط من التأليف لم يعرفه تاريخ الصحافة المصرية من قبل فى حدود علمى.

ومع كل هذه الاهمية التى أعلقها على كتب هيكل فاننى بطبيعة الحال لا أعتبرها الكلمة النهائية - وهل هناك حقا كلمة نهائية فى التاريخ ؟ - فيما يتعلق بتلك المرحلة. فموقع هيكل بالقرب من عبد الناصر لا يجعله حكما موضوعيا فى فهم أحداث تلك المرحلة كما سبق أن ذكرت فى مناسبات أخرى، والاقرب الى الصحة أن نقول انها وجهة نظر ناصرية هامة فى مغزى تلك الاحداث مدعومه بوثائق لم يسبق نشرها من قبل.

ومع ذلك فمن واجب كل باحث أن يبذل الجهد فى الاقتراب من الدراسة الموضوعية لتلك المرحلة قدر الامكان، خصوصا أن هذه الاحداث قد مضى عليها اكثر من ربع قرن وأن العواطف والانفعالات الانسانية التى صاحبت بعضها لابد أن تكون قد هدأت أو اختفت، وأن الجو السياسى العام الذى تعيش فيه مصر اليوم قد ابتعد كثيرا عن الجو السياسى العام للمرحلة الناصرية، الامر الذى يسهل ذلك.

فعلى أى صورة يمكن أن يتبدى هذا الجهد من الباحث فى الاقتراب من الموضوعية عند بحث هذه المرحلة ؟

هنا ترد على الخاطر مجموعة من النقاط الهامة. فى مقدمتها أن فهم السياسة الخارجية والعربية يبدو صعبا - وأحيانا مستحيلا - دون بحث تطورات السياسة الداخلية فى مراحلها المختلفة. ولعل هذا من سلبيات كتب هيكل التى تركز على القضايا العربية أو الخارجية دون أن تعطى عناية مماثلة لآليات السياسة الداخلية وتحدياتها. ولا يعفى هيكل من هذا النقد أنه فى موقعه القديم كان أكثر اهتماما ومسئولية فى القضايا العربية والخارجية منه فى القضايا الداخلية. فمادام تصدى للكتابة عن تاريخ تلك المرحلة كان من الضرورى التعرض - من أجل مزيد من الفهم والضوء - لذلك الجانب.

ثم ينبغى أن يتبدى هذا الجهد للموضوعية فى استخلاص دروس وعبر وأخطاء تلك المرحلة. فمهما كان الأثر الموضوعى لقيادة عبد الناصر ايجابيا بشكل عام، إلا أن سجل الاخطاء السياسية ليس بسيطا خصوصا أن الأمور انتهت بهزيمة مدوية عام ١٩٦٧، مما يجعل بحث موضوع الاخطاء مسألة على جانب عظيم من الأهمية لا لكتابة التاريخ فحسب وانما لمستقبل حركة التحرر العربى فى نضالها ضد الامبريالية ومن أجل العدالة الاجتماعية والتنمية والوحدة.

وأشهد أن كثيرا من هذه الكتابات الناصرية قد تعرضت لقضية الاخطاء والدروس، بعضها فى إسهاب كما فعل عكاشة فى مذكراته وإن كان هذا لايعنى أننى أتفق معه فى تحليل تلك الاخطاء والدروس. لكن كتاب هيكل الاخير يمضى سريعا على هذه القضايا أو لا يتعرض لها إطلاقا مع انها كانت جديرة بمزيد من البحث والتحليل. صحيح أن هناك إشارات ترد هنا أو هناك الى بعض الاخطاء، لكنها إما موجزة دون تأصيل فى بعض الموضوعات. وفى موضوعات أخرى يبدو وهيكل وكأنه كتب فصولها عام ١٩٥٩ لا عام ١٩٨٩.

انني أشير على وجه الدقة الى الاحداث العربية للمرحلة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ بدءا من قضية الوحدة المصرية السورية، ثم قضية الصراع المدمر بين نظامين وطنيين هما نظام عبد الناصر ونظام عبد الكريم قاسم، وما انتهى اليه هذا الصراع من أحداث مؤسفة وأخطاء على الجانبين استفادت منها بالدرجة الاولى الامبريالية والرجعية العربية، وانتهاءا بقصة الانفصال والثورة اليمنية ثم انتصار ثورة الجزائر وما تلاها من الانقلاب على بن بيللا.

ولعل جذر هذا الموضوع الذى لا يريد هيكل أن يواجهه هو مشكلة الوحدة العربية وخطأ التصور الناصرى عن الوحدة الاندماجية وعن امكانية القفز فوق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية بين البلدان العربية المختلفة ذات الاسواق والمصالح المتباينة. وهو خطأ تورط فيه عبد الناصر تحت تأثير الفكر القومى والبعثى التقليدى آنذاك، وإن كان العديد من القوميين والبعثيين قد تخلوا عنه بعد ذلك. وقد أدى هذا الموقف الى رفض مشروع الوحدة الفيدرالية، مع انها لو كانت قد تحققت بين مصر وسوريا ثم بين ج.ع.م. والعراق لكانت قد نقلت الوضع العربى كله نقلة أساسية اقتصاديا وعسكريا، ولجعلت كارثة ١٩٦٧ أمرا شبه مستحيل.

ان الفهم التقليدى لقضية القومية والوحدة - حيث يجرى انكار البعد الوطنى ولا يتم الحديث الا

عن البعد القومى - قد أساء الى حركة التحرر العربى وضيع على الشعب الفلسطينى فرصا تاريخية، وأدى فى الماضى الى انقسام حاد لقوى حركة التحرر العربى بين الاحزاب الشيوعية العربية من جانب وبين القوميين العرب والبعثيين من جانب آخر، مع أنها جميعا فصائل تقف فى خندق واحد فى العديد من البلدان العربية اليوم كما كانت تقف فى نفس الخندق إبان طرد جلوب من الاردن والعدوان الثلاثى على مصر ومشروع ايزنهاور والتهديد التركى لسوريا فى خريف ١٩٥٧ حتى وقوع الوحدة المصرية السورية وبداية الخلاف.

ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم جرت مياه كثيرة فى نهر السياسة العربية وصدرت العديد من المؤلفات والشهادات السورية والعراقية عن أحداث تلك المرحلة. وكان من المتصور أن يكون هيكل قد استفاد منها خصوصا فى التدقيق فى سجل الوقائع، كما فعل مع الوقائع الخاصة بالتعامل مع الغرب أو مع الاتحاد السوفييتى.

لكن عداء هيكل للفكر الشيوعى والشيوعيين العرب يبدو فى كتاب (سنوات الغليان) فى قمته، مع أنه كان من المفهوم أن يكون فكره قد تطور كثيرا عن ذلك. ان الاتهامات المنصبة على رؤوس الشيوعيين العرب فى الكتاب منهلتقى اتساعها وغرابتها وبعدها عن الانصاف. فهم أعداء للقومية العربية وللوحدة، وهم عملاء لموسكو ... الى آخر قائمة الاتهامات فى الاسطوانة المعروفة. وبدا وكأن هيكل قد كتب هذه الفصول بالذات لا عام ١٩٨٩ وإنما عام ١٩٥٩ عندما كان يهدد الشيوعيين العرب فى مقالاته بأن عليهم أن يضعوا أقفالا على أفواههم !

وقد أدى به هذا الموقف إلى ترديد معلومات عن أوضاع سوريا أو العراق آنذاك هى إما غير صحيحة أصلا أو غير دقيقة. وفى رأيى أن هيكل قد وصل الى هذا لأنه اعتمد أساسا فى هذا الجانب من الكتاب على تقارير الاجهزة الامنية المصرية، وهى تقارير مليئة بالاخطاء والسخافات التى كتبتها مخيلة عملاء فى دمشق أو بغداد ينقص الكثير منهم الضمير الوطنى فضلا عن الاحساس بالمسؤولية.

ولقد أشرت فى مقالات هذا الكتاب - كمثال على هذا - الى قضية فرج الله الحلو الذى قبض عليه فى دمشق وجرى تعذيبه ثم قتله على يد رجال عبد الحميد السراج، وبعد ذلك قطعت أجزاء جسمه بمنشار وأذيبت فى الاحماض !

ان قضية فرج الله الحلو لا تنبع أهميتها من بشاعة ماحدث فقط، وإنما أيضا من حقيقة أنه كان الامين العام الفعلى للحزب الشيوعى السورى اللبنانى بعد سفر بكداش، وكان يقود الحزب من دمشق عندما قبض عليه عام ١٩٥٩. ولو اهتم هيكل بأن يطلع على قرار الاتهام الذى أصدره القضاء العسكرى السورى فى يونيو ١٩٦٢ فى حق ضباط المباحث السورية الذين تولوا هذه الجريمة والمذكورين بالاسم واحد واحد بما فى ذلك ملخص بأقوال كل واحد منهم فى التحقيق، لما ورط نفسه فى ترديد القصة المزيفة من أن فرج الله الحلو قد مات قبل الوحدة بسنتين وأن نعيه قد نشر فى الصحف اللبنانية آنذاك !

فإذا تحولنا من هذا الى المعلومات الخاصة بالعراق خصوصا إبان مرحلة الصراع بين قاسم وعارف،

«رجل عبد الناصر فى بغداد» كما كانوا يرددون، لوجدنا نفس التورط فى معلومات كاذبة أو غير دقيقة. والحقيقة أننى لو تفرغت لتصحيح هذه المعلومات والوقائع الواردة فى الكتاب لاحتجت الى تأليف كتاب كامل فى هذا الصدد. لكن هذا غير متاح اليوم ولذا يكفى أن أشير الى بعض الامور الواردة فى الكتاب.

من هذه الامور مثلا محاولات التلميح المستمرة فى الكتاب بأن القائد الفعلى لثورة تموز فى العراق هو عارف وليس عبد الكريم قاسم، مع أنه من الثابت تاريخيا اليوم على ضوء مذكرات العديد من الساسة العراقيين والرسائل الجامعية التى كتبت عن الموضوع، أن قاسم هو الذى وضع خطة التمرد العسكرى وأنه هو الذى كتب البيان الذى قرأه عارف من الاذاعة. ومن يقرأ كتاب هويدى (كنت سفيرا فى العراق) ومذكرات العديد من الساسة العراقيين سوف يدرك على الفور أن عارف كان رجلا متهورا وأحمق ولم يكن جديرا باسم عبد الناصر فى بغداد. ولقد أصبح عارف بعد ذلك رئيسا للجمهورية - هو وشقيقه عبد الرحمن - ولم تتحقق فى عهدهما وحدة اندماجية ولافيدرالية ولا يحزنون.

ثم هناك ما يردده الكتاب عن «ثورة» الشواف فى الموصل. وكثير مما هو وارد فى الكتاب غير دقيق أو غير صحيح أصلا، وبعض الوقائع ذات الدلالة لايرد ذكرها أبدا. إننى أشير هنا الى دور المخابرات السورية فى هذه «الثورة» وفى نقل السلاح لها وفى توفير محطة إذاعة للثوار نقلت من الحدود السورية العراقية الى الموصل. ومما له دلالة أن أحد رموز هذه «الثورة» هو شيخ عشائر شمر الذى تضررت مصالحه كإقطاعى من قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته ثورة تموز، والذى كان على علاقة وثيقة بالمخابرات السورية.

ثم هناك مثال صغير أخير يبين مدى عزوف هيكل عن التدقيق فى مصادره قبل كتابة ما كتب. فالكتاب يقول ان عبد القادر اسماعيل هو زعيم الحزب الشيوعى العراقى فى ذلك الوقت، مع أن من يعرف أوضاع العراق فى تلك المرحلة ولو معرفة محدودة كان يعلم أن عبد القادر اسماعيل لم يكن زعيما للحزب ولا حتى عضوا فى مكتبه السياسى. أما زعيم الحزب آنذاك فهو حسين رضوى الذى اشتهر حركيا باسم (سلام عادل) والذى أعدم بعد ذلك.

* * *

ربما أكون قد أطلت، لكنى حريص على توضيح أن أضعف أجزاء كتاب (سنوات الغليان) هى تلك التى تتعرض لأوضاع سوريا والعراق إبان تلك المرحلة. وقد أشرت الى أسباب هذا الضعف فى اعتماد هيكل على تقارير أجهزة الامن فى كتابة ما كتب وعدم قيامه بأى جهد فى تدقيق الوقائع بل وحتى اسماء الاشخاص.

لكن هذه الملاحظات التى أوردها هنا لا تعنى على الاطلاق التقليل من أهمية الكتاب. وإنما تعنى أن فصول هذا الكتاب تتفاوت قوتها وأهميتها، وأن الدقة التاريخية التى اشتهر بها هيكل فى العديد من كتاباته قد خانته فى بعض أجزاء الكتاب.

وغنى عن البيان أننى أكن لهيكل من الناحية الشخصية كل تقدير. وكما ذكرت فى مقالاتى

المنشورة فى هذا الكتيب فاننى ترددت طويلا قبل الرد على هيكل لاعتبارات سياسية شرحتها. لكنى اقتنعت فى نهاية الامر أن تقديم وجهة النظر الاخرى ضرورى مادام كتاب هيكل قد صدر ونشر فى العديد من الصحف العربية.

ولقد حرصت على أن أضم هنا - إلى جانب مقالاتى فى الرد على هيكل - مقالات أخرى سبق نشرها فى صحيفة «الاهالى» عن كتاب (ملفات السويس) لهيكل أيضا هنا بالاضافة الى تعليقاتى على مذكرات عكاشة.

وكلى أمل أن يثير نشر هذا الكتاب الصغير حوارا صحيا نتحرر فيه من أوهام الماضى، ونتعاون فيه جميعا لوضع أيدينا على أخطاء ودروس الماضى بأمل أن تستفيد منه حركة التحرر العربى فى حاضرها ومستقبلها.

د. عبد العظيم أنيس

سنوات الغليان

سنوات الإنجازات المجيدة والأخطاء العتيدة

١- عبد الناصر والشيوعيون

قال الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مقدمة كتابه (سنوات الغليان) إن أيامه فى الفترة التى جرت فيها وقائع هذا الكتاب هى أشق تجربه فى حياته، وإن محاولة إستعادة هذه الوقائع على صفحات هذا الكتاب هى أصعب مهمة واجهها خلال ممارسة مهنة الصحافة.

وليس هذا الشعور غريباً فى رأيى، فهى سنوات حافلة حقاً بالحلو والمر، على الرغم من أن الفترة التى يتعرض لها الكتاب لا تزيد على ثمانى سنوات، وبالتحديد منذ بدء عام ١٩٥٧ بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر حتى الافراج عن الشيوعيين المصريين فى ابريل سنة ١٩٦٤ وزيارة خرشوف لمصر بعد ذلك بشهر..

لكنها سنوات حافلة بأحداث تاريخية بالغة الأهمية، منها مقاومة مشروع إيزنهاور والتهديد التركى بغزو سوريا والوحدة المصرية السورية والإنفصال الذى جرى بعد الوحدة بأقل من أربع سنوات، وانتصار ثورة الجزائر والعراق ثم ثورة اليمن، والخطة الخمسية الأولى وقوانين التأميمات، وإنجاز المرحلة الأولى من السد العالى.. إلخ لكنها أيضاً سنوات إنفجار الصراع بين القوى القومية والأحزاب الشيوعية العربية وما أدى إليه هذا الصراع من تدهور وانقسام فى حركة التحرر العربى فى مواجهة الامبريالية وإسرائيل وقوى الرجعية العربية، الأمر الذى أساء إلى طرفى الصراع القومى والشيوعى وسمح للمؤمرات الاستعمارية أن تنجح فى سوريا والعراق. إنها سنوات حملة «مكافحة الشيوعية» التى قادها فى ضرواة نظام عبد الناصر على مستوى العالم العربى كله، وهى فى جزء منها سنوات التهدئة مع الامبريالية الأمريكية بل والتفاهم معها.

وصحيح أن هذا التفاهم لم يدم طويلاً، إذ تطورت الأحداث بما دعا عبد الناصر نفسه إلى إعادة النظر فى حساباته للموقف العربى والدولى، حوالى منتصف ١٩٦٣، بعد أن تزايدت نبرة التهديد فى خطابات كيندى له، وبدأ واضحاً من تقارير المخابرات المصرية واليوغسلافية أن إسرائيل تستعد لضربة جديدة ترتبط بقضية تحويل مجرى نهر الأردن، وبعدما زادت الوقاحة الأمريكية بطلبات صريحة بقبول تفتيش أمريكى على مفاعل أنشاص ومصنع الصواريخ المصرى وبطرد العلماء الألمان الذين كانت مصر تستعين ببعضهم فى بعض مصانعها الحربية!

أنها السنوات التى جرت فيها زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية رواتترى لمصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ وماتلاها مباشرة بعد أسبوع واحد من الزيارة من حملة الاعتقالات لقادة الحركة

الشيوعية المصرية فجر أول يناير سنة ١٩٥٩ وهى أيضاً سنوات أول شرخ فى نظام عبد الناصر بأنهيار الوحدة المصرية السورية فى سبتمبر سنة ١٩٦١.

هى إذن سنوات الإنجازات المجيدة والإنكسارات العتيدة التى توجت بالإنكسار الأكبر والذى تمثل فى هزيمة ١٩٦٧ التى سوف يتناولها الجزء الثانى من هذا الكتاب.

فهل يكون من الصعب علينا أن نتفهم حقيقة مشاعر هيكل عندما يستعيد وقائع المرحلة وأن نتعاطف معه عندما نقرأ هذا فى المقدمة، وهو الذى عاصر كل هذه الأحداث بالقرب من القمة وساهم بالنصيحة والمشورة فى صناعتها.

لقد سبق لى أن أشرت عند تعرضى لكتاب (ملفات السويس) إلى أهمية كتب هيكل، لا بإعتبارها الوثائق التاريخية النهائية لهذه المراحل التى يتعرض لها، وإنما بإعتبارها وجهة نظر الفهم والتصور الناصرى لتلك المراحل والوقائع، ثم تكتسب هذه الكتب أهميتها أيضاً من هذا الكم من الوثائق المنشورة، والتى لا شك سوف تفيد المؤرخين الذين سوف يتعرضون لهذه المرحلة بأساليب أكثر موضوعية عندما تبتعد هذه المراحل فى محور الزمن. ولقد إعتاد هيكل أن يقول أن كتبه هذه ليست كتابة للتاريخ وإنما هى محاولة فى قراءته. لكن المشكلة فى قبول مثل هذا الرأى هى أن كل محاولة مكتوبة لقراءة التاريخ هى لون من ألوان الكتابة له.

فلنقل إذن - ومع كل إحترامنا لهذا الجهد الخارق الذى بذله هيكل فى إعداد الكتاب- أنه يمثل وجهة نظر ناصرية، أو وجهة نظر أحد الناصريين المهمين لأحداث تلك الفترة الصعبة.

وربما كان من الطبيعى أن يتوقع القارئ لمثل هذا الكتاب، بعد إنقضاء نحو ربع قرن على أخر أحداثه، نوعاً من إستخلاص العبر والدروس من كل ما جرى، لكن ما يحزننى أننى لا أجد الكثير فى هذا المجال. صحيح أن هيكل تعرض لبعض الأخطاء التى جرت، مثل الثقة التى منحها عبد الناصر للمشير عامر والتى يعتبرها هيكل من أعظم أخطاء عبد الناصر.

لكن المشكلة فى رأيى هى فى الحقيقة أعمق من مجرد مشكلة المشير. إنما هى مشكلة الجيش المصرى نفسه الذى تحولت قيادته فى ظل المرحلة الناصرية إلى جماعة عسكرية بيروقراطية تبدأ بالسعى إلى نفس ما تسعى إليه أى فئة إجتماعية مندمجة بالنظام ومتمتعة بإمتيازات، أعنى ضمان الثبات والإستقرار، والعداء للتحولات الثورية التى كان عبد الناصر، الفرد، يطمح إليها، والمشكلة فى مثل هذه القيادة العسكرية على مستوياتها المختلفة هى هذه النظرة العسكرية المحافظة السائدة فى أوساط قيادات الجيش والتى كانت مستعدة لأن تعتبر الإصلاح الزراعى الثانى عام ١٩٦٣ إجراء «شيوعياً» فمثل هذه القيادات غير المسيسة والتى تعتمد على الولاء لأفراد تكون فى العادة ذات طبيعة معادية للتقدم، وتلعب أمتيازات الضباط المادية وحتى الأوضاع التى وصل إليها من ترك الجيش منهم وأنضم إلى القطاع العام والشركات المؤممة دوراً غير قليل فى هذا الخصوص. وهكذا ذهب ضباط مصريون إلى سوريا وتصرفوا من منطق الإستعلاء فى التعامل مع زملائهم السوريين. وفى الوقت الذى أستشهد فيه المئات من الجنود وصغار الضباط فى اليمن كان بعض كبار الضباط المصريين مشغولين بشراء الثلاجات والسلع المعمرة من عدن وأرسالها إلى مصر!

وإذا كان هيكل قد شعر بالأسى وهو يستعيد وقائع الكتاب، فإننى أعترف أننى شعرت ببعض هذا الأسى وأنا أحاول التعليق عليه، فضلاً عن شعورى ببعض التردد.

ومصدر هذا التردد هو أن الكتاب يتعرض لفترة عصيبة أنهارت فيها وحدة قوى حركة التحرر العربى قوميين وبعثيين وشيوعيين، تلك الوحدة التى بدت فى أروع صورها فى مواجهة العدوان الثلاثى وفى مواجهة التهديد التركى بغزو سوريا فى سبتمبر سنة ١٩٥٧ ولقد كنت أعرف- بطبيعة عملى كمحرر للشئون العربية لصحيفة المساء آنذاك- عن هذا التعاون والتنسيق الذى جرى بين نظام عبد الناصر وبين الأحزاب الشيوعية العربية فى الأردن وسوريا ولبنان والسودان، ومازال بعض أطراف هذا التعاون على قيد الحياة- أطال الله أعمارهم- ومنهم رئيس تحرير الأهالى الأستاذ لطفى واكد. ثم إنهار كل شئ بعد الوحدة المصرية السورية وتدهورت الأمور بعد ثورة العراق.

فهل هناك مصلحة فى نكأ هذا الجرح القديم، وما هو أثر هذا على وحدة العمل القومى العربى اليوم حيث يقف الناصريون والقوميون والشيوعيون فى خندق واحد فى العديد من البلدان العربية؟

ذلك إذن كان مصدر ترددى فى التعليق على الكتاب، ثم أقتنعت أنه مادام الكتاب قد صدر بالفعل ونشر فى صحف سيارة عديدة فى العالم العربى فلا مفر إذن من التعليق، على الأقل لتقديم وجهة نظر أخرى بجانب وجهة نظر هيكل، ولا أدعى لوجهة نظرى موضوعية كاملة لأننى بطبيعة تاريخى ومواقفى منحاز لليسار الماركسى، إلا أن هذا الإنحياز لا يعنى الدفاع عن الأخطاء السياسية التى تورط فيها الحزبان الشيوعيان السورى والعراقى فى فهم طبيعة النظام الناصرى، وما ترتب على هذه الأخطاء من توجهات سياسية ضارة. لكن المأساة أن الكثير من تلك التوجهات والتحليلات الخاطئة كانت فى معظمها ردود أفعال لإستفزازات قامت بها القيادة الناصرية وأجهزتها والتى بلغت ذروتها فى عملية القبض على فرج الله الحلو- القائد الشيوعى اللبنانى البارز- فى دمشق وقتله بعد تعذيبه.

إن هيكل يقول عن هذه الواقعة كلاماً غريباً لم أكن أن أتصور أن يصدر عن صحفى مدقق مثله. فالكتاب يذكر أن عبد الناصر عندما أرسل إلى السراج يسأل عن الموضوع الذى كان مثاراً دولياً جاء الرد بأن فرج الله الحلو قد مات قبل الوحدة بسنتين وأن نعيه نشر فى الصحف اللبنانية. فهل يعقل أن هيكل لم يسمع عن قرار الإتهام الذى أصدره القضاء العسكرى فى دمشق فى حق قتلة فرج الله الحلو من ضباط المباحث السورية فى يونيو سنة ١٩٦٢، والذى يحتوى على قائمة بأسماء هؤلاء الضباط وملخص أعترافاتهم بقتل الحلو وتعذيبه، والتمثيل بجثته، وبعلم السراج بهذه الجريمة؟

على أننى أود توضيح أن رأيى هذا بأن أخطاء الحزبين كانت فى معظمها ردود أفعال لإستفزازات جرت ضدهما ليس تبريراً. فالخطأ السياسى يظل هو الخطأ السياسى وبكداش بالذات يتحمل مسئولية كبيرة فى هذا الخطأ ومن سوء الحظ أنه لم تتوفر لدى الطرفين المتصارعين الحكمة التى كانت تدفع بحلفاء الخندق الواحد فى الماضى إلى تدارك الموقف بسرعة إدراكاً للخطر المحدق بهما من جانب الأمبريالية والرجعية، هذا الخطر الذى أدى إلى أول شرخ كبير فى نظام عبد الناصر بالأنفصال كما أدى إلى إنهاك الأحزاب الشيوعية ذاتها.

وإذا كنا فى مجال الإشارة إلى الأخطاء التى يتحمل مسئوليتها الطرفان فلا يبدو لى من معرفتى

بوقائع تلك المرحلة، ولا بعد قراءتى لكتاب هيكل، إن الإتحاد السوفيتى بقيادة خروشوف قد قصر فى محاولة راب الصدع وتفادى الإنهيار الكامل للعلاقات االعربية السوفيتية. فرغم الكلمات الملتهبة التى صدرت من العواصم الثلاثة موسكو والقاهرة ودمشق خلال الأزمة، إلا أنه من الثابت أن خروشوف قد تحدث بشكل صريح وواضح مع عبد الناصر أبان زيارته لموسكو ابريل سنة ١٩٥٨ عن محاذير الوحدة الإندماجية بين مصر وسوريا والمشاكل التى قد تتعرض لها.. «ولقد صارحتكم عند زيارتكم بأنه حدث بعض التعجل فى الوحدة بين مصر وسوريا فلم تؤخذ بالأعتبار بدرجة كافية جميع السمات الخاصة لكل من البلدين اللذين تجرى بينهما الوحدة، ويبدو لنا أن هذه الحقيقة لم تلق الأهتمام الكافى فى ذلك الحين لكنكم ترون الآن أن ذلك التعجل ترتبت عليه نتائج غير سارة كان فى الوسع تجنبها».

هكذا تحدث خروشوف إلى عبد الناصر فى إحدى رسائله عام ١٩٥٩، وكانت حملة مكافحة الشيوعية على أشدها فى مصر وسوريا آنذاك، ثم أضاف «وأننا لن نتدخل فى الشئون الداخلية لـ ج. ع.م رغم أنكم يا سيادة الرئيس كنتم تعرفون طبعاً عندما سلكتم سبيل التقارب بين بلدينا أننا شيوعيون وأننا لا يمكن أن نتعاطف مع سياسة الكفاح ضد الشيوعية، فهى سياسة خاطئة تاريخياً ولا جدوى من ورائها» وفى سبتمبر سنة ١٩٥٨ وبعد زيارة محيى الدين فى لمصر حاول خروشوف إن يحاصر النيران الملتهبة فى ج . م . ع بدعوة عبد الناصر إلى زيارة أخرى لموسكو للإستجمام والراحة وإن كان قد قال فى الدعوة بشكل صريح «لدينا ما نريد أن نناقشه معك» لكن عبد الناصر أعتذر عن الدعوة. وربما كانت نقطة التحول فى موقف موسكو قد حدثت بعد زيارة روانترى للقاهرة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وأدراك خروشوف أنه قد عقدت صفقة بين روانترى وعبد الناصر يقوم فيها عبد الناصر بدور فعال فى الهجوم على النظام العراقى تحت راية مكافحة الشيوعية. وفى هذا الجو المحموم صدرت مقالات لهيكل وكأنها أشارة البدء.

ومع ذلك فحتى فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ عندما ألتقى خروشوف وعبد الناصر فى الأمم المتحدة حاول خروشوف مرة أخرى مناقشة عبد الناصر فيما جرى موضحاً أن الإستفزازات العلنية ضد السوفييت بدأت من جانب القيادة المصرية مما ألزم القيادة السوفييتية بالرد فى المؤتمر اواحد والعشرين فى فبراير ١٩٥٩.

لكن هذا الحوار بين خروشوف وعبد الناصر لم يسفر عن أى شئ سوى الإتفاق على أهمية عدم التصعيد.

وربما كان من المفيد أيضاً أن أشير هنا فى ختام هذه الملاحظات الأولية إلى التباين الواضح بين دقة رواية هيكل وإعتماده على الوثائق فى تعرضه لأحداث هامة فى الكتاب وبين روايته الكاريكاتورية فى معظم الأحيان عندما تتعلق الأمور بأتهاماته للشيوعيين العرب.

ولست أدرى من أين أستقى هيكل معلوماته هذه التى يضعها وكأنها حقائق، فربما كان بعضها تقارير من الأجهزة أعتمد عليها وأحياناً يشير إلى صحف دون ذكر اسم أو تاريخ مع أنه لاشك يعلم أن بعض الصحف فى العالم العربى مخترقة من جانب أجهزة المخابرات الأجنبية. وإن عبد الناصر وسياساته كانت أول ضحية لهذا الأختراق وما صاحبها من حملات «المعلومات المضادة» وقد يكفى

أن أشير إلى مثال أو مثالين لأشير إلى حالة القنص العشوائي وعدم الدقة عندما يتعلق الأمر بحساسيته تجاه الأحزاب الشيوعية العربية. إن هيكل يقول أن تلك الأحزاب أجتمعت في صوفيا بعد الوحدة وإتخذت عدة مقررات سرية. حسناً.. ماهي هذه المقررات السرية؟ لا يقول هيكل شيئاً، مع أنه من المفروض كما يقول أنه ينقل عن منشور وزع في بيروت آنذاك ونشر في الصحف الشيوعية فيها! لكنه- وبشكل حذر- يقول إن هذه المقررات «تقوم على ثلاثة فروض» أولها ضرورة الصلح مع إسرائيل لأنه الطريق إلى توحيد جهود المنطقة ضد المصالح الإستعمارية !!

هنا إذن بيت القصيد، فالمطلوب هو تلويث سمعة هذه الأحزاب والربط بين مقرراتها وبين الصلح مع إسرائيل. لاحظ أن هيكل لم يقل صراحة أن مقررات هذه الأحزاب قد دعت إلى الصلح، وإنما هي مقررات «تقوم على فروض» منها الصلح مع إسرائيل. أما الأغرب من ذلك والمثير للسخرية فهو الأدعاء بأن الصلح مع إسرائيل هو طريق تصفية المصالح الإستعمارية في المنطقة، وكأن هذه الأحزاب لا تدرك إبجديات السياسة من أن إسرائيل هي القاعدة الأمامية للدفاع عن تلك المصالح.

والمثال الغريب الثاني الذي ورد في الكتاب ماقاله هيكل عن واقعه أعتقال الشيوعيين المصريين . فهو يقول أنه عندما أصدرت بعض التنظيمات الشيوعية في مصر بياناً تؤيد فيه موقف الإتحاد السوفيتي من «المشادة العقائدية» رد عبد الناصر بحملة إعتقالات لـ «عدد من الأفراد» في هذه التنظيمات. ولو قال هيكل هذا الكلام عن حملة مارس ١٩٥٩ والتي أعتقل فيها المئات من الشيوعيين المصريين فربما كان هذا الكلام مفهوماً لأن الأمور كانت بالفعل قد توترت بعد حملات معاداة الشيوعية التي قادها النظام في مصر حول «المشادة العقائدية» كما يقول هيكل، لكن الحملة الأولى ضد الشيوعيين جرت في أول يناير سنة ١٩٥٩ ولم تكن المشادة قد تفجرت. وقد شملت هذه الحملة الأولى كل قادة التنظيمات الشيوعية في مصر وليس «بضعة أفراد» كما يقول هيكل. وحتى آخر ١٩٥٨ كان موقف الحزب الشيوعي المصري ذا شقين.. قيادة الأغلبية التي أيدت الوحدة وإن تحفظت على قضية الديمقراطية، وقيادة الأقلية بزعامة الشهيد شهدي عطية الشافعي التي أيدت كل سياسات عبد الناصر دون أي تحفظ. ومع ذلك فقد تم أعتقالها في أول يناير كذلك وعذبت تعذيباً وحشياً عند مدخل سجن أبو زعبل وربما كان من مآسي تلك المرحلة أن زعيم تلك المجموعة قتل على أبواب السجن على يد جلادي تلك المرحلة، فلا تجد مأساته هو وفريد حداد في سجن أبو زعبل ومحمد عثمان الذي قتلوه في سجن طنطا وأخفوا جثته كلمة عنها في الكتاب.

ولاشك أن هيكل يعلم أن تجديد حملات موسكو والبرافدا ضد النظام الناصري في مايو سنة ١٩٦١ كان مرتبطاً بتلك الوقائع عن التعذيب والقتل في سجون ج . ع . م كما كان مرتبطاً بقضية فرج الله الحلو.

إن الأقرب إلى المعقول في فهم دوافع حملة يناير هو أن نربط بينها وبين زيارة روانتري مساعد وزير الخارجية الأمريكية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨.

ومما يدل على خطورة الصفقة التي جرت في هذه الزيارة، ما ورد في كتاب هيكل نفسه نقلاً عن تقرير وضعه سكرتير إيزنهاور من إنه عندما عاد روانتري إلى واشنطن تحدث عن نتائج مقابلته مع عبد الناصر في إجتماعين أحدهما إجتماع مجلس الأمن القومي والآخر إجتماع خاص مع إيزنهاور.

والثابت أن روانترى قد إحتفظ ببعض تفاصيل إجتماعه بعبد الناصر فلم يعرضها فى إجتماع مجلس الأمن القومى وذلك لحساسيتها وأكتفى بعرضها على إيزنهاور فقط.

ولكن ما قاله روانترى فى الإجتماع العام كان كافياً لتوضيح الموقف. فقد قال روانترى أن أجتماعه مع عبد الناصر كان مشجعاً برز فيه قلقه من التغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر قرر العمل فى العراق (لاحظ مغزى إعلان ذلك لروانترى) وأنه عبر عن سعادته لإستجابة أمريكا لطلباته من القمح!

وسأل إيزنهاور مساعده روانترى «هل معنى ذلك أن عبد الناصر يريد منا أن ندفع له ثمن مكافحته للشيوعية فى العراق؟» ثم أضاف «إن فى وسع عبد الناصر أن يتصدى للشيوعيين بأفضل مما تستطيع الولايات المتحدة».

وهذه الجملة الأخيرة ظلت أحد جناحى السياسة الأمريكية الثابتة تجاه نظام عبد الناصر منذ أواخر ١٩٥٨ إلى أن تم أغتيال كنيدى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣. ففى إجتماع القمة بين إيزنهاور وماكميلان فى أواخر مارس سنة ١٩٥٩ قال إيزنهاور لماكميلان «أن لحملة ناصر على الشيوعيين العرب قيمة جوهرية ولابد من تشجيعها فهذه الحملة تؤدى بالقطع إلى أضعاف النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط» وقال أيضاً لماكميلان «إن المعركة الشاملة لناصر ضد الشيوعية أدت إلى تخفيف الضغط على الدول الصديقة للغرب فى الشرق الأوسط بما فى ذلك أعضاء حلف بغداد».

وعندما وصل جون كنيدى إلى البيت الأبيض وأعيد بحث السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط أنتصر بين مستشاريه التيار الذى كان يمثله تشالز بولز والذى يدعو إلى التعاون مع عبد الناصر بإعتباره عنصر مقاومة للشيوعية ولموسكو، ولم يتغير الموقف إلا بعد وصول جونسون إلى البيت الأبيض.

وأخيراً نصل إلى إتهامات هيكل للشيوعيين العرب بأنهم أعداء القومية العربية وللوحدة. ولو قال هيكل أن هناك خلافاً فى فهم موضوع القومية العربية بين الشيوعيين والقوميين فربما كان هذا صحيحاً.

فالشيوعيون العرب لم يوافقوا قط على الشعار البعثى الشوفينى «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» وإنما كانوا ينظرون إلى هذه القضية نظرة تاريخية وهم يدركون لماذا كانت هذه الدعوة منذ أوائل القرن الأبن الشرعى للمشرق العربى لا مصر، فهى فى الأصل دعوة البورجوازية المشرقية التى ظلت صاحبة سوق واحدة حتى نهاية الحرب الأولى، وهى فى أحد أبعادها طموح للإستقلال عن النير التركى. ثم جاء الإستعماران البريطانى والفرنسى وأخذا فى تمزيق السوق المشرقية إلى أسواق ودويلات صغيرة. لذلك كانت هذه الدعوة مفهومة هناك بينما لم تجد لها صدى عميق فى مصر المشغولة بدعوة وحدة وادى النيل.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، وفى ظل قيادة عبد الناصر وحرب السويس برز الطابع التحررى لدعوة القومية العربية وإمكانياتها الكامنة فى التحرير والتنمية وأدرك الشيوعيون المصريون أهميتها وإمكانياتها ومن هنا كانت أهم وثيقة تأسس بمقتضاها الحزب

الشيوعى المصرى فى ٨ يناير سنة ١٩٥٨ هى تلك الوثيقة عن القومية العربية والتى أقتبس هيكل بعض فقراتها وإن نسبها إلى غير أصحابها.

هناك إذن خلاف بين فهم الشيوعيون لقضية القومية وبين الفهم التقليدى للقوميين العرب أو البعثيين لها، لكن هذا لا يبرر إتهام الشيوعيين بأنهم أعداء للقومية العربية. وغنى عن البيان أن هذا الخلاف فى فهم قضية القومية العربية بين القوميين والشيوعيين ترتب عليه أيضاً خلاف فى فهم المعالجة الصحيحة لقضية الوحدة فبينما كان ميشيل عفلق- منظر حزب البعث- يقول إن الوحدة الإندماجية تحل مشاكلها بنفسها (وقد ثبت سخف هذا الكلام واقعياً) كان الشيوعيون العرب من أنصار الوحدة الفيدرالية والتأنى فى معالجة هذه المسألة لإستحالة القفز مرة واحدة فوق الخصوصيات المحلية لكل قطر من الأقطار العربية وبالتإلى إستحالة القفز مرة واحدة فوق الفوارق الموضوعية فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية لكل من مصر وسوريا.

واليوم يتحدث القوميون والبعثيون عن رومانسية المحاولات الماضية وعن أهمية التأنى والتمهل والسير خطوة خطوة فى إتجاه الوحدة. وحسناً يفعلون لأن معنى هذا أننا تعلمنا من خبراتنا المريرة، ولقد كان اعتراف عبد الناصر- وفق رواية هيكل- بأنه أندفع إلى الوحدة بعواطفه وليس بعقله خير دليل على أن موقف الشيوعيين من هذه القضية كان فى جوهره موقفاً صحيحاً.

ومنذ هذه الفترة البعيدة أقترب العديد من قادة القوميين العرب- مثل جورج حبش ونايف حواتمة وآخرين- من فهم الشيوعيين لعدد من القضايا من بينها هذه القضية، بتحولهم إلى الفكر الماركسى بعد كارثة سنة ١٩٦٧. وكذلك فعل بعض البعثيين إذ أقتربوا أيضاً من هذا الفهم الجدلى التاريخى لهذه القضية، بينما تحول بعض الماركسيين مثل د. سمير أمين إلى فكرة قدم الأمة العربية تاريخياً.

لقد إحتفظ عبد الناصر بحسه الوطنى والإجتماعى رغم ما تورط فيه من حملة مكافحة الشيوعية فى فترة محدودة، وكان دليل ذلك موقفه من ثورة الجزائر وإجراءات يوليو سنة ١٩٦١ من تأميمات وغيرها. ومع أن هذه الحملة قد خفت صوتها بعد الإنفصال، إلا أننى أعتقد أنه منذ منتصف عام ١٩٦٣ بدأت مراجعة لسياسات مصر الخارجية وإلى أين أنتهت. وثمة ظروف عديدة فى رأيى دعت إلى ذلك منها حرب اليمن وحاجة الجيش المصرى إلى عتاد وأسلحة سوفيتية خصوصاً أن إسرائيل بدأت فى التحرك جدياً للهجوم فى إرتباط بقضية تحويل مجرى نهر الأردن، ومنها أيضاً أحتياجات خطة التصنيع. لكن ربما كان أهم ما دعا عبد الناصر إلى المراجعة هو ما بدأ يتضح من نبرة تهديد فى خطابات كيندى إليه حتى وصل الأمر إلى أن تطلب أمريكا التفتيش على مؤسسات حربية مصرية. فليس دقيقاً إذن أن ذوبان الجليد بين القاهرة وموسكو بدأ فى ربيع ١٩٦٤ بدعوة أدجوبى- زوج إبنة خروشوف- لزيارة القاهرة، وإلا كيف نفسر زيارة هدى عبد الناصر للإتحاد السوفيتى قبل ذلك.

ثم جاء أغتيال كيندى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣، وتولى جونسون المعروف بعدائه الشديد لعبد الناصر والعرب، فكانت الضربة القاضية لسياسة التقارب بين القاهرة وواشنطن.

وبدأت الأحداث تجرى بسرعة فى إتجاه الأفراج عن الشيوعيين، وهو ما تم فى ربيع سنة ١٩٦٤. إن من المفارقات الملفته أن الشيوعيين المصريين الذين لم يصادفوا فى حياتهم السياسية حتى اليوم ما صادفهم من تعذيب وإعتقال عرفى لسنوات طويلة وإتهامات علنية شنيعة إبان عهد عبد الناصر...

هؤلاء الشيوعيون أنفسهم هم الذين دافعوا بحرارة وإقتدار عن عبد الناصر وإنجازات المرحلة الناصرية الوطنية والإجتماعية أمام هجمات قوى الإنفتاح والرجعية العربية والإمبريالية.

وهم قد فعلوا هذا من منطلق الألتزام بمصالح هذا الشعب عماله وفلاحيه وجنوده ومثقفيه لأنهم كانوا يعلمون أن الحملة الشرسة التى نظمت ضد عبد الناصر بعد وفاته لم يكن هدفها تصحيح الأخطاء التى جرت خلال المرحلة الناصرية، وإنما هدفها الحقيقى تصفية سياسية للعداء للإمبريالية الأمريكية وإغراق البلاد فى الديون، وسيادة الأنشطة الطفيلية فى الإقتصاد الوطنى، وسيطرة جماعات الضغط من أثرياء الفلاحين وكبار المستوردين وجماعات توظيف الأموال وبعض رجال الدين ذوى الولاء الخليجى والبيروقراطية العسكرية على مقدرات الأمور فى بلادنا وهو ما تحقق مع الأسف الشديد!

٢- الوحدة والإنفصال

يعرض كتاب هيكل «سنوات الغليان» بالتفصيل لقصة الوحدة والإنفصال، لظروف نشأتها وظروف إنفراطها وكثير مما كتبه هيكل صحيح ويستحق الإشادة عند التعرض لقضية الأخطاء. لكن عدداً من المسائل مازال في حاجة إلى توضيح .

وربما كان في مقدمة هذه المسائل السؤال عن الأسباب التي دعت إلى العجلة في إتمام الوحدة - وبهذه الصورة الإندماجية - مع أن هيكل يعترف أن عبد الناصر لم يكن يعرف الأوضاع الحقيقية للمجتمع السوري.

وربما تتذكر أنه في خريف ١٩٥٧ كان التهديد التركي بغزو سوريا على أشده، وكان من المعروف أن هذا هو تخطيط حلف بغداد، لأن سوريا كانت في مقدمة الرافضين لمبدأ إيزنهاور ولأن النفوذ السوري في بيروت، كان يمثل مشكلة أمام حلف بغداد ورئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون .

وفي هذه الظروف نزلت القوات المصرية في اللاذقية، فأستقبلت إستقبالاً شعبياً لا نظير له. وكان وصول القوات المصرية إلى اللاذقية بمثابة إعلان واضح من القيادة الناصرية بأنها سوف تحارب إلى جانب سوريا إذا وقع هجوم على سوريا.

وأستهدف هذا الإعلان في تقديري الضغط على زعماء حلف بغداد والقوى الامبريالية التي تقف وراءهم لأعادة حساباتهم على ضوء هذه الحقيقة أملاً في تجنب العدوان، وهو ما حدث بالفعل.

ليس سهلاً إذن القول بأن التعجيل بالوحدة كان هدفه إنقاذ سوريا من العدوان المترقب، لأن القوات المصرية كانت موجودة في سوريا دون وحدة، وكان عبد الناصر قد أعلن أنه سوف يحارب إلى جوار سوريا إذا هوجمت.

إن مثل هذا القول السابق لا يقول به هيكل على أي حال، وان كان قد إستخدمه آخرون لتبرير العجلة في إنجاز الوحدة. أما ما يقوله هيكل في كتابه لتبرير الأستعجال فهو أن الوحدة تمت على عجل لأن الصراعات بين الكتل العسكرية في الجيش السوري كانت تهدد كيان سوريا ذاتها، وان الضباط السوريين إتفقوا درءاً لهذا الخطر على أن يذهبوا إلى القاهرة ويضعوا السلطة في يد عبد الناصر.

والذي يبدو غريباً في الأمر هو أن يتخطى القادة العسكريون رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء

والبرلمان ويذهبون للتفاوض مع عبد الناصر على الوحدة دون معرفة الجميع، وأن يكون للضباط البعثيين الدور القيادى فى هذا العمل السياسى المصيرى. فما هو السر وراء كل هذه التحركات السورية العاجلة؟

فى تقديرى أن قادة حزب البعث كان يساورهم القلق من تزايد نفوذ الحزب الشيوعى السورى فى أوساط الشعب آنذاك، وكانت الإنتخابات البلدية على الأبواب، إذ كان من المفروض أن تتم فى يناير ١٩٥٨ وإذا حكمنا من معركة رياض المالكى الإنتخابية فى خريف ١٩٥٧، فقد كان من الواضح أن النفوذ الجماهيرى للحزب الشيوعى السورى فى تزايد واضح فى ضوء مواقفه فى مقاومة إنقلابات الزعيم والحناوى والشيشكلى وصلابة مواقفه آبان العدوان الثلاثى على مصر، وفى مقاومة مبدأ إيزنهاور والتهديدات التركية لسوريا.

إن هذا فى رأيى أحد الأسباب المباشرة التى دفعت بقيادات البعث ورموز سياسية أخرى نحو التعجيل بالوحدة. وقد تصور البعث أن الثمرة السياسية لهذه الوحدة هى من نصيبهم، وأنها كفيلة بقطع خط الرجعة على مشكلة الإنتخابات البلدية.

ولقد طرح بعض السياسيين السوريين مشروعاً للإتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا أكثر من مرة، ولم يكن لهذا الطرح صدى عميق فى أوساط القيادة الناصرية.

ففى أواخر عام ١٩٥٦ طرح رئيس الجمهورية السورى شكرى القوتللى مشروعاً لأتحاد فيدرالى تحت إسم «الدول العربية المتحدة» يضم مصر وسوريا ويكون بابه مفتوحاً لإنضمام أى دولة عربية أخرى. وفى يوليو ١٩٥٧ وآبان معارك الضغط الأمبريالى على سوريا أتخذ مجلس الوزراء السورى قراراً بطلب إقامة إتحاد فيدرالى مع مصر.

ولو كان هذا الإتحاد الفيدرالى محل قبول فى القاهرة، لكان فى الإمكان حل مشكلة الكتل المتصارعة داخل الجيش السورى.. فالإتحاد الفيدرالى يقوم على أساس سياسة خارجية وجيش واحد وتخطيط مركزى فى القضايا غير المحلية، أى وزير خارجية واحد، ووزير دفاع واحد، ورئيس واحد للقوات المسلحة هو رئيس الجمهورية الذى سيكون بالقطع جمال عبد الناصر.

لكن قبول هذا الإتحاد الفيدرالى كان يعنى إستمرار النظام الحزبى والبرلمانى قائماً وهو نظام كانت فيه سوريا متقدمة على مصر من زاوية الديمقراطية، كما يترك موضوع نفوذ الحزب الشيوعى السورى بلا حل.

وعندما أتحدث فى هذه المسألة فإننى أود أن أوضح نقطتين.. الأولى هو أننى كنت فى سوريا فى خريف ١٩٥٧ كمحرر للشؤون العربية لصحيفة المساء القاهرية. وقمت بالطواف على معظم المدن السورية والتحدث إلى العديد من السياسيين والضباط السوريين فى كافة القضايا القائمة. وبالتالى فإننى أتحدث عن شؤون سوريا آنذاك عن خبرة ميدانية. أما النقطة الثانية فهى أننى لا أريد أن يفهم أحد - عندما أتحدث عن تزايد نفوذ الحزب الشيوعى السورى - أن هذا الحزب كان على وشك السيطرة على البرلمان أو المجالس المحلية لو جرت انتخابات حرة.

إن هذا أبعد مايكون من ذهنى. لكن ماأدعيه هو أن هذا الحزب كانت لديه آنذاك فرصة الحصول على بعض المواقع الهامة فى عدد من المجالس البلدية وربما أربعة أو خمسة نواب إذا جرت انتخابات عامة.

إن حدوث هذا لم يكن مقبولا لا من جانب قيادة حزب البعث ولا من جانب عبد الناصر. فالبعثيون لهم صراعات تاريخية مع الشيوعيين السوريين، والعديد من القوى القومية العربية كانت شديدة العداء للفكر الشيوعى، وما زلت حتى اليوم أذكر جلسة نقاش حاد بينى وبين ميشيل عفلق فى حضور خالد محيى الدين ولطفى الخولى وآخرين من قادة حزب البعث العربى حضروا إلى القاهرة عام ١٩٥٧.

أما عبد الناصر، بشخصيته البونابرتيه إلى حد كبير، فمع أنه كان مستعداً للإستماع إلى الأخرين إلا أنه لم يكن مستعداً لقبول أحد إلى جانبه مشاركاً فى إتخاذ القرار حتى لو كانت تلك المشاركة ثانوية.

ومن يراجع محضر إجتماع عبد الناصر مع الضباط السوريين الذين حضروا للإلحاح على التعجيل بالوحدة.. كما ورد فى كتاب هيكل.. فسوف يجد إشارات واضحة هدفها تخويف عبد الناصر من تزايد النفوذ الشيوعى فى سوريا إن لم تتم الوحدة. وإذ سأل عبد الناصر هؤلاء الضباط .. ما الذى جرى فى سوريا حتى يتعجلوا الوحدة ويأتوا إلى القاهرة على هذه الصورة دون علم رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء؟ تحدث بعضهم عن تسلل الشيوعيين إلى أعصاب حساسة داخل جهاز الدولة، وعن نشاط خالد بكداش الذى حول حارة الأكراد فى دمشق إلى قلعة حصينة!

والمثير للإبتسام أن هذا الحديث قد جرى فى حضور اللواء عفيف البزرى قائد الأركان السورية، وهو الضابط الذى كان متهماً بالماركسية وإقترابه من الحزب الشيوعى السورى، فضلا عن أن عبد الحميد السراج نفسه قائد المكتب الثانى (المخابرات) «كان متهماً فى أوساط المخابرات الأمريكية بأنه شيوعى» !

لكن ملخص المحضر لا يحتوى شيئاً عن موضوع آخر هو بيت القصيد فى رأيى.. الا وهو الإنتخابات البلدية التى كان مقرراً لها أن تجرى فى أوائل عام ١٩٥٨. لكن التقرير الذى رفعه السفير «رينهاردت» إلى إيزنهاور بعد ذلك يحتوى على إشارة صريحة إلى أن من دواعى العجلة فى موضوع الوحدة هو الخشية من أن تسفر الإنتخابات البلدية فى أوائل عام ١٩٥٨ عن هزيمة يلحقها الشيوعيون بحزب البعث. وربما أضيف إلى هذا إجتهاداً ومعلومة..

أما الإجتهاد فهو أن تلك بالدقة نفس الأيام التى تمت فيها وحدة الشيوعيين المصريين بالقاهرة، وأعلن عن تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فى يناير ١٩٥٨. ولابد أن عبد الناصر قد تصور أن مؤامرة تحاك ضده فى القاهرة ودمشق. أما المعلومة فهى أنه قد جرت بينى وبين اللواء عفيف البزرى بعد الوحدة مناقشات حول إجتماع الضباط هذا مع عبد الناصر، وكان رأيه فى دواعى التعجيل قريباً جداً مما أذكره هنا. وكان اللواء البزرى قد تم عزله بعد الوحدة بقليل عن قيادة الجيش السورى ونقل إلى القاهرة بحجة تعيينه فى مجلس التخطيط الأعلى الذى لم يكن له وجود حقيقى.. وقطعاً للفراغ

المل قام بتأليف كتاب صغير فى التخطيط وطبعه فى مطبعة صحيفة المساء ورجانى أن أتولى مراجعته. وفى هذه الظروف جرت المناقشة بينى وبينه.

ولدت الوحدة إذن فى فبراير ١٩٥٨ فى تلك الصورة الإندماجية التى فرضت فرضاً على بعض السياسيين فإضطروا إلى قبولها تحت ضغط العسكريين. وكان رئيس الجمهورية فى مقدمة هؤلاء المرغمين وهو القائل بعد عودة الضباط من القاهرة «قضى الأمر الذى فيه تستفتيان» وكان أول من أيد الإنفصال بعد حدوثه، رغم أنه المواطن العربى الأول!

واختار بكداش أن يغادر البلاد فلا يحضر جلسة البرلمان التى تمت فيها الموافقة على الوحدة بشروط عبد الناصر الثلاثة الشهيرة!

وعندما نتأمل اليوم شرطه الأول فى حل الأحزاب فى سوريا فلابد أن ندرك الخطأ التاريخى الذى وقع فيه عبد الناصر بإصراره على هذا الشرط، فضلاً عن عدم واقعيته وإستحالة تنفيذه بالكامل.

فالأحزاب السورية من نوع البعث والحزب الشيوعى، لم تكن أحزاباً من النوع المتهاون والمتواطئ مع الأجنبى كما كانت الأحزاب فى مصر عند وقوع ثورة ١٩٥٢، بل على العكس، فقد كان لهذين الحزبين صورة جماهيرية جيدة على ضوء نضالهما ضد الدكتاتورية العسكرية فى سوريا وإعادة الحياة الديمقراطية، وفى مواجهة حلف بغداد ومبدأ إيزنهاور والتهديد التركى لسوريا، أى أنها كانت قوى وطنية تحررية كان من الممكن أن تلعب دوراً إيجابياً فى دعم الوحدة.

وفضلاً عن ذلك فإن حزب البعث له إمتداداته التنظيمية فى الأقطار العربية الأخرى، ولهذا فإن الدعوة إلى حله لم تكن دعوة عملية ما دامت قيادته فى دمشق تدير نشاطه القومى «وتتظاهر بأنها لا تديرنشاطه الوطنى» أما الحزب الشيوعى السورى فقد كان حتى ذلك الوقت هو والحزب الشيوعى اللبنانى حزباً واحداً، وكان بكداش هو القائد الحقيقى للحزبين، ولذا فإن قرار حل الحزبين لم يتحول إلى حقيقة، وما كان من الممكن أن يتحول إلى حقيقة ولو حسنت النوايا !

ولقد أشار هيكل فى حديثه عن الأخطاء إلى عبد الناصر حاول أن يسقط أحوال مصر على سوريا، ولم يكن هذا أمراً واقعياً. ولم يكن من الواقع أن يتصور عبد الناصر أن فى إمكانه معاداة الأحزاب فى سوريا دون أن يؤدى هذا إلى إنقسامات داخل الجيش السورى وظهور معارضة داخله.

لقد أفلت عبد الناصر بأعجوبة من نتائج الإنقسامات فى الجيش والمعارضة الداخلية فى مصر نتيجة لموقفه من الأحزاب المصرية، وشهد الجيش المصرى عمليات تطهير داخلية ومحاكمات جرت طوال عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤، حتى أستتب الأمر لعبد الناصر بعد أزمة مارس ١٩٥٤. وساعد على هذا أنه كان يتابع تطورات الموقف يوماً بيوم، ويتخذ القرارات المناسبة لدعم موقفه. لكنه فى حالة دمشق - كان بعيداً، ولم يكن فى الحقيقة يعرف ظروف سوريا معرفة جيدة.. وأعتمد على عبد الحكيم عامر وعبد الحميد سراج اللذين أشتد الصراع بينهما. وفى الوقت الذى كان السراج يبعث لعبد الناصر بأن هناك تدبيرات لإنقلاب من جانب بعض المحيطين بعامر، كان عامر ينكر ذلك بشدة، وعندما وقعت الواقعة تبين أن الإنقلاب تم تدبيره فى مكتب عامر وبأسمه وسلطته !

ولم يكد ينقضى عام ١٩٥٨ وبعض عام ١٩٥٩ حتى إستقال الوزراء البعثيون من الحكم بعد أن فقدوا الأمل فى السيطرة على دولة الوحدة، وفقد الحكم كافة القواعد الحزبية التى كانت سنداً له بإستثناء البيروقراطيين السوريين، دون وجود قاعدة جماهيرية منظمة لسلطة الوحدة ثم جاءت الطامة الكبرى بتعيين عبد الحكيم عامر «نائباً للملك» فى دمشق.

إن هذه القضية التى أثيرها هنا ليست مجرد تعيين عامر فى هذا المنصب على الرغم مما كان يعرفه عبد الناصر عن عامر، وكان من المفروض أن يكون رادعاً له عن إتخاذ هذا القرار. وهيكل نفسه الذى كان دائماً قريباً من القمة. يقول أن عامر عاش بعد ما جرى فى عدوان ١٩٥٦. نصف منكسر ونصف معزول، وعبد الناصر هو نفسه القائل لهيكل فى اكتوبر ١٩٥٧ «إن عامر لا يجيد الألمام بالتفاصيل فى أى موضوع، وإنه لو سئل عن قصة سيدنا يوسف لقال أنها قصة ولد تاه ولقوه»!

إننى لا أشير فقط إلى عيوب عامر فى الإدارة السياسية والعسكرية، وإنما أشير إلى خطأ عبد الناصر البارز فى تعيين مصرى أصلاً فى هذا المنصب بإعتبار أن هذا القرار لابد أن يثير حساسيات وطنية لدى السوريين.

ولست أخجل من تسمية هذه بالحساسيات الوطنية، فالحقيقة أنه فى عالم اليوم لا ينبغى تجاهل البعدين الوطنى والقومى عند بحث قضية أى شعب عربى. إن الفهم التقليدى للقومية بإعتبارها نقيض الخصوصيات المحلية والمشاعر الوطنية فى كل قطر عربى أمر تجافيه الوقائع ويتنافى مع حقيقة وجود أسواق عربية مختلفة وإقتصاديات مختلفة. وكان من المبالغات غير المفيدة التى ألح عليها البعثيون آنذاك، أهمال أسمى مصر وسوريا وإستبدالهما بالأقليم الجنوبى والشمالى، فضلاً عن تسمية الجيشين بالجيش الأول والجيش الثانى! ولقد دفع الشعب الفلسطينى ثمناً غالياً لأهماله البعد الوطنى فى قضيته وإعتماده على البعد القومى وحده، وكان ذلك من أسباب كارثة ١٩٤٨.. وها هم الفلسطينيون اليوم يتحدثون دون حرج عن الهوية الفلسطينية وإستقلالية القرار الفلسطينى! نحن إذن لا نخطئ عندما نتحدث، عن مشاعر وحساسيات وطنية أستثارها تعيين مصرى فى وظيفة نائب الملك فى دمشق، وليلاحظ القارئ أننى لست مخترع هذا التعبير فى وصف وظيفة عامر، وإنما هيكل نفسه فى كتابه أول من أستخدمه، وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن معظم الضباط المصريين فى دمشق كانوا غير مسيسين، وليس لديهم وعى سياسى، وأن العديد منهم بالإضافة إلى كبار الموظفين المصريين الذين أرسلوا إلى دمشق تعاملوا مع السوريين بمنطق الإستعلاء، أستطعنا أن نضع أيدينا على أحد العوامل التى لعبت دوراً هاماً فى إنفراط عقد الوحدة.

ومما له دلالة فى رأيى، أن يقول السراج عندما أحتدم الخلاف بينه وبين عامر «أنه قادر على إخراج عامر من دمشق مضروباً بالبندورة»!

ولم يكن أيضاً من قبيل الصدفة أن أعضاء مكتب عامر فى دمشق هم من قادة الإنقلاب بمن فيهم النحلاوى مدير مكتبه والعقيد هشام عبد ربه المسئول عن أمن عبد الناصر عند نزوله فى قصر الضيافة فى دمشق! ولابد أن يكون هذا العامل فى ذهن عبد الناصر عند سماعه بأنباء الإنقلاب لأن هيكل يقول فى كتابه بأن أول ما خطر فى ذهن عبد الناصر هو أن السراج هو قائد الإنقلاب !

لقد إشترك فى قيادة الإنقلاب فى سبتمبر ١٩٦١ نوعان من الضباط.. نوع إستثارته المشاعر الوطنية عن «الإستعمار المصرى»، الذى تمثل فى مظاهر معينة مثل وجود عامر فى منصب القيادة فى دمشق ومثل كثرة فروع بنك مصر فى المدن السورية، ومثل الدور الذى يلعبه الضباط المصريون فى دمشق، ومن هذا النوع ضباط مثل هشام عبد ربه وفايز الرفاعى ورعا التحلاوى نفسه. ثم هناك نوع آخر على صلة عضوية بالرجعية السورية التى إستثارتها إجراءات يوليو ١٩٦١ وعلى رأس هؤلاء حيدر الكزبرى قائد حرس البادية، وقريب مأمون الكزبرى رمز الشركة الخماسية، وهى أكبر شركة سورية خاصة فى ذلك الوقت.

ولعل أبلغ دليل على أن المشاعر الوطنية السورية كانت مستثارة تماماً فى ظل الفراغ السياسى وصراعات السلطة بين عامر والسراج، هو قصة البيان رقم ٩ للإنقلاب الذى وافق عليه المشير بعد مفاوضات بينه وبين الضباط، وأذيع فعلاً من راديو دمشق. ووفقاً لهذا البيان فقد وافق المشير على طلبات الضباط مقابل أن تعود الوحدة كما كانت.. وتمثلت هذه الطلبات فى أن تكون كل قيادة الجيش السورى للضباط السوريين وحدهم، وأن يعاد إلى دمشق كل الضباط السوريين الذين تم نقلهم إلى القاهرة. لكن عبد الناصر لم يوافق على نتائج هذه المفاوضات بين عامر وضباط مكتبه، فضلاً عن أن حيدر الكزبرى هدد بنسف مقر القيادة، بما فيها المشير بعد أذاعة البيان رقم ٩. إننى لا أريد أن أنكر دور الرجعية السورية فى الإنقلاب، إلا أننى أنكر أنه كان الدور الوحيد، فالحاصل أن القوى التى تجمعت حول الوحدة تبددت شيئاً فشيئاً، حتى آخر «المخلصين» عبد الحميد السراج أرسل لعبد الناصر قبل الإنقلاب بأيام برقية يقول فيها «إنك أسلمتنى لمن أهاننى. أرجو قبول إستقالتى».

ولقد مرت معظم سنوات الوحدة وسط جو مشؤوم، جو معاداة الشيوعية والحملات المحمومة على الإتحاد السوفياتى والأحزاب الشيوعية العربية، وشغل عبد الناصر نفسه بالصراع ضد قاسم فى العراق أكثر مما شغل نفسه بقضية دعم الوحدة. وكانت تلك سنوات التهدئة مع الإمبريالية الأمريكية، والتى بدأت بلقاء عبد الناصر وراونترى فى ديسمبر ١٩٥٨ وإستمرت حتى عهد كيندى، وليس بالصدفة أن كريستيان هيرتر- وزير خارجية أميركا- عندما قابل هيكل فى سبتمبر ١٩٦٠ خلال زيارة عبد الناصر للأمم المتحدة، حاول أن يلفت نظره إلى أن القلق فى سوريا يتزايد، وأن هناك أسلحة كثيرة تهرب إلى داخل سوريا عبر حوران.كان هذا إذن المناخ الذى نجح فيه الإنفصال، وما أقساه من درس.

٣ - اليمن.. هل كان الإنسحاب المبكر ممكنا؟

كان عبد الناصر قد وصل بعد الإنفصال السورى إلى قناعة بأهمية التركيز على بناء مصر كنموذج أمام العرب والعالم، وبالتالى أهمية التفرغ لتعزيز القاعدة - مصر - وجعلها حصينة بدلاً من الإنشغال فى تجارب عربية جديدة.

وبالفعل جرت مجموعة من الإجراءات السياسية والأدارية فى هذا الإتجاه لعل من أهمها طرح ميثاق العمل الوطنى للقوى الشعبية فى يوليو ١٩٦٢.

ثم وقعت «تجربة» عربية جديدة وكانت مفاجأة للعالم ومصر، أعنى ثورة اليمن فى سبتمبر سنة ١٩٦٢. وأرسلت الحكومة الجديدة فى صنعاء نداء إلى ج . ع . م تطلب فيه المساعدة العسكرية.

وفق القناعات التى أشار إليها هيكل فى كتابه (سنوات الغليان) والتى أنتهى إليها جمال عبد الناصر بعد الإنفصال كان من المتوقع أن تحجم مصر عن التدخل العسكرى فى اليمن وأن تكتفى مثلاً بإرسال أسلحة وذخائر للثورة الوليدة.

لكن هيكل يقول أنه كان هناك رأيان فى تلك القضية عندما طرحت.. رأى السادات الذى كان متحمساً للتدخل العسكرى، ورأى عبد الناصر الذى كان يرى إرسال أسلحة وذخيرة ثم الإنتظار. وقد أنتصر الرأى الأول بعد مناقشات دارت لمدة ثلاثة أيام.

ومن حقنا أن نستنتج طبعاً أن إنتصار الرأى الأول لم يحدث رغم أنف عبد الناصر، وإنما أقتنع هو بوجاهة هذا الرأى بعد الحوار. فوضع عبد الناصر فى قمة السلطة السياسية آنذاك لم يكن يسمح لأحد أن يتحداه فى رأى يراه إذا تمسك به.

فما هى الدواعى التى سهلت لعبد الناصر التحول إلى الرأى الآخر الذى تحمس له السادات؟ إن هيكل لا ينكر أن عبد الناصر لم يكن يعرف الكثير عن الأوضاع فى اليمن. صحيح أنه أرسل السادات وكمال رفعت فى زيارة خاطفة لصنعاء، لكن مثل هذه الزيارة العاجلة لم تكن تحتمل إلا تقدير الموقف داخل القيادة الثورية ذاتها.. توجهاتها وفكرها وتوزيع القوى السياسية فيها. ولقد كان واضحاً للجميع أن العمليات - لطبيعة أرض اليمن وجغرافيتها - هى أقرب ما تكون إلى حرب العصابات وأن الجيش المصرى ليس مؤهلاً بطبيعة تركيبه لمثل هذه العمليات. لكن السادات عاد من صنعاء ليقول إن الثورة فى حاجة إلى مجرد سرب واحد من الطائرات !.

هل حدثت دراسة جدية لردود الفعل المحتملة فى الرياض؟ إن هيكل يقول إن مصر لم تكن قادرة على إجراء حساب دقيق لموقف السعودية وأنه ربما كان على القاهرة أن تدرك مبكراً أن الرياض لن تسكت وأن الحقائق الإستراتيجية لشبه الجزيرة تجعل سكوت الرياض أمراً مستحيلاً. فكيف فات القاهرة كل هذا؟

إن الدارس لكتاب هيكل لابد أن يساوره هاجسان عند الرد على هذا السؤال. والهاجس الأول هو ان مصر فيما يبدو قد بالغت فى أهمية الإنقسامات داخل الأسرة المالكة فى الرياض. فمهما كانت الخلافات بين فيصل وسعود فإنها خلافات على أسلوب الحكم لا على الأهداف. ولابد أن حدثاً بعمق الثورة اليمنية كفيل بأن يتحدى أسس أنظمة الحكم المستقرة فى أقطار عربية عديدة.

وقد ثبت أن فيصل وصهره كمال أدهم هما اللذان قادا تحدى الوجود العسكرى المصرى فى اليمن قبل سعود.

أما الهاجس الثانى فهو أن العلاقات الجيدة التى كانت قائمة آنذاك بين القاهرة وواشنطن لابد أن تكون قد سهلت أمام عبد الناصر قبول مبدأ التدخل العسكرى دون توقع ردود فعل عنيفة من واشنطن.

ولاشك أن وصول جون كيندى إلى البيت الأبيض فى يناير سنة ١٩٦١ كان إيذاناً بإعادة نظرة شاملة فى توجهات السياسة الأمريكية، خصوصاً فى مواقعها الأقليمية. وضمن إطار هذه الأعادة إنتصرت الإتجاهات الليبرالية التى كان يمثلها مستشاروه من أمثال تشستر بولز، فى معاملة الأنظمة الوطنية غير الشيوعية فى بلدان العالم الثالث معاملة إيجابية بهدف إبعادها عن السوڤيت ومنحها المعونات الأقتصادية التى تسمح بإيجاد روافع ضغط عليها إذا لزم الأمر. ولا شك أن مصر بنزاعاتها مع موسكو آنذاك - كانت فى مقدمة هذه البلدان.

تلك كانت الظروف التى أقترح فيها دين راسك فى يناير ١٩٦٢ منح مصر معونات إقتصادية لعدة سنوات لتعزيز إمكانية الإرتباط الطويل الأجل بين واشنطن والقاهرة، ودعوة عبد الناصر لزيارة واشنطن رسمياً. وفى هذه الظروف أيضاً ذهب الممثل الشخصى لجون كيندى فى فبراير سنة ١٩٦٢ للقاء عبد الناصر فى القاهرة. وأرسل من هناك برقية إلى الرئيس الأمريكى يقول فيها إن زيارته للقاهرة كانت مشجعة بأكثر مما قدر، وأنه وجد فى القاهرة نظاماً عالى الكفاءة وفى حاجة إلى الدعم وأن التخوف من إنتصار الشيوعية فى المنطقة لا أساس له. وبعد أسابيع من تلك البرقية سافر القيسونى على رأس وفد إقتصادى مصرى إلى واشنطن ووقع إتفاقاً أقتصادياً طويل المدى هناك.

صحيح أن أصدقاء واشنطن من الحكام العرب التقليديين لم يكونوا راضين عن هذه السياسة الجديدة لكن كيندى كان يردد دائماً أمام الشاكين بأن أصدقاء واشنطن من العرب سوف يكونون أول المستفيدين إذا نجحت السياسة الأمريكية الجديدة إزاء القاهرة.

ولقد ذهب فيصل فى اكتوبر سنة ١٩٦٢ - أى بعد ثورة اليمن بقليل - وطالب أمريكا بمساندته فى جهد سعودى بريطانى أردنى مشترك للعمل ضد الثورة الجديدة. لكنه خرج من إجتماعه بكنيدى غير مرتاح بالكامل إذ أعطاه كيندى إنطباعاً بأنه يفكر فى الوساطة بينه وبين عبد الناصر.

والثابت أن فيصل توقف فى لندن فى طريق عودته إلى الرياض وأنه وجد فى لندن تجاوباً قوياً للعمل معه ضد الثورة اليمنية بما فى ذلك الإستعانة بالإردن لدعم الملكيين كما أنه من الثابت أن لندن وواشنطن دخلتا فى جدل حاد نوعاً ما حول الطريقة المثلى لمواجهة أزمة اليمن.

واذا كان هذا هو طبيعة الموقف المنفتح فى واشنطن إزاء نظام عبد الناصر ألم يكن فى إمكان مصر أن تسحب قواتها بسرعة بعد دعم النظام الجديد ودون المخاطرة بإنهياره ؟

إن الذين يعتقدون مثلى بأن موقف مصر فى مساندة الثورة اليمنية عسكرياً كان من ناحية المبدأ موقفاً صحيحاً ومشرفاً للنظام الناصرى.. يلح عليهم مع ذلك التساؤل حول ما إذا كانت القيادة الناصرية لم تعرف كيف تخرج من اليمن فى الوقت المناسب وما إذا كانت قد تباطأت فى بقائها بأكثر مما هو ضرورى بحيث تحول الأمر فى النهاية إلى عملية إستنزاف لمصر عسكرياً وإقتصادياً وهو ما كانت بريطانيا والأنظمة الرجعية العربية توده وتعتبره أمراً مفيداً لها.

وإذا كان ليس من السهل أن يقطع المرء برأى نهائى على ضوء المعلومات المتاحة، إلا أنه قد بدت لى من خلال قراءة كتاب هيكل أن ثمة فرصة بدت وضيعتها مصر كما يبدو. ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أرسل كنيدى لعبد الناصر خطاباً يحتوى على مقترحاته لحل الأزمة اليمنية، ورد عبد الناصر فى اليوم التالى موافقاً، وكذلك فعل السلال، وفهمت القاهرة أن الأطراف الأخرى قد وافقت كذلك. وعين الرئيس الأمريكى ممثلاً خاصاً له هو رالف بانش لترتيب إجراءات فض الإشتباك عن طريق المراقبين الدوليين. والأهم من ذلك أنه وفقاً لمشروع كيندى أعلنت واشنطن أعترافها بالنظام الجديد فى صنعاء على الرغم من أن كنيدى كان يعلم أن مثل هذا الإعتراف قد يغضب الرياض وعمان. فلماذا إذن تعثر الموقف بعد ذلك؟

إن هيكل يقول إن جهود فض الإشتباك فى اليمن وقفت أمام طريق مسدود، فلم يكن فى إستطاعة المراقبين تنفيذ فض الإشتباك لإختلاط الموقع. لكن الذى يبدو لى أن مصر لم تنفذ التزاماتها فى هذه الصفقة بسحب قواتها بالقدر الكافى. وواضح من خطابات عبد الناصر إلى عامر فى صنعاء أنه كان متردداً، وكان يملئوه فى قراره نفسه أحياناً الشعور بأن المشروع الأمريكى خدعة.

وعلى الرغم من أن أجتماع عبد الناصر بالسفير الأمريكى بادو فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٦٣ قد أوضح إلحاح واشنطن على مسألة سرعة سحب القوات المصرية، إلا أن عبد الناصر أجاب أنه سحب نحو ثمانية آلاف من قواته فعلاً وأن هناك خطة بسحب قوات جديدة لكن الواضح من إجابات عبد الناصر أنه خلال عام كامل لم يسحب غير هذا العدد المحدود.

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ أرسل كيندى إلى عبد الناصر خطاباً آخر يبدى فيه قلقه الشخصى الشديد لتباطؤ مصر فى الإضطلاع بدورها فى فض الإشتباك وسحب القوات، ثم عاد كيندى فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٣ وأرسل رسالة شفوية أخرى يقول فيها إن موقف ج . ع . م فى واشنطن يتعرض لنقد شديد بسبب فشلها فى فض الإشتباك بصورة جوهرية.

كيف تركت الأمور لتتداعى إلى هذا الحد؟ وهل يكون لهذا صلة بالموقف فى عدن؟

يقول هيكل فى تفسير هذا إن الأطراف غير الأصلية فى الإتفاق المصرى الأمريكى (السعودية

بريطانيا، الأردن، باكستان) كانت قادرة على تخريبه، وأن زمام المبادرة إنتقل من أيدى الحكومات وكاد يستقر فى أيدى أجهزة المخابرات وشركات البترول وتجار السلاح وقادة العشائر.

لكن هذا قد يصلح تفسيراً وليس تبريراً لضياع تلك الفرصة فى إنهاء التدخل المصرى بطريقة مشرفة. وقد يساعد على هذه القناعة بأن ثمة فرصة ثمينة قد ضيعت أن السعودية ذاتها بدأت تميل إلى الوصول إلى حل مع مصر بعد إنهيار نظام قاسم فى بغداد فى فبراير سنة ١٩٦٣ الأمر الذى زاد من رجحان كفة عبد الناصر فى العالم العربى وإزاء الأطراف الدولية الأخرى. ولقد دارت محادثات بين حافظ وهبة وعلى خشبة، لكنها فيما يبدو لم تنته إلى نتيجة محددة.

والحقيقة أن المرء لا يملك إلا الشعور بهاجس أن القيادة العسكرية المصرية كانت فى واد بينما كانت القيادة السياسية فى القاهرة فى واد آخر، وأن عدم قدرة عبد الناصر على السيطرة على أوضاع الجيش ربما كانت ذات صلة بفقدان السيطرة على مجريات الأمور فى اليمن ذاتها.

ولقد ثبت أن القيادة العسكرية المصرية كانت تخطط لعمليات عسكرية فى الحجاز، وأن الطيران المصرى قام بعمليات إستطلاع على الحدود السعودية، وأن مؤننا ألقيت بالمظلات فى الحجاز لمساعدة أنصار عبد الناصر هناك. وعندما سأل عبد الناصر عن هذا الموضوع بعد حملة الصحف الأمريكية، جاء الرد من المخابرات العسكرية المصرية بأن الوقائع صحيحة وأنها تمت بناء على طلب من الأمير طلال !!

إن آخر رسالة بعث بها كيندى إلى عبد الناصر فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ عن قضية اليمن كانت تحتوى على نبرة تهديد، وتردد عبد الناصر مدة طويلة فى أسلوب رده على الرسالة. فقد كان حريصاً على المحافظة على المساعدات الإقتصادية الأمريكية من ناحية، لكنه من ناحية أخرى لم يكن مستعداً لقبول رسائل بها نبرة تهديد من واشنطن. وكتب عبد الناصر رسالة فأخرى فثالثة ثم مزقها جميعاً.

ثم تولى القدر حل مشكلة تردد عبد الناصر، إذ جرى إغتيال كيندى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣، ودخل إلى البيت الأبيض عدو عبد الناصر اللدود وصديق إسرائيل الحميم.. الرئيس جونسون!

وكان على عبد الناصر أن يسارع بتعديل موازين علاقاته الدولية على ضوء هذا التطور. وهكذا بدأ ذوبان الجليد بين القاهرة وموسكو وتسارع. وربما كان وصول جونسون إلى البيت الأبيض أدعى إلى سرعة تنظيم سحب القوات المصرية، وهو ما لم يحدث مع الأسف الشديد وظل هذا النزيف مستمراً حتى ١٩٦٧.

إن الإنطباع الذى يخرج به قارئ الكتاب هو أن المشكلة اليمنية تحولت إلى أقدار لم يكن فى وسع عبد الناصر دفعها وأن زمام المبادرة أفلت من يده ويد واشنطن فإلى أى حد كان هذا صحيحاً؟

يبدو أننا فى حاجة إلى دراسات أوسع لهذه القضية حتى تتجلى الصورة تماماً.

هوامش على ملفات السويس

١- سنوات البراءة

هذه السطور ليست عرضاً لكتاب (ملفات السويس) لمحمد حسنين هيكل، ومن باب أولى ليست تقييماً للكتاب، ومع ذلك فمن الواضح لى أننا بصدد أهم كتاب صدر حتى اليوم، لا عن سنوات العدوان الثلاثى عام سنة ١٩٥٦ فحسب، وإنما عن السنوات التى سبقت العدوان الثلاثى كذلك.

فالمؤلف شديد الإقتراب من مركز السلطة فى مصر فى تلك السنوات، وهوليس مشاهداً ومراقباً فحسب وإنما كان فاعلاً أيضاً فى مرحلة تاريخية كاملة، وفضلاً عن أهمية هذا الإعتبار فإن الكتاب ملئ بكم ضخم من الوثائق فى صفحاته الأخيرة، بعضها حصل عليه المؤلف بالطريق السهل من خلال صلته بعبد الناصر ، والبعض الآخر تعب فى الحصول عليه من ملفات ووثائق الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

ومع ذلك فإن الكتاب، كما يدرك «هيكل» نفسه، لن يكون كلمة التاريخ الأخيرة فيما يتعلق بالعدوان الثلاثى أو السنوات الأولى للثورة، لأسباب عديدة من بينها أن المؤلف نفسه كان أحد أطراف هذه الأحداث التاريخية. لكننى مع ذلك أتصور أن هذا الكتاب سيظل دائماً أحد المراجع الأساسية لأى مؤرخ يتناول دراسة تلك المرحلة.

وإذا كانت هذه السطور ليست عرضاً للكتاب، ولا هى محاولة لتقييمه، فماذا تكون إذن؟ وما الغرض من كتابتها؟

أظن أن الغرض منها هو الحوار مع الكتاب، ومحاولة إستنطاقه فيما يتعلق بعدد من القضايا الهامة المتعلقة بهذه المرحلة والتى كانت هاجس كثير من المثقفين، أو التى أثارت جدلاً طويلاً فى أوساطهم فى الماضى.. وربما ألقى الكتاب مزيداً من الأضواء على بعض هذه القضايا أو أعطى رواية أخرى مختلفة عن رواية سابقة نشرت فى مجال آخر، الأمر الذى يحتاج إلى بعض الألتفات أو النقاش.

وغنى عن البيان أن هذا الحوار لا يستهدف الإساءة إلى ثورة يوليو وتاريخها، ومن باب أولى الإساءة إلى الزعيم الوطنى جمال عبد الناصر. فليس أسخف فى رأيى من هذه المحاولات التى تجرى بشكل محموم فى السنوات الأخيرة للإساءة إلى هذا التاريخ عن طريق التلميح أو التصريح بأن ما

حدث فى يوليه سنة ١٩٥٢ كان إنقلاباً دبرته الأجهزة الأمريكية الخفية كما دبرت إنقلاب حسنى الزعيم فى سوريا سنة ١٩٤٩، وأن إسرائيل لم تكن بعيدة عنه ولا عن قائده. ومن المرجح أن هذه المحاولات الجديدة ليست بعيدة عن نشاط الأجهزة الخفية فى الغرب والتى تريد أن تزيف وعى الناس فيما يتعلق بما حدث بعد أكتوبر سنة ١٩٧٣ وقد يكفى أن نقول أن صراع ثورة يوليو ضد الغرب عموماً - والولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً - والذى تخلله عدوانان عسكريان رئيسيان (١٩٥٦، ١٩٦٧) كاف لدحض هذه السخافات. إن محاولات الإساءة إلى ثورة يوليو موجهة إلى الحاضر فى حقيقة الأمر وهذا الأمر واضح لى تمام الوضوح.

لكن هذا الحوار يستهدف الإقتراب قدر الإمكان من الحقائق التاريخية والصورة الحقيقية لبعض جوانب تلك المرحلة، والإجابة إن أمكن على بعض الأسئلة التى لم تجد فى الماضى لدى العديد من المهتمين بهذه المرحلة إجابة شافية.

ومن هذه الأسئلة حقيقة العلاقة بين قيادة ثورة يوليو وبين الولايات المتحدة فى السنوات الأولى للثورة، وعلى وجه التحديد قبل صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، وما يرتبط بهذا السؤال من سؤال آخر من تفسير لنجاح تلك الثورة بهذه السهولة مع أن الأحتلال البريطانى كان قائماً انذاك فى قناة السويس بقوات تصل إلى ثمانين ألف جندى بريطانى عدا الطيران والبحرية.

ثم إلى أى حد كان، العامل الاسرائيلى، مطروحاً من الجانب الأمريكى فى السنوات الأولى، وبأى قدر من الإلحاح، وكيف كانت إستجابة الثورة له فى تلك السنوات الصعبة؟ ثم تأتى أيام العدوان الثلاثى نفسه وما كنت أعرفه من قبل من أن عبد الناصر لم يكن يتوقع العدوان عندما حدث رغم التحذيرات المتكررة والمتتالية له قبل أكتوبر سنة ١٩٥٦، الأمر الذى يؤكده هيكل فى كتابه.

فى كتاب (شهود ثورة يوليو) «لأحمد حمروش» ترد شهادة «ثروت عكاشة» - وكان إبان العدوان الملحق العسكرى المصرى فى باريس - عن إرسال مخطط العدوان كما حدث بالفعل، إلى عبد الناصر قبل العدوان بأسابيع كما ترد شهادة «أمين هويدى» بأنه عندما وقع العدوان لم تكن هناك حالة طوارئ فى الجيش، وكان الضباط ينامون فى منازلهم.. كما ترد شهادة «زكريا العادلى إمام» - الملحق العسكرى المصرى فى تركيا آنذاك - عن نفس الموضوع. وكيف أنه سافر فى ١٩ أكتوبر إلى القاهرة، وأطلع مدير المخابرات العسكرية والمشير عبد الحكيم عامر على مخطط العدوان كما وصل إليه.

ولقد بقى فى القاهرة حتى يوم ٢٧ أكتوبر بأمل مقابلة عبد الناصر، لكنه فشل فى ذلك وعاد إلى تركيا. وبعد يومين وقع العدوان الثلاثى ولقد قال عبد الناصر لثروت عكاشة عندما قابله بعد العدوان «لقد نفذنا من سم الخياط» فهل كان هذا الموقف الغريب من عبد الناصر مجرد تقدير عسكرى وسياسى خاطئ لحسابات الموقف؟ أم أن هناك عوامل أخرى دخلت فى الموضوع؟

وفى إطار هذه الأسئلة كلها ترد قضية تطور وعى القيادة السياسية فى مصر، التى بدأت بمجموعة من الضباط الساخطين على النظام الملكى والإحتلال البريطانى لمصر - وإن كانوا مشوشين فكرياً - وإنتهت بوعى أوضح من قيادة ثورة يوليو لحقائق الموقف العالمى وإنعكاساته على مصر والوطن العربى.

وبعض هذه الأسئلة التى طرحناها فى هذا السياق قد وجدت أجابات فى كتب صدرت قبل (ملفات السويس). وقد لا تكون هذه الإجابات صحيحة، خصوصاً متى إنتبهنا إلى أن أحداث ثورة يوليو وتاريخها ما زالت جزءاً من صراع الحاضر كما قلنا من قبل، وأنه من الصعب لذلك أن تصبح أحداث يوليو مجرد تاريخ ليس إلا على الأقل فى المستقبل المنظور.

وأنا أشير إلى وجه التحديد هنا إلى كتاب (لعبة الأمم) لمايلز كوبلاند، الذى عمل كضابط مخابرات أمريكى فى مصر فترة ليست بالقصيرة، والذى صدر بعد عدوان ١٩٦٧ وقبل وفاة عبد الناصر.

أن من الشائع لدى البعض أن هدف هذا الكتاب الرئيسى هو الإساءة إلى ثورة يوليو، وسمعة عبد الناصر بالذات وأنا لا أعتقد أن هذا الشائع عن الكتاب صحيح، بعد أن أعدت قراءته للمرة الثانية - والأقرب إلى الحقيقة أن الكتاب محاولة فى البحث عن إجابات لأسباب فشل السياسة الأمريكية فى التعامل مع قادة العالم الثالث، بصرف النظر عن مدى فشل أو نجاح تلك المحاولة من جانب المؤلف. أو هو محاولة لألقاء أضواء على الجوانب غير المعلنة رسمياً فى السياسة الأمريكية للأفعال وردود الأفعال بين الطرفين الأمريكى وغير الأمريكى، وتفسير لإزدواجية العمل الأمريكى فى قنواته الرسمية وقنواته غير الرسمية وهو إعادة تأكيد لما هو معروف من فشل أساليب «المحاكاة» التى هامت بها أجهزة المخابرات الخارجية الأمريكية فى فترة من الفترات فيما سمى (لعبة الأمم) للتنبؤ بمواقف قادة العالم الثالث ازاء القرارات الأمريكية.

ولا شك أن كتاب كوبلاند يحتوى على العديد من التصورات والأوهام والأفكار التى نفترض أنها تعبر عن الفكر الأيديولوجى للمؤلف، والتى لا تلزم القارئ بشئ لكن كوبلاند لا يحاول فعلاً أن يدعى أن أحداث يوليو سنة ١٩٥٢ كانت من تدبير الولايات المتحدة وأجهزتها الخفية كما حدث فى سوريا عام ١٩٤٩ فى إنقلاب حسنى الزعيم، أو كما حدث فى إيران ضد مصدق عندما شجعته أمريكا على تأميم البترول ثم دبرت الإنقلاب ضده وأعادت الشاه بعد أن كان قد هرب.

بل إن كوبلاند يذكر فى كتابه صراحة أن كيرميت روزفلت (مسئول الشرق الأوسط فى المخابرات الأمريكية) قد حذر فى تقرير له بعد عودته من زيارة لمصر أوائل سنة ١٩٥٢ من «أن يتصور أحد داخل الحكومة الأمريكية أن الإنقلاب القادم (فى مصر) هو إنقلابنا. فهو مسألة داخلية بحتة ليس لنا فيها أى نفوذ تقريباً ولكن يمكن أن نساعده بعدم معارضته».

ولعل هذا الإستطراد يدخل بنا إلى السؤال الأول فى هذا الحوار، أعنى حقيقة العلاقة بين قيادة الثورة والولايات المتحدة فى السنوات الأولى للثورة.

وقبل أن نتعرض لبحث هذا السؤال من واقع كتاب (ملفات السويس) أو غيره من الكتب، يجدر بنا أن نشير إلى أنه كانت لدى المراقب العادى شواهد وقرائن كافيه - قبل شهادة هيكل - توحى بالصلة الوثيقة.. منها مثلاً دور السفير الأمريكى «كافرى»، فى تأمين خروج فاروق وتوديعه عند رصيف الميناء، ثم تشكيل الوزارة التى أعقبت وزارة «على ماهر» والتى تميزت بإختيار عدد كبير من الوزراء من جماعة (الرواد)، وهى جماعة للخدمة الإجتماعية كانت على صلة وثيقة بالأوساط

الأمريكية (أحمد حسين وعباس عمار ووليم سليم وإسماعيل القباني.. إلخ) ثم تعيين «أحمد حسين» سفيراً لمصر في واشنطن بما هو معروف عنه من وثيق صلته بالأجهزة العلنية والخفية الأمريكية وقناعاته بأن مصير مصر يرتبط بالولايات المتحدة إرتباطاً وثيقاً. ثم تأتي بعد ذلك شهادة «خالد محيي الدين» في كتاب (شهود ثورة يوليو) عندما يتذكر «أن الحذر من إغضاب الأمريكيين قد بدأ في مارس سنة ١٩٥٢ عندما بدأت تثور مناقشات في أوساط الحركة حول إستخدام كلمة الإستعمار الأنجلو أمريكي في المنشورات والرغبة في إقتصار الحديث على الإستعمار البريطاني. وخالد يشير هنا إلى منشورات الضباط الأحرار التي كانت بعض أوساط اليسار المصري (أحمد فؤاد وآخرون) تتولى كتابتها وطبعها بإسم الحركة.

ووفقاً لكتاب (ملفات السويس) فإن بداية العلاقات مع أمريكا هو «القائمقام عبد المنعم أمين» وهو رجل يصفه «هيكل» بأنه ذو حياة إجتماعية نشيطة وعلى صلة إجتماعية بعديد من الدبلوماسيين الأجانب ويقول «عبد المنعم أمين» نفسه في شهادته في كتاب (شهود ثورة يوليو) ان «عبد الناصر» زاره مع كمال الدين حسين في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ وتحدث عن الظروف الضاغطة للإسراع بالتحرك، وأنه وافق على الإشتراك فوراً. وهو يذكر أن «عبد الناصر» قال هامساً لكمال الدين حسين وهما يطلان على النيل من شقته (أي شقة عبد المنعم أمين) : «هو عاوز ثورة ليه ما هو عنده كل حاجة».

وهيكل يقرر أن «عبد المنعم أمين» لم ينضم إلى تنظيم الضباط الأحرار إلا ليلة الثورة، وأن «عبد الناصر» قرر ضمه إلى مجلس قيادة الثورة مباشرة دون مرور على مستويات التنظيم المتصاعدة!

وهذه الرواية تناقض - إلى حد ما - شهادة «عبد المنعم أمين» في نفس الكتاب و «هيكل» يقول أن «عبد الناصر» كلف «عبد المنعم أمين» صباح ٢٣ يوليو بإخطار السفارة الأمريكية بنوايا الحركة وتوجهاتها. على أن من الشائع تاريخياً (ويؤكده كوبلاند في كتابه) أن «علي صبري» هو الذي تولى الإتصال بالسفارة الأمريكية يوم ٢٣ يوليو لسابق معرفته بالملحق العسكري الأمريكي. و «عبد المنعم أمين» نفسه يقول في شهادته أنه ذهب إلى السفارة البريطانية صباح ٢٣ يوليو وقابل القائم بالأعمال وأبلغه أن الحركة تتعلق بالشئون الداخلية للجيش وأن الهدف هو إصلاح الجيش ومفاوضة الإنجليز.

وأيا كانت الحقيقة فإن كافة أطراف الرواية تتفق على الدور البارز لعبد المنعم أمين في الشهور الأولى للثورة كهمزة وصل مع الطرف الأمريكي، وأن «عبد الناصر» نفسه قد طلب منه أن يوثق صلته بهم «وهيكل» لا يخفي تصور «عبد الناصر» انذاك «بأن الصورة الشائعة في العالم في تلك السنين عن أمريكا كانت براقة ومشرقة، سواء من ناحية القوة والحيوية وسلامة النية إلى درجة السذاجة» وهو نفس المعنى الذي يتكرر في صياغة الميثاق الوطني بعد ذلك عام ١٩٦٢ ويقول هيكل في هذا السياق إنه بالقدر الذي كان تفكير عبد الناصر واضحاً تجاه بريطانيا، فإن تفكيره إزاء الولايات المتحدة كان «قلقاً».. وبشكل عام كان رأيه طيباً في الولايات المتحدة في تلك الفترة، وكان في ذلك متأثراً بدورها في الحرب العالمية الثانية، ثم بما قرأه من وثائق أمريكية سياسيه خصوصاً وثيقة إعلان الإستقلال والدستور.

كانت تلك سنوات «البراءة» إذن من جانب عبد الناصر، وهى فيما يبدو سنوات «البراءة» لهيكل أيضاً وهنا قد يطرح سؤال هام : هل حدث إتصال بين حركة الضباط الأحرار وبين الولايات المتحدة قبل الثورة ؟

لا يقول هيكل شيئاً عن ذلك فى كتابه. غير أن كيرميت روزفلت أرسل فى أوائل سنة ١٩٥٢ بهدف إقناع فاروق بتنظيم «ثورة سلمية» فى مصر بقيادتة مشرفاً على تصفية «القديم» وإحلال «الجديد» وثمة قرائن متعددة على أن وزارة «الهلالى» الأولى ومارافقها من شعار التطهير كانت هى المحاولة فى إتجاه «الثورة السلمية» التى تحدث عنها كوبلاند، بصرف النظر عن جدية الموضوع كله وعن قدرة الهلالى نفسه فى هذا الميدان وعندما يئس «كيرميت روزفلت» من فاروق إنحاز إلى وجهة نظر كافرى بأن الجيش وحده هو القادر على معالجة الموقف المتدهور.

ولقد كان من المعروف لدى أجهزة المخابرات الغربية أن هناك حركة فى داخل الجيش، وكانت منشورات الضباط الأحرار قد وصلت إلى جهات أجنبية مصرية ولذا لم يكن صعباً على المخابرات الأمريكية أن تدبر لقاءات مع بعض الضباط النشطين إجتماعياً فى حفلات الديبلوماسيين الأجانب فى محاولة لأكتشاف نوايا الحركة فى أقل القليل.

ووفقاً لرواية «كوبلاند» فلقد تمت ثلاثة لقاءات بين روزفلت وضباط «بعيدين عن مركز التنظيم وإن كان يمكن الإعتماد عليهم» وواحد من مساعدى عبد الناصر الموثوق فيهم. وقد تبين من هذه الإجتماعات أن هناك مساحة من الإتفاق حول قضايا داخلية، وهناك بنود صعب الإتفاق عليها، ومن أهمها الموقف من إسرائيل.

وإذا صدقنا رواية «كوبلاند» فإن روزفلت عاد إلى واشنطن قبل الثورة وقدم لوزير الخارجية تقريراً ملخصه كما يلى :

* إن الثورة الشعبية المتوقعة فى دوائر الخارجية، والتى يسعى إليها الشيوعيون والأخوان المسلمون ليست مطروحة.

* أنه لا توجد طريقة لإبعاد الجيش عن التحرك.

* إن الضباط الذين يرجح أن يقودوا الإنقلاب لهم دوافع سياسية، وهذا ما يجعل فرصة نجاحهم كبيرة ويجعلهم أكثر تعقلا ومرونة فى مفاوضاتهم بعد الإستيلاء على السلطة.

* أنه قد يكون على الولايات المتحدة أن تقبل إزاحة فاروق وربما نهاية الملكية.

* أنه إذا نجح الإنقلاب فعلى الولايات المتحدة ألا تضغط جدياً على العسكريين لإجراء إنتخابات.

* أنه لا ينبغى لأحد أن يتصور أن هذا الإنقلاب هو «إنقلابنا» فهو مسألة داخلية بحتة وليس لأمريكا فيها نفوذ تقريباً. وإذا كان لا مفر من عدو يخاف من هذا الإنقلاب فهو الطبقات العليا فى مصر والإنجليز، وليس إسرائيل.

ويعترف «كوبلاند» أن واشنطن قد علمت بالإنقلاب من قراءة صحف يوم ٢٣ يوليو، وأنه وأن كانت تقارير المخابرات كانت تشير إلى أن شيئاً ما يجرى داخل الجيش، إلا أنها كانت غير قادرة لا على تحديد الموعد أو طبيعة التحركات.

ويشير «هيكل» فى كتابه إلى مذكرة «تقدير موقف» للخارجية الأمريكية بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تتضمن تأييد النظام مادياً ومعنوياً بهدف تحقيق أهداف الغرب خصوصاً السلام مع إسرائيل وتشير المذكرة إلى أهمية أن يصدر النظام الجديد تصريحاً علنياً فى وقت ما يعلن فيه نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل.

يمكن إذن أن نقول أنه واضح من مصادر مختلفة طبيعة التقدير الأمريكى.. وهو أن النظام الجديد وإن كان بالقطع ليس «طفلاً أمريكياً» إلا أنه فرصة ذهبية لإزاحة النفوذ البريطانى وإحلال النفوذ الأمريكى محله، وأن قضية العودة إلى الحياة البرلمانية ليست مطروحة فى المستقبل القريب، وأن السلطة الجديدة قد تكون أقدر على معالجة «العامل الإسرائيلى» بما يتفق مع الرؤية والمصالح الأمريكية.

تلك كانت سنوات زحف النفوذ الأمريكى ليحل محل النفوذين الفرنسى والبريطانى بعد الحرب العالمية الثانية. والأمريكيون فى العادة يعتبرون أن عام ١٩٤٧ هو نهاية عصر السيادة البريطانية فى الشرق الأوسط، إذ فى أوائل هذا العام بالذات كتبت بريطانيا إلى واشنطن رسالة تعلن فيها أن حكومة جلالة الملك غير قادرة على دفع خمسين مليون دولار مطلوبة لدعم مقاومة حكومتى اليونان وتركيا للنفوذ الشيوعى وعلى ذلك فأما أن تملأ واشنطن تلك الفجوات فى دفاعات الغرب أو أن تتركهما للسيطرة الشيوعية.

وليس بالصدفة إذن أن يصدر «مبدأ ترومان» فى مارس سنة ١٩٤٧، وأن يتلوه مشروع مارشال هذا على المستوى العلنى. أما على المستوى السرى فقد أنشأت وكالة المخابرات المركزية فى نفس العام. وبدأت الوكالة الجديدة تعمل فى سوريا لإزاحة النفوذ الفرنسى الضعيف وإحلال النفوذ الأمريكى محله (إنقلاب حسنى الزعيم) ثم تحولت إلى مصر تبحث عن إمكانياتها هناك كما أسلفنا من قبل، لنفس الأهداف.

ولقد إستطاعت واشنطن أن تحقق مع النظام الجديد قناتين للإتصال، الأولى هى القناة الرسمية (السفارات ووزارات الخارجية) والثانية هى القناة غير الرسمية (المخابرات) ويذكر «هيكل» أن «كيرميت روزفلت» طلب من «عبد الناصر» تكليف مصدر واحد تجرى الإتصالات من خلاله، وأن «عبد الناصر» كلف «على صبرى» بذلك .

و «هيكل» يقول أن «عبد الناصر» فى مبدأ الأمر لم يكن يعلم حقيقة وضع «روزفلت» فى المخابرات الأمريكية، فقد كان يعتقد أنه مستشار رئيس الجمهورية لكن «عبد الناصر» عرف بعد ذلك ووافق على تنظيم القناة «غير الرسمية» بين مصر وأمريكا «وهيكل» يقول أن «عبد الناصر» لم يكن مقتنعاً بما يجرى لكنه أراح نفسه فى النهاية بأنه إذا كانت هذه هى الطريقة الأمريكية فلا بأس من تجربتها، ولقد ظلت هذه القناة «غير الرسمية» تلعب دوراً هاماً فى الإتصالات وفى المحاورات إلى

ما بعد صفقة الأسلحة التشيكية، بل إلى وقت زيارة وزير الخزانة الأمريكي «اندرسون» للقاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ الذى جاء يعرض على مصر مقايضة السد العالى بالصلح مع إسرائيل - وبعد أن غادر أندرسون مصر غاضباً قرر «عبد الناصر» أغلاق قناة الإتصال «غير الرسمى» مع واشنطن ومع ذلك فحتى أبان أزمة السويس، عندما ذهب على صبرى إلى نيويورك لمتابعة الموقف فى مجلس الأمن، حاول «كيرميت روزفلت» إعادة تنشيط تلك القناة من جديد بدعوة «على صبرى» إلى الحضور إلى واشنطن للحوار لكن القاهرة رفضت ذلك.

وتشير (ملفات السويس) إلى أن المسئولين عن القناة «غير الرسمية» من الناحية الأمريكية كانوا بشكل عام أكثر تفهماً لوجهات نظر عبد الناصر وتعاطفا مع مطالبة من المسئولين الأمريكيين فى القناة الرسمية . وهيكل يقول أنه عندما وصل «كيرميت روزفلت» فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأثار مسألة نوايا النظام الجديد مع إسرائيل وإستمع إلى وجهة نظر «عبد الناصر» فى هذا الصدد، فإنه أقتنع بالكثير مما سمع، إذ أن تطورات الأحداث فيما بعد أظهرت أن رأيه كان إلى حد ما متعاطفاً مع الخطوط التى شرحها عبد الناصر.

وحتى بعد صفقة الأسلحة التشيكية وزيارة اندرسون لمصر، فعندما ذهب «جيمس إيكلبرجر»، مسؤول المخابرات الأمريكية فى مصر انذاك - فى أوائل سنة ١٩٥٦ إلى لندن للإجتماع بمسؤول العمليات الخاصة فى المخابرات البريطانية أكتشف وجود خطة لأغتيال عبد الناصر. وعندما عاد إلى القاهرة حاول تسريب هذه المعلومات إلى عبد الناصر، مما دعاه للتساؤل حول الهدف من هذا التسريب.. هل هو الدس لبريطانيا أم محاولة التخويف؟.

والكتاب (ملفات السويس) يشير إلى إجتماع فى المخابرات الأمريكية حضره «جيمس أنجلتون» و«كيرميت روزفلت» و «فرانسيس راسل» و «ريموند هير» فى أوائل سنة ١٩٥٦ لمناقشة الموقف من «عبد الناصر» حيث إقترح «انجلتون» إطلاق إسرائيل ضد مصر لكن روزفلت، قال فى الاجتماع أن أسلوب الانقلاب على عبد الناصر لايصلح فى مصر وليست هناك وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر إغتياله، وهو يرى أن الإقدام على هذه الخطوة كارثة، وأن على السياسة الأمريكية أن تبحث عن بدائل غير الإنقلاب والأغتيال فى الوقت الحالى على الأقل.

فإذا تحولنا إلى كتاب (لعبة الأمم) لكوبلاند فسوف نرى ما يؤكد نفس هذا الإنطباع. إن أحد توجهات هذا الكتاب هو أن أمريكا «خسرت» عبد الناصر بسبب مافعلته القناة «الرسمية» وما يؤثر على سلوكها غير أعتبارات الحسابات الباردة للمصالح الأمريكية وهو يستشهد بأحداث عديدة للتدليل على وجهة نظره، ومن المؤكد أن «كوبلاند» كان يعتبر نفسه صديقاً للنظام، إلى درجة أنه بعد أن ترك المخابرات أنشأ له مكتباً خاصاً فى بيروت، وحاول أن يبقى على إتصاله بعبد الناصر وأرسل له عدداً كبيراً من الرسائل، وإن كان عبد الناصر لم يرد عليها كما يقول هيكل فى كتابه (بين الصحافة والسياسة) .

لقد حاولت فيما مضى من صفحات القاء بعض الضوء على حقيقة العلاقات بين قيادة الثورة وأمريكا فى سنوات الثورة الأولى، وهى المشكلة التى دار حولها لغط كثير فى الماضى. ومن الواضح أنها كانت علاقات وثيقة، وأنها جرت على مستويين لم يكونا دائماً متماثلين فى توجهاتهما

(المستوى الرسمى والمستوى غير الرسمى)، وأن الطرف المصرى (عبد الناصر) كان يثق أنذاك بنوايا الولايات المتحدة بشكل عام، وكان متطلعاً إلى تأييدها فى موضوع جلاء القوات البريطانية من القناة، وفى الحصول على مساعدات عسكرية لدعم الجيش وإلى مساعدات أقتصادية للمساهمة فى التنمية، وأن الطرف الأمريكى كان متطلعاً إلى الحلول محل النفوذ البريطانى فى مصر بإعتبارها مفتاح المنطقة العربية، إلى ترتيب حلف عسكرى شرق أوسطى تحت القيادة الأمريكية، وإلى تحقيق نوع من الصلح بين العرب وإسرائيل. وكان التقدير الأمريكى انذاك أن النظام الجديد قد يكون القادر وحده على إتخاذ مثل هذه الخطوة.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قد ضغطت على بريطانيا فى مفاوضات الجلاء، وأن بريطانيا كانت تحس بالدور الأمريكى فى مصر المتناقض لسياساتها وأنها أشتكت لواشنطن كثيراً من ذلك، لكن مجال المناورة البريطانى كان محدوداً وهى تعتمد على أمريكا أعتماداً شبه كامل بعد الحرب سواء فى الجوانب العسكرية أو الاقتصادية، وانتهت المفاوضات بأتفاقية للجلاء ربطت عودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة بالهجوم على إحدى البلاد العربية أو تركيا (أى بحلف الأطلنطى) واضطر عبد الناصر إلى قبول ذلك.

أما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية والإقتصادية فقد تعثرت لأعتبارات تتعلق بالقناة الرسمية، وفشلت مصر فى الحصول على السلاح من واشنطن إلا إذا أرتبطت بالصلح مع إسرائيل، ثم جاء مشروع السد العالى - وهو أكبر مشروع للثورة الجديدة - وجاءت كلمة حاسمة وباترة أيضاً : السد العالى مقابل الصلح مع إسرائيل، وهو ما رفضه «عبد الناصر» فى نهاية الأمر. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المصالح التى حكمت سياسة أمريكا فى سنوات الثورة الأولى، أى فى عهد «إيزنهاور»، هى فى الحقيقة مصالح الجمهوريين التقليدية فى الجانب الغربى من الولايات المتحدة، وهى شركات البترول وشركات السلاح بالدرجة الأولى. وعندما قابل «دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة السفير الإسرائيلى فى واشنطن أبا ايبان قبل سفره إلى القاهرة فى مايو سنة ١٩٥٢ قال «دالاس» للسفير أن الخبراء نصحوه بعدم فتح موضوع إسرائيل فى الزيارة الأولى لمصر، فرد إيبان قائلاً: «إنها نصيحة تفوح منها رائحة البترول».

وإذا كان الموقف الأمريكى فى كل هذا مفهوماً، فإن موقف «عبد الناصر» فى تلك الفترة - كما يشرحه «هيكل» - ليس مفهوماً تماماً، فالكتاب يشير بمناسبة محادثات الجلاء إلى تقدير موقف كتبه «عبد الناصر» من أربع نقاط آخرها هى : «التحدى الحقيقى الذى يتبقى إذن : كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات العسكرية والإقتصادية من أمريكا دون أن تجد نفسها متورطة فى إرتباطات وإلتزامات لا تريدها؟» فهل حقاً كان يمكن أن يتصور «عبد الناصر» أن مثل هذا التحدى له إجابة عملية؟ أم أن هذه كانت لا تزال سنوات «البراءة»؟

٢- العامل الاسرائيلى

فى كتاب (مثقفون وعسكر) يحكى «صلاح عيسى» أنه قد عذب كثيراً فى سجن القلعة عام ١٩٦٦ بعد أن كتب عدة مقالات فى صحيفة «الحرية» البيروتية عن «ظاهرة يوليو»، إذ أعتبر المسئولون فى مصر أن هذا يعنى عودة بعض فصائل اليسار فى مصر إلى الإتهام التقليدى بأن ما حدث فى يوليو سنة ١٩٥٢ هو إنقلاب عسكرى مدعوم خارجياً وليس بثورة

وأنا أريد أن أستخدم هذا التعبير هنا، ليس بمعنى أنه بديل عن ثورة يوليو، وإنما بمعنى معين... هو قدرة تمرد عسكرى على أن ينجح ويثبت أقدامه فى بلد به ثمانون ألف عسكرى أجنبى على مقربة من العاصمة، ومحاولة تفسير سبب عدم تدخل قوات المحتل الأجنبى لإجهاض هذا التمرد العسكرى.

إن من السهل اليوم على الإنسان وهو يستعيد أحداث يوليو سنة ١٩٥٢ أن يدهش للعيوب والنواقص العديدة الدالة على عدم كفاءة عملية التنفيذ، وقد يكفى أن نشير أن خطة قطع التليفون بين المدن لم تتم، وإن «يوسف صديق» قد تحرك إلى كوبرى القبة قبل ساعة الصفر بساعة، وأن قائد الثورة كان على وشك أن يعتقل من جانب بعض قواته التى لم تكن تعرفه، وأن خبر موعد الحركة قد تسرب إلى أجهزة الأمن السياسى عن طريق والدة أحد الضباط الأحرار التى إنزعجت لخروج إبنها بسلاح متأخراً.. إلخ ومع ذلك نجحت الثورة فى الإستيلاء على السلطة بهذه السهولة دون طلقة واحدة تقريباً.

ومن السهل أيضاً أن نقول - وهذا صحيح تماماً - أن جهاز الدولة كان قد وصل فى أواخر عهد «فاروق» إلى حالة من العفن لم تكن تسمح له بمقاومة حقيقة. ولكن لماذا لم تتدخل القوات البريطانية؟ هل يكفى أن نقول فى تفسير ذلك أن السفير البريطانى كان غائباً؟

لا أعتقد ذلك.

إن التدخل البريطانى، لو كان قد حدث، فليس بالضرورة هدفه حماية «فاروق» بالذات وإنما حماية النظام الملكى ككل بصرف النظر عن الجالس على العرش. و «هيكل» لا ينكر أن «عبد الناصر» مال إلى الرأى الذى كان يقول أن الإنجليز لن يتدخلوا لأسباب عديدة، وأنه - أى «هيكل» - كان صاحب هذا الرأى وأن هذا أول دور أداه بالقرب من «عبد الناصر».

ويعترف «هيكل» الآن بخطأ هذا الرأى، فنحن نعرف من (ملفات السويس) أن إجتماعاً عسكرياً

بريطانيا عقد يوم ٢٣ يوليو حضره القائد العام للقوات البريطانية فى مصر والقائم بالأعمال «كريسويل»، وأن خطة وضعت فى هذا الاجتماع لاحتلال القاهرة والاسكندرية (سميت بخطة رودون) وأن منشورات طبعت فى القاعدة بالقناة - باللغة العربية - تدعو سكان القاهرة والأسكندرية إلى الهدوء والإستسلام للتدخل، ويعترف «هيكل» أنه ثبت خطأ تقديره بأن القوات البريطانية لا تزيد عن فرقة واحدة فى القناة، إذ إتضح أنه فى ليلة ٢٣ يوليو كانت هناك أربع فرق بريطانية (٨٠ ألف جندى) فضلاً عن الطيران والبحرية، وأن تفكير لندن كان يتحرك بسرعة زائدة للتدخل فى الفترة ٢٣ - ٢٦ يوليو، ومع ذلك لم يتم التدخل. لماذا ؟

لعل التفسير الوحيد المقبول هو أن الولايات المتحدة قد تدخلت لأقناع البريطانيين بالأمتناع عن هذا العمل. ومما يدعم هذا التفسير تأشيرة رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» بخط يده على أحد التقارير التى وصلته عن تطور الأحداث فى مصر - فى أغسطس سنة ١٩٥٢ - ويقول فيها : «أعجبنى برنامج نجيب . وقد تكون هناك سياسة مناسبة تشترك فيها الولايات المتحدة لإنجاح نجيب» وهى تأشيرة لم يقتنع بها الوكيل الدائم للخارجية وليم سترانج.

وبينما كان الملحق العسكرى البريطانى فى مصر - وهو المتصل بأجواء المخابرات الأمريكية - يبرق إلى وزارة الدفاع واصفاً القيادة الجديدة بأنها «مجموعة من الضباط الوطنيين المهتمين بالأصلاح الداخلى» كان القائم بالأعمال يبرق إلى الخارجية البريطانية بتقييم آخر عن الحركة التى قادت الثورة بأنها «مجموعة من الضباط الشباب معظمهم من «البلطجية »، المتأثرين بالشيوعيين والأخوان المسلمين ولابد أن نكون على حذر من تصرفاتهم فى الأيام القادمة».

وما يمكن أن نرجحه فى كل هذا هو أن موقف الولايات المتحدة كان حاسماً فى «فرملة» فكرة التدخل البريطانى، وأن هذا كان مرتبطاً بالحسابات الأمريكية فى إمكانية التحالف مع النظام الجديد وتوجيهه وجهة مصالح الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً، لا سيما فيما يتعلق بإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى، ويلفت النظر فى هذا المجال موقف حكام السعودية الذى كان بشكل عام ودياً للنظام الجديد، مع أنه كان من المتوقع أن يكون العكس بإعتباره نظاماً جمهورياً قام على أنقاض النظام الملكى.

وبصرف النظر عما أثبته التطور التاريخى من خطأ هذه الحسابات الأمريكية، إلا أن هذا الموقف من جانب أمريكا فى سنوات بداية أمتداد نفوذها السياسى والإقتصادى إلى المنطقة لم يكن أمراً شاذاً بالنسبة لما فعلته فى حالة كوبا عند بداية ثورة كوبا. ومع إختلاف الظروف بين مصر وكوبا فيظل هناك وجه الشبه فى أنه كان للولايات المتحدة قاعدة عسكرية فى كوبا، ولم تتدخل أمريكا ولم تعارض الثورة الكوبية إلا عندما أسفرت عن إرادتها المستقلة وبرنامجها الإجتماعى، وهو نفس ما حدث فى مصر.

لكن السياسة الأمريكية اليوم فى ظل التحولات اليمينية المتتالية تخلت عن هامش المرونة الذى كانت تتميز به فى أعوام ١٩٥٢ فى مصر أو ١٩٥٩ فى كوبا. لقد ورثت أمريكا السياسات البريطانية، وأصبحت مستعدة للدفاع عن الأنظمة الرجعية المتخلفة إلى آخر طلقة بحيث يمكن أن نقول أن «ظاهرة يوليو» ليس من المرجح تكرارها. وعلى عكس ١٩٥٢ يمتد النفوذ الأمريكى اليوم فى

مناطق عديدة فى اسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. فإذا حدث تغيير فى أى منطقة من مناطق نفوذها فلابد أن يكون من تدبيرها وتحت إشرافها كما حدث فى الفلبين أو هايتى. أما دول العالم الثالث التى تحررت من السيطرة الأمريكية رغم أنف واشنطن - كما هو الحال فى نيكارجوا اليوم - فنصيبها التآمر المستمر والتدخل العسكرى المباشر كما حدث فى جرينادا أو غير المباشر كما يحدث اليوم فى نيكاراجوا.

ويكفى أن نتأمل اليوم سياسات ريجان فى العالم الثالث حتى نرى الطابع المغامر للسياسة الأمريكية، إلى درجة أنها لم تعد تعبأ بالقوانين الدولية المستقرة والمعترف بها من منظمات الأمم المتحدة.

ننتقل الآن إلى قضية شديدة الاهمية وهى العامل الاسرائيلى ، وما نعنيه هنا بالعامل الإسرائيلى هو موقف الأطراف المختلفة ورؤيتها من قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى السنوات الأولى للثورة، خصوصاً الجانب الأمريكى من ناحية وقيادة الثورة من ناحية أخرى. ولقد أشرنا من قبل إلى مذكرة «تقدير الموقف» الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ والتى تقترح أن يصدر النظام الجديد فى وقت ما تصريحاً علنياً يعلن فيه نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل وفى الإجتماعات الأولى التى تمت بين قيادة الثورة والجانب الأمريكى كانت مسألة إسرائيل مطروحة دائماً للنقاش.. حدث هذا فى أول زيارة لكيرميت روزفلت بعد الثورة فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ فى حفل العشاء الذى أقيم فى منزل «وليم ماكلينتوك» - الوزير المفوض بالسفارة- وحضره «عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر» و «صلاح سالم» و «عبد المنعم أمين». كما حدث نفس الشيء فى زيارة «ريتشارد كروسمان النائب العمالى والوزير السابق البريطانى - المعروف بقبول الصهيونية - عند زيارته لعبد الناصر بعد الثورة بخمسة شهور (ديسمبر سنة ١٩٥٢) عندما جاء يسأل عبد الناصر.

- ماذا تنوى أن تفعل مع إسرائيل؟

وهو نفس السؤال الذى وجهه «أينشتين» لهيكل عندما قابله فى برستون. ومن القاهرة طار «كروسمان» إلى تل أبيب لمقابلة «بن جوريون» ثم عاد إلى القاهرة بعد أسبوع يطلب مقابلة عبد الناصر مرة ثانية، ويعرض عليه إقتراحاً بإجتماع مشترك للأثنين فى أى مكان فى العالم سراً أو علناً.

وكان خط دفاع عبد الناصر فى تلك «الهجمات» على النظام الجديد هو أن موضوع إسرائيل لا يقع فى أول سلم أولوياته، وأن هذه القضية على أى حال تخص الدول العربية مجتمعة لا مصر وحدها، وبالتالى لا تستطيع أن تبت فيها مصر وحدها. أما سلم أولويات الثورة فهى جلاء الإنجليز والتنمية.

ولقد كان من الممكن أن يكون هذا الموقف مقنعاً - إلى حد ما - لبعض دوائر الغرب خصوصاً فى الأشهر الأولى للثورة ولديها ما يكفيها من مشاكل الصراع داخل قيادة الثورة. ولكن لم يكن من الممكن أن يكون هذا الموقف مقنعا مدة طويلة.

ولقد ظل هذا هو موقف عبد الناصر - وفق (ملفات السويس) حتى عندما بدأت مرحلة

المفاوضات مع بريطانيا للجلاء عن قناة السويس- ويذكر الكتاب أنه عندما بدأت هذه المفاوضات أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي «موسى شاريت» مبادرات مستقلة مع رسل كثيرين إلى عبد الناصر باقتراح لقاء مفاوضات مباشرة، وكان رد عبد الناصر دائماً هو أ ن موضوع إسرائيل مؤجل بالنسبة له وأ ن مشكلة فلسطين هي مشكلة جماعية عربية.

وعندما جاء «دالاس» لزيارة مصر في مايو سنة ١٩٥٣ أثار على مائدة العشاء في منزل السفير كافرى نفس الموضوع بإلحاح وقال أن «السلام مع إسرائيل هو من طبيعة الأمور» وأن الإسرائيليين ساميون مثل العرب وأولاد عمومتهم (لاحظ أن هذا هو نفس ما ردده السادات بعد ذلك بربع قرن) وأن الخطر الحقيقي هو خطر الشيوعية وليس إسرائيل، ولقد إضطر عبد الناصر إلى الرد على بعض هذه الإدعاءات مفنداً. وعندما سأله دالاس: «هل يعنى هذا الرد إستحالة السلام مع إسرائيل» لجأ عبد الناصر إلى رده التقليدي وهو أ إسرائيل ليست شاغلة اليوم.

لكن خط الدفاع هذا الذي لجأ إليه عبد الناصر في أوائل الثورة لم يكن ممكناً أن يستمر طويلاً، ومن الواضح أنه أعتبر من الجانب الإسرائيلي ثم الأمريكي بمثابة تهرب من إعطاء ردود واضحة على تساؤلات الغرب. وكان من الواضح أن إسرائيل لا تريد تنفيذ إتفاقية جلاء بريطانيا عن مصر دون إتفاق للصلح مع إسرائيل . وعندما وقعت إتفاقية الجلاء في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ كانت إسرائيل قد فقدت الأمل في أن تنحاز قيادة الثورة إلى صف التفاهم مع إسرائيل، وثبت لديها خطأ تقديرات أجهزة المخابرات الأمريكية. أن كوبلاند يشير في كتابه (لعبة الأمم) إلى تقارير روزفلت الأولى التي يقول فيها «إذا كان هناك من عدو يخاف من هذا الإنقلاب فهو الطبقات العليا والإنجليز وليس إسرائيل» وكوبلاند يقول صراحة في كتابه بأن النقطة الأساسية في تأييد النظام الجديد هي أن تكون في هذا البلد المفتاح (مصر) سلطة لها من القوة بحيث تستطيع أن تتخذ قرارات غير شعبية مثل الصلح مع إسرائيل.

وإذا كان الجانب الإسرائيلي قد فقد الأمل وبدأ يتحرك في التآمر على هذا الأساس، إلا أن الجانب الأمريكي ظل يحاول بعد ذلك على أساس مقايضة الصلح مع إسرائيل بشئ عزيز على قيادة هذه الثورة، وكان هذا هو السد العالي!

وقبل أن تصل الأمور إلى هذا الحد بزيارة «أندرسون» (وزير الخزانة الأمريكي) في ديسمبر سنة ١٩٥٥، كان على «عبد الناصر» أن يتخلى عن خط دفاعه الأول فيما يتعلق بإسرائيل لأنه لم يعد مقنعاً، بخط دفاع ثان بمناسبة الأزمة التي أثارها إقتراح إشتراك إسرائيل في مؤتمر باندونج بإعتبارها دولة أسيوية. لقد كان هذا هو رأى «أونو» رئيس بورما أحدى الدول الخمس التي وجهت الدعوة إلى المؤتمر. وأرسل «عبد الناصر» رسالة إلى «أونو» يقول فيها أن العرب على إستعداد لقبول مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين والذي صدر عام ١٩٤٧. فإذا قبلته إسرائيل فإن الطريق يكون ممهداً لإشتراكها، وكانت هذه أول مرة يلتزم فيها عبد الناصر بقرار التقسيم رسمياً، لكنه فعل ذلك وهو واثق أن إسرائيل لن تقبل.

وكانت زيارة «أندرسون» لمصر في دسمبر سنة ١٩٥٥ هي آخر محاولة لمحاصرة قيادة الثورة في الموضوع الإسرائيلي ومقايضتها فقد بدأ أندرسون في أول إجتماع له مع عبد الناصر بسؤاله عن فرص

الصلح مع إسرائيل. وأعاد «عبد الناصر» موقفه الذى إتخذه فى باندونج، أى قبول مشروع التقسيم، وطار اندرسون إلى تل أبيب للتداول مع «جوريون» فى الأمر، وعاد بعد أسبوع يحمل مرة أخرى إقتراح «بن جوريون» بمفاوضات مباشرة فى أى مكان سراً أو علناً، ورفض عبد الناصر، وسافر اندرسون إلى واشنطن لقضاء عطلة عيد الميلاد مع أسرته والتشاور مع واشنطن ثم عاد إلى القاهرة يحمل معه إقتراحاً أمريكياً مؤداه أن واشنطن مستعدة أن تتقدم إلى الطرفين المصرى والإسرائيلى بمشروعات حلول تفصيليه يوقعها الطرفان دون لقاء بينهما ثم تتاح فرصة اللقاء بعد التوقيع وحمل أندرسون معه ملفاً يحتوى على ثلاثة مشروعات رسائل، إحداها موجهة من عبد الناصر إلى إيزنهاور، والأخرى تتضمن مبادئ التسوية مع إسرائيل كما تراها مصر، والثالثة موجهة إلى البنك الدولى من عبد الناصر يوافق فيها على إشراف البنك على موارد مصر المالية وأوجه صرفها خلال سنوات تنفيذ مشروع السد.

وبعد مداولات متصلة إنهارت المفاوضات فى نهاية الأمر، ورفض عبد الناصر مقايضة السد العالى بالصلح مع إسرائيل، وسافر أندرسون غاضباً، وإستعد دالاس لإعلان رفض أمريكا تمويل السد العالى بعد ذلك.

إن المهم هنا أن نلاحظ أن أمريكا - حتى لحظة إبرام الأسلحة التشيكية- لم تفقد الأمل فى أن تؤثر على موقف القيادة المصرية فيما يتعلق بإسرائيل ويحكى «مايلز كوبلاند» أن «كيرميت روزفلت» طار إلى القاهرة بناء على دعوة «عبد الناصر» قبل إعلان الصفقة بيوم واحد، وحاول أن يقنع عبد الناصر أن يتضمن خطابه الذى يعلن الصفقة فقرة تتعلق بالاستعداد للتفاهم مع إسرائيل وأن إسرائيل لا ينبغى أن تخاف من الصفقة الجديدة، ويقول كوبلاند أن عبد الناصر وافق على ذلك لكنه رفع هذه الفقرة من خطابه بعد أن علم بما ستفعله أمريكا إذا تمت الصفقة.

تبقى ملاحظتان فى النهاية لا تتعارضان مع هذه الرواية للأحداث.

** أولاهما تتعلق بما يذكره كاتب هذه السطور من خطاب لصلاح سالم فى المحلة عام سنة ١٩٥٣ تحدث فيه عن موضوع الصلح مع إسرائيل، وكان هذا الخطاب مثار دهشة أوساط المثقفين أنذاك وأوساط عديدة محلية وعربية. والثانية تتعلق بشهادة خالد محيى الدين فى كتاب (شهود ثورة يوليو)، وفيها يقول أنه خلال إقامته فى الخارج بعد أزمة مارس سنة ١٩٥٤ قد علم «أن هناك إتصالات سرية مع إسرائيل يقوم بها عبد الرحمن صادق - الملحق الصحفى فى سفارتنا بباريس - ومؤداها تطمين إسرائيل بأنه عند جلاء الإنجليز يمكن حل المشكلة».

وربما تتصل الملاحظة الأولى بأجواء المناورة السياسية، أو بتباين الرأى داخل مجلس قيادة الثورة من موضوع إسرائيل، وهو أمر تجدد مرة أخرى عندما أطل مشروع حلف بغداد، ثم إزداد وضوحاً بعد ذلك خلال الساعات الأولى من العدوان سنة ١٩٥٦ عندما أقترح صلاح سالم على عبد الناصر أن يسلم نفسه للسفارة البريطانية إنقاذاً لموقف مصرا

** أما الملاحظة الثانية فربما تدخل ضمن نطاق المناورات السياسية المفهومة فى عملية الجلاء. لكن من الواضح أن الإسرائيليين قد وصلوا إلى قناعات أخرى مغايرة فى صيف ١٩٥٤ الذى أوشكت

فيه مفاوضات الجلاء على الإنتهاء. لقد وقعت الإتفاقية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤، لكن فى ٢٤ يوليو قامت المخابرات الإسرائيلية عن طريق عملائها من اليهود المصريين بحملة تفجير، إستهدفت ضمن ما إستهدفت مكاتب الإستعلامات الأمريكية (فضيحة لافون) وكان الهدف الأساسى هو الإساءة إلى موضوع الجلاء وإلى العلاقات المصرية الأمريكية، وفى فبراير سنة ١٩٥٥ وقعت الغارة الإسرائيلية الأولى على غزة وقتل فيها العشرات من الضباط والجنود المصريين.

وكان هذان العملان يعنيان أن إسرائيل قد بدأت العمل عندما وصلت إلى قناعة اليأس من الإتفاق مع النظام الجديد، وإستهدفت بأعمال إستفزازية كشف النظام وفضحه كنظام عاجز، وبالتالى دفعه إلى أحضان واشنطن، أو فتح الطريق للإجهاز عليه.

يبقى الهامش الأخير على (ملفات السويس)، وأعنى به حسابات عبد الناصر التى ثبت جنوحها فيما يتعلق بعدوان سنة ١٩٥٦، ووفقاً للكتاب فقد كان تقدير عبد الناصر لرد فعل الغرب على تأميم القناة هو أن الولايات المتحدة سوف تتردد غالباً، وأن فرنسا لا تستطيع الرد بمفردها لإنشغالها فى حرب الجزائر، وأن إسرائيل لاتستطيع أن تتخذ من التأميم ذريعة لشن حرب ضد مصر، فضلاً عن أن هذا سوف يكون بمثابة حرب ضد الأمة العربية مما يفرض على أمريكا فى عهد سيادة مصالح شركات البترول (عهد إيزنهاور) «فرملة» إسرائيل أما بريطانيا فهى الطرف الذى يخشى بالفعل تدخله.

وكان تقدير «عبد الناصر» أن «إيدن» فى موقف ضعيف، وأن هذا سيغريه بالعنف، لكن على إيدن أن يتصرف بسرعة وأن يضرب والحديد ساخن، وإلا فإن المناخ العام للأزمة سوف يهدأ أو يبرد. ومن هنا كان تقدير عبد الناصر هو أن إحتمال التدخل العسكرى ضد مصر هو ٨٠٪ خلال الأسبوع الأول للتأميم، ثم يتناقص بعد ذلك فيصل إلى ٢٠٪ فى أواخر اكتوبر.

وحيث أن تقارير أجهزة المخابرات المصرية عن وضع القوات البريطانية فى قبرص توضح أن بريطانيا لا تستطيع وحدها إتخاذ إجراء عسكرى فإن الثغرة التى تبقى - وفق رواية هيكل - هى ما إذا كانت بريطانيا على إستعداد للتحالف مع أطراف أخرى فى العملية.. فرنسا وإسرائيل.

ويقول «هيكل» إن «عبد الناصر» إستبعد إمكانية تحقق ذلك وإن هذا هو الخطأ الظاهر الذى شاب موقفه ولكن بصورة أعقد من رواية هيكل. وهى تذكرنا بخطأ فاضح آخر حدث فى حسابات أزمة ١٩٦٧ قبل بداية العدوان.

فواقع الأمر - كما ذكرنا من قبل- أن «ثروت عكاشة» أرسل إلى عبد الناصر» مشروع مخطط العدوان كما تم تنفيذه بالفعل، قبل أن يتم بأسابيع، وأن «زكريا العادلى إمام» فعل نفس الشئ ، بل إنه أرسل برقية من تركيا يوم ٦ اكتوبر هذا نصها (ستوجه إنجلترا وفرنسا إنذاراً نهائياً إلى مصر يعقبه إعتداء جماعى بالتعاون مع إسرائيل فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٦)، وأنه أعقبها بأخرى قال فيها (رغم أن المعلومات عندى أن الهجوم فى منتصف نوفمبر إلا أن الظواهر تدل على الهجوم سيكون آخر اكتوبر)، وهو ما حدث فعلاً.

ويعلم كاتب هذه السطور من خالد محيى الدين أنه هو أيضاً وصلته من فرنسا معلومات عن مخطط العدوان الثلاثى قبل حدوثه، وأنه نقل هذه المعلومات إلى عبد الناصر فإستخف بها.

ويقول «عكاشة» فى شهادته أن «عبد الناصر» قال له عندما قابله بعد العدوان «لقد نفذنا من سم الخياط» ثم أردف «الواقع أننى لم أصدق إمكان حدوث هذا العدوان لأن كل الحسابات كانت تؤدى إلى إستحالة حدوثه، غير أننى إستفدت مما بعثت به إلىّ فى إتخاذى بسرعة قرار سحب قواتنا المسلحة من سيناء قبل الاطباق الكامل عليها».

كيف يمكن تفسير موقف عبد الناصر من هذا الموضوع؟ بل كيف يمكن تفسير شهادة «أمين هويدى» بأنه فى ليلة العدوان على مصر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لم تكن هناك حالة طوارئ فى الجيش وكان جميع الضباط يبيتون فى منازلهم، رغم هذه التحذيرات المتكررة ؟

هل هى الثقة الزائدة فى النفس؟ أم أنه كانت تطمينات كاذبة مخادعة من جانب الولايات المتحدة بأنها لن تسمح للقوى الثلاث الأخرى بالعدوان على مصر؟ بمعنى آخر هل لعبت واشنطن دوراً فى تضليل مصر فى سنة ١٩٥٦ كما فعلت فى ١٩٦٧ ؟

أسئلة حائرة، وإن كان جلاؤها أمراً هاماً من الناحية التاريخية. ومع ذلك فنحن نفتقد الإجابة عليها فى (ملفات السويس).

٣- كيرميت روزفلت فى مرآة هيكل

كيرميت روزفلت شخصية أسطورية فى تاريخ المخابرات الامريكية، كان أحد عناصرها القيادية وكان طوال سنوات الخمسينيات ممثلا لها فى الشرق الأوسط. وهو فى نفس الوقت رجل وثيق الصلة بشركات البترول الامريكية، فعندما ترك المخابرات عين مستشارا لشركة «جلف». ومن الممكن القول أنه كان أحيانا رجل شركات البترول فى المخابرات الامريكية وأحيانا أخرى رجل المخابرات الامريكية فى شركات البترول. وهو من ناحية أخرى يكاد يكون الطبعة الامريكية للورانس الجزيرة العربية، كلاهما كان يعمل باخلاص زائد فى عمله، وكلاهما كان مغامرا من الدرجة الأولى، وكلاهما كان فيما يبدو يهرب من مشاكل شخصية أو عائلية بالانغماس في أنشطة المخابرات المثيرة.

لكن اسم روزفلت ارتبط بحدثين هامين في الشرق الاوسط أولهما أنه كان العقل المدبر والبطل الحقيقى للانقلاب الذى دبرته المخابرات الامريكية ضد مصدق فى طهران عام ١٩٥٣، ذلك الانقلاب الذى أعاد الشاه إلى الحكم وأدخل مصدق السجن . وهيكل يقول إن عبد الناصر صدم عام ١٩٥٣ صدمة كبرى عندما اكتملت له صورة الدور الذى لعبه كيرميت فى الانقلاب على مصدق . وإذا صدقنا رواية مايلز كوبلاند فى كتابه (لعبة الأمم) فإن روزفلت لم يكن العقل المدبر للانقلاب فحسب وإنما كان القيادة التنفيذية لهذا الانقلاب فى شوارع طهران ذاتها.

أما الحدث الثانى الذى لعب فيه روزفلت دورا ملحوظا فهو انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا عام ١٩٤٩، وهيكل يقول فى كتاب (سنوات الغليان) إن دوره كان جانبيا فى ذلك الانقلاب ، إلا أن الصورة عند كوبلاند تختلف عن ذلك إذ يبدو أنه كان العقل المدبر أيضا .

كيرميت روزفلت إذن شخصية مخابراتية أمريكية خطيرة، لعب أدوارا استثنائية فى انقلابين أمريكيين فى الشرق الأوسط .. الانقلاب على حكم مصدق الوطنى فى طهران وانقلاب حسنى الزعيم فى دمشق.

هل كان لروزفلت صلة بأحداث مصر قبل الثورة؟

يجيب هيكل على ذلك فى (سنوات الغليان) بأنه ظهر فى مصر ثلاث مرات فى الأشهر الأولى عام ١٩٥٢، وكان غطاؤه العلنى عمله كصحفى. وفى هذه المرات الثلاث التقى بعدد من أقطاب القصر وأقطاب الوفد وكبار الساسة البارزين مثل على ماهر ونجيب الهلالى ومرتضى المراغى. ويوضح هيكل أنه بعد لقاء الرئيس روزفلت والملك فاروق فى منطقة قناة السويس اتفق على حلقة

اتصال طرفاها روزفلت وأحمد حسنين.

وبعد موت أحمد حسين فى حادث سيارة غامض انتقل الاتصال من جانب مصر الى كبار موظفى وصحفى القصر ومن بينهم كريم ثابت.

لكن وفق رواية كوبلاند فى (لعبة الأمم) فإن يد روزفلت لم تكن بعيدة عن مجريات أحداث مصر فى الشهور التى سبقت ثورة يوليو. وكان هناك رأيان لدى الأوساط الأمريكية فى مصر فيما يتعلق بالأزمة السياسية بعد حريق القاهرة.... رأى السفير كافرى الذى كان قد فقد الأمل فى الملك وأصبح يعتقد أن الجيش هو مناط الأمل، وكان لروزفلت رأى آخر وهو إعطاء فاروق فرصة أخيرة لقيادة «ثورة بيضاء» تصلح الاوضاع وتقضى على الفساد. وثمة دلائل عديدة على أن وزارتى نجيب الهلالى قبل الثورة مثلتا تلك المحاولة الأمريكية فى «الثورة والتطهير» ومع أن نجيب الهلالى كان من الناحية الشخصية رجلا مستقيما، إلا أنه كان رجلا ضعيفا لايمثل أى قوة سياسية فى مصر. وكان اعتماده على القصر وعداؤه للوفد بمثابة نقطة الضعف القاتلة فى وزارتيه. فالقصر كان فى الحقيقة هو رأس الفساد فى مصر، والوفد كانت ماتزال له شعبية بين الناس خصوصا بعد ما ألغى معاهدة ١٩٣٦ واتخذ موقفا عدائيا من قوات الاحتلال البريطانى. ومن الواضح أن هيكل نفسه كان متشككا فى جدوى عملية نجيب الهلالى باعتبار أنها تعتمد أولا وأخيرا على القصر الذى لم يكن جديرا بالثقة أصلا. ففى كتابات أخرى يحكى هيكل كيف أنه واجه رئيس الوزراء الهلالى فى شرفة منزله بالاسكندرية - وبحضور صهره د. محفوظ - متسائلا عن الضمانات التى أخذها الهلالى من الملك، وكانت إجابة رئيس الوزراء تشير الى حالة العجز الذى يشعر به إزاء فاروق.

ثم وقعت أحداث ثورة يوليو بينما نجيب الهلالى ووزير داخليته - رجل القصر - مرتضى المراغى فى مصيف الاسكندرية، وتحول الموقف تحولا كاملا خلال يوم واحد.

هل كان هيكل يعرف كيرميت روزفلت قبل الثورة، فى الشهور التى سبقتها ؟

لا يقول هيكل شيئا من ذلك فى كتابيه (ملفات السويس)، (سنوات الغليان). لكن الأرجح أنه كان يعرفه، فالغطاء العلنى لروزفلت عندما جاء الى مصر هو عمله كصحفى. ومن الواضح وفق رواية هيكل أن روزفلت كان وثيق الصلة بصحفى القصر، وفى طليعتهم بطبيعة الحال الاخوان مصطفى وعلى أمين صاحبا دار أخبار اليوم حيث كان يعمل هيكل آنذاك.

ماهو الدور الذى لعبه كيرميت روزفلت فى السياسة المصرية الامريكية بعد الثورة ؟ تلك هى المسألة الاساسية التى أود التعرض لها هنا. ولكن قبل أن أتعرض للاجابة على هذا السؤال من واقع رواية هيكل فى كتابيه أحب أن أوضح أننى لست من الذين يقولون إن أحداث يوم ٢٣ يوليو هى صناعة أمريكية يختبىء روزفلت خلفها. فالحقيقة أننى مقتنع تماما من كل المتابعات العربية والاجنبية لثورة يوليو أن هذا غير صحيح. وحتى كوبلاند فى كتابه (لعبة الأمم) لم يدع ذلك، بل يقول إنه كان لدى الامريكيين إدراك بأن ثمة شىء يجرى فى الجيش، وأنهم كانوا على اتصال ببعض الضباط الذين لم يكونوا من الحلقة الرئيسية لقيادة الضباط الاحرار، وأن السفارة الامريكية لم تكن على علم بموعد تحرك الجيش، وأن روزفلت بعد أن انحاز لرأى كافرى كتب تقريرا بعد عودته الى واشنطن يحذر فيه من اعتبار الانقلاب «طفلا أمريكيا»، وإن كان قد اعتبره بطبيعة الحال فرصة ذهبية لدعم النفوذ

الامريكى على حساب النفوذ البريطانى ولادخال مصر فى حلف عسكرى فى الشرق الأوسط ولاتمام صلح مع اسرائيل ولقد قال روزفلت فى تقريره إنه مقتنع أنه إذا كان لا مفر من عدو يخاف من النظام الجديد فهو الطبقات العليا فى مصر والانجليز وليس اسرائيل !

ولقد سبق لى أن أوضحت فى مقالات سابقة أن أمريكا بعد دورها القيادى فى الحرب العالمية الثانية كانت تزحف بسرعة - خصوصا منذ ١٩٤٧ - على مناطق النفوذ البريطانى التقليدية، وأنها وجدت فى ثورة يوليو فرصتها الذهبية لدعم مركزها فى القاهرة على حساب بريطانيا ، وأنها تصورت أن استراتيجيتها فى الحلف العسكرى الغربى والصلح بين العرب واسرائيل سوف تكون أسهل مع الحكام الجدد ذوى التجربة السياسية «الهشة»، وكانت أول خيبة أمل جدية لها هى صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥.

ومع ذلك لقد ظل النفوذ الامريكى فى السنوات الأولى للثورة وحتى عام ١٩٥٥ واضحا تماما. وكان من علاماته دور السفير كافرى فى وداع فاروق فى الاسكندرية بعد طرده، والتمثيل البارز لجماعة الرواد فى وزارات الثورة الأولى، وتعيين أحمد حسين سفيرا فى واشنطن وهو الرجل الذى كان على صلة وثيقة بكيرميت روزفلت.

ويحكى هيكل ان روزفلت وصل الى مصر - بعد الثورة - فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ حاملا جواز سفر مكتوب عليه أنه مستشار خاص للرئيس الامريكى، وأنه حتى تلك اللحظة لم يكن عبد الناصر يعرف حقيقة عمل كيرميت ممثلا للمخابرات الامريكية فى الشرق الأوسط، وربما يلاحظ القارئ أن تلك كانت نهاية أيام ترومان فى البيت الأبيض وكانت الانتخابات الامريكية على الابواب، وكان من الواضح للجميع أن إيزنهاور - بالدور الذى لعبه فى الحرب العالمية الثانية - سوف يكون الفائز بالرئاسة. ولقد أجمع كل الباحثين لتلك المرحلة - بما فيهم هيكل فى كتابه الأخير - على أن إيزنهاور كان يعتبر المخابرات الامريكية ذراعه الأساسى فى تنفيذ سياسته الخارجية قبل وزارة الخارجية الامريكية. ولعله كان فى ذلك متأثرا بالدور الذى لعبته المخابرات فى الجبهة الثانية خلال الحرب.

وبمجرد وصول روزفلت إلى القاهرة اتصل الوزير المفوض فى السفارة الامريكية ماكلينتوك بعبد المنعم أمين - عضو مجلس قيادة الثورة - ليبلغه برغبة روزفلت فى لقاء سرى مع القيادة بعيدا عن أعين الانجليز. وبالفعل تم ترتيب عشاء فى بيت ماكلينتوك حضره من الجانب المصرى عبد الناصر وعامر وصلاح سالم وعبد المنعم أمين.

ووفق رواية هيكل فى (ملفات السويس) بدأت الجلسة بموضوع السودان والجلاء، وانتهت بموضوع السلاح. ولم يرتبط روزفلت بشىء لكنه بدأ يسأل عن تصور القيادة المصرية لقضية الدفاع عن الشرق الأوسط، كما أثار مسألة اسرائيل ونوايا النظام الجديد حيالها. وكانت اجابات عبد الناصر عامة، لكن هيكل يقول ان روزفلت اقتنع بالكثير مما سمع لأن تطور الأحداث أظهر أن رأيه كان إلى حد ما متعاطف مع الخطوط التى شرحها عبد الناصر. ويعيد هيكل تأكيد هذا المعنى فى كتابه الأخير عندما يقول إن لروزفلت دورا ملحوظا فى الضغط على الانجليز لقبول الجلاء.

وبوصول إيزنهاور إلى الرئاسة فى يناير سنة ١٩٥٣ بدأ التفكير فى إنشاء مجموعة مخابراتية للشرق الأوسط، وقد أطلق على قيادة هذه المجموعة الاسم الكودى «ألفا» ووضعت تحت رئاسة

فرانسيس راسل ومهمتها اقتراح خطوات تؤدى إلى تحقيق الصلح بين العرب واسرائيل. ويقول هيكل فى (ملفات السويس) أنه حول هذه المجموعة تناثرت مجموعات أخرى أهمها مجموعة كيرميت روزفلت الذى اختار لمعاونته مايلز كوبلاند (صاحب كتاب لعبة الأمم والرجل الذى لعب دوراً فى انقلاب حسنى الزعيم) وجيمس إيكلبرجر. وقد عين الاثنان فى السفارة الامريكية واختير كير منتو ليكون مسئول المحطة بالقاهرة وكان غطاؤه العلنى أنه أستاذ بالجامعة الامريكية كما اختير فرانك كيرنز مساعداً للوكالة وكان غطاؤه العلنى عمله كمراسل لمحطة إذاعة N.B.C. .

والذى يبدو من كتابى هيكل وكتابات الآخرين أن هذا الثالوث (روزفلت، إيكلبرجر، كوبلاند) كان الفعالية الأساسية فى تنفيذ سياسة المخابرات الامريكية فى مصر، وأنه كان لهذه المجموعة خط عمل يتعاطف إلى حد كبير مع توجهات عبد الناصر آنذاك، وأنها كانت على علاقات شخصية ودية مع العديد من المحيطين بعبد الناصر، وأنه لم يكن من النادر أن يتباين خط هذه المجموعة مع الخط الرسمى لسياسة الخارجية الامريكية.

وثمة أدلة عديدة على هذا، لا فى كتاب (لعبة الأمم) وحده، وإنما أيضا فى كتابى هيكل الأخيرين، وظل هذا هو الموقف إلى وقت متأخر حتى بعد عدوان السويس. ومع أن عبد الناصر عرف فى أغسطس سنة ١٩٥٣ حقيقة وضع روزفلت وأنه مهندس الانقلاب على مصدق، إلا أنه وافق على إنشاء قناة اتصال مصرى أمريكى غير رسمية طرفها الامريكى هو روزفلت ومعاونيه وطرفها المصرى هو على صبرى. والاكثر من هذا أن روزفلت اقترح تدريب بعض القيادات المصرية على أعمال المخابرات فوافق عبد الناصر ورشح لذلك أربعة ... كمال رفعت ولطفى واكد وحسن التهامى وصلاح دسوقى.

وفى محاولة فيما يبدو لتخفيف اندهاش القارىء من قبول عبد الناصر لهذا كله يقول هيكل إن عبد الناصر لم يكن فى الحقيقة مقتنعا بما يجرى من خلال تلك القناة، لكنه أراح نفسه فى النهاية بالقول أنه إذا كانت هذه هى الطريقة الامريكية فى السياسة فلا بأس من تجربتها. ويحاول هيكل تلطيف الأمر اكثر عندما يذكر القارىء بأن هذه هى سنوات ثقة عبد الناصر فى أمريكا.

وعندما ذهب إيكلبرجر إلى لندن فى عام ١٩٥٦ واجتمع بجورج يونج (المسئول عن الشرق الأوسط فى المخابرات البريطانية) واكتشف منه أن هناك خطة لاغتيال عبد الناصر، (أشار بيتر رايت فى كتابه «صائد الجواسيس» بالتفصيل إلى هذا الموضوع) سارع بعد عودته إلى تسريب معلومات إلى عبد الناصر عن هذه المؤامرة. ويقول هيكل إن المعلومات وصلت فعلا لعبد الناصر ودعته للتساؤل عن الغرض عن تسريب هذه المعلومات إليه.

أما كوبلاند فمن الواضح أنه بعد أن ترك المخابرات وافتتح مكتبا للعلاقات العامة لخدمة شركات البترول فى بيروت، حاول أن يستثمر علاقاته الطيبة بالقاهرة وإن كان فيما يبدو قد بالغ فى ذلك مما أثار ضيقها. وهيكل نفسه لايخفى فى كتابه الأخير أنه كان لدى القاهرة رغبة فى مساعدة كوبلاند عن «فهم لما حل بمجموعة روزفلت» كلها، ثم تبدل الموقف عندما تبين أن كوبلاند يبحث عن أى صفقة فى أى سوق !

والحقيقة أن المرء لا يملك إلا أن يدهش من مثابرة روزفلت على المحافظة على علاقات ودية مع نظام عبد الناصر. فمع أن عبد الناصر قرر إغلاق قناة روزفلت بعد فشل بعثة أندرسون إلى القاهرة والذى جاء يعرض مقايضة السد العالى بالصلح مع اسرائيل، إلا أننا نعلم من كتاب (ملفات السويس) أن روزفلت حاول إعادة تنشيط هذه القناة إبان أزمة السويس عند لقائه مع على صبرى فى نيويورك، وأنه اقترح عليه السفر إلى واشنطن لمقابلة ألان دالاس رئيس المخابرات، إلا أن القاهرة رفضت الاقتراح. والاكثر من هذا أن على صبرى تلقى بعد العدوان الثلاثى بأيام رسالة من روزفلت يرجوه فيها إقناع السوريين بالمحافظة على خط التابلاين وعدم تدميره!

بل حتى بعد كل ذلك بسنين، وبالتحديد فى أواخر ١٩٥٨، عندما بدا اتجاه السياسة المصرية إلى طريق العداء للشيوعية سارع كيرميت روزفلت بالكتابة إلى صديقه القديم أحمد حسين قائلا إن هناك احتمالا كبيرا فى أن يزور القاهرة وأنه يلمح فى الجو علامات سياسية مواتية. وكان تعليق عبد الناصر عندما عرف بهذه الرسالة أنه يفضل فى الظروف الراهنة أن يكون للاتصالات مع الولايات المتحدة قناة واحدة هى القناة الرسمية.

إن من الواضح من كتابى هيكل أن السياسة الامريكية قد احتفظت بروزفلت كملجأها الأخير إذا تعذرت الملاجىء الاخرى مع السياسة المصرية. فميزة هذه القناة ليس أنها غير رسمية فحسب، وإنما يتم الضغط من خلالها عبر شخصيات هى فى حكم «أصدقاء» النظام المصرى.

فكيرميت روزفلت هو الذى يرسل إلى القاهرة إبان مفاوضات الجلاء بهدف إقناع عبد الناصر باشتراك أمريكا فى المفاوضات وأن تجرى تلك المفاوضات تحت قيادة عسكرية. وكيرميت روزفلت هو الذى يرسل إلى القاهرة فى مارس ١٩٥٥ لتحذير عبد الناصر من الاشتراك فى مؤتمر باندونج. وفى أواخر سبتمبر ١٩٥٥ عندما تسرب خبر صفقة الأسلحة مع براغ قام دالاس بإرسال روزفلت لتوجيه إنذار لعبد الناصر من خلال هيكل، وهو إنذار بوقف المعونة الامريكية وقطع العلاقات الدبلوماسية إن لزم الأمر. وفرض حصار بحرى على الشواطىء المصرية لمنع وصول شحنات السلاح. وحتى يؤكد إيزنهاور إنذاره قام بإرسال جورج آلن ليقدم الانذار رسميا. وعندما علم عبد الناصر بذلك أرسل إلى السفير بايرود وإلى روزفلت - عبر هيكل - رسالة بأنه سيطرد جورج آلن إذا قدم إنذارا فى المقابلة.

والغريب أنه فى مثل هذه الظروف، وعندما علم بنية عبد الناصر فى إلقاء خطاب - بمعرض صور - يعلن فيه الصفقة قبل وصول جورج آلن، حاول كيرميت - كما يقول كوبلاند فى كتابه - أن يقنع عبد الناصر أن يضيف فقرة فى الخطاب تؤكد نواياه غير العدوانية تجاه اسرائيل. ويقول كوبلاند إن عبد الناصر وافق على ذلك ثم عدل عنها بعد ذلك عندما توتر الجو بمناسبة موضوع الانذار.

* * *

لقد أوضحت إذن فى السطور السابقة أنه فى السنوات الأولى للثورة كانت هناك مجموعة مخابراتية أمريكية على اتصال بالقيادة السياسية المصرية فيما عرف بقناة الاتصال غير الرسمى يرأسها كيرميت روزفلت، وأن هذه المجموعة كانت تعتبر نفسها صديقة للنظام الجديد، وكان النظام الجديد ينظر إليها نفس النظرة إلى حد كبير، وأنها لعبت أدوارا مفيدة للنظام مثل دور روزفلت فى الضغوط على بريطانيا للجلاء، ومثل قيام إيكلبرجر بتسريب معلومات إلى عبد الناصر عن تدبير

بريطاني لاغتياله، وأن هذه المجموعة كانت مقتنعة أن القيادة المصرية ذات صبغة معادية للشيوعية وأنها يمكن أن تنضم إلى حلف غربي إذا تحقق جلاء البريطانيين عن قناة السويس، وبالتالي فإن هذه القيادة يمكن أن تكون الحليف الطبيعي لواشنطن وأن تفتح الطريق للصلح مع اسرائيل.

وإذا كانت صورة هذا التصور قد بدأت تهتز ابتداءا من صفقة الأسلحة التشيكية فقد كان من السهل على رجل مثل كوبلاند أن ينسب هذا الفشل إلى التضارب بين القناتين - الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع مصر، وغلبة توجهات القناة الرسمية في نهاية الأمر. وفي رأيي أن هذا هو أحد أهداف كتاب (لعبة الأمم). أما روزفلت فإنه لم ييأس من معركة كسب النظام المصري نهائيا إلى صف الولايات المتحدة إلى عام ١٩٥٦، كما يشهد على ذلك خطابه إلى إيكلبرجر (المنشور في كتاب هيكل الأخير) وسماها فيه معركة القرن!

لكن التضارب لم يكن في الحقيقة قائما بين مجموعة روزفلت وأجهزة الخارجية الأمريكية فحسب، وإنما ظهر هناك تباين آخر داخل جهاز المخابرات الأمريكية ذاتها ... بين اتجاهين مثل أحدهما جيمس إنجلتون ومثل الآخر كيرميت روزفلت . وقد ظهر هذا التباين في مرحلة متأخرة نسبياً عندما أصبح واضحاً أن حسابات روزفلت ومجموعته فيما يتعلق بنظام عبد الناصر لم تكن صحيحة .

ويشير هيكل في كتاب (ملفات السويس) إلى اجتماع هام عقد في المخابرات الأمريكية ، في واشنطن في أوائل ١٩٥٦ لمناقشة الموقف من عبد الناصر ، بعد أن كشف عن وجهه الحقيقي بصفقة الأسلحة التشيكية وبمعارضته لحلف بغداد وبرفضه عرض أندرسون بمقايضة السد العالي بالصلح مع إسرائيل ثم بإغلاقه قناة الاتصال غير الرسمي . وقد حضر هذا الاجتماع جيمس إنجلتون ، الرجل الثاني بعد آلان دالاس ، وفرانسيس راسل قائد المجموعة «ألفا» وريموند هير كما حضره كيرميت روزفلت أيضا . وبينما عبر إنجلتون عن قناعته بضرورة إطلاق إسرائيل ضد العرب ، فإن كيرميت روزفلت عارض أسلوب الانقلاب على عبد الناصر لأنه غير عملي واعتبر الاقدام علي محاولة اغتياله بمثابة كارثة ، وقال إن على السياسة الأمريكية أن تبحث عن بدائل غير الانقلاب والاغتيال في الوقت الراهن علي الأقل.

ويشير هيكل إلي أنه كانت هناك مدرستان في وكالة المخابرات الأمريكية.. مدرسة إنجلتون ومدرسه روزفلت. وفي إشارته إلى تركيب الوكاله يبسط هيكل الأمور كثيراً عندما يقسم العاملين بالوكالة إلى ثلاث طبقات.. طبقة القمة من أبناء البيوتات المكلفين بالاتصال بالملوك والرؤساء ، وهذه الطبقة في رأى هيكل متفتحة التفكير إلي حد كبير بإعتبار طبيعة اتصالاتها. ثم هناك طبقة «الكشافة» من أبناء الطبقة الوسطى والمهنيين ومهمة هؤلاد تنظيم الشبكات وتجنيد العملاء . وأخيرا هناك الطبقة التي في القاع من المكلفين بالعمليات المباشرة مثل سرقة الوثائق والتصنت والخطف والاغتيال.

ومع أن هيكل لايقول لنا صراحة إلى أي هذه الطبقات الثلاث ينتمي كيرميت؟ إلا أن من الواضح أنه ينتمي للقمة . وبالتالي فإذا كانت مواقفه إزاء نظام عبد الناصر إيجابية إلي حد كبير فما ذلك إلا لأنه ينتمي إلى طبقة «متفتحة التفكير» بطبيعة اتصالاتها مع الرؤساء والملوك ومثل هذا القول يتناقض مع حقيقة أن جيمس إنجلتون كان في القمة وكان دمويا في آن واحد. وكيرميت روزفلت هو

أيضا الرجل المدبر والمنفذ للانقلاب على الحكم الوطني في طهران عام ١٩٥٣ ، وفيه سالت دماء كثيرة وقتل المئات من الساسة العسكريين ورجال الدين وقادة الأحزاب ، وكل هذا لاينبيء عن «تفتح في التفكير» من قريب أو بعيد.

ولعل الأقرب إلي الفهم في تفسير موقف روزفلت من نظام عبد الناصر هو أنه كان إلي حد كبير يعبر عن عن المصالح البترولية الأمريكية التي ارتبط بها وارتبطت به . وعندما كانت مصالح شركات البترول الأمريكية - بعد انتزاعها حصة كبيرة من بريطانيا - هي تدمير نظام مصدق وإعادة الشاه لم يتردد روزفلت في القيام بهذه العملية القذرة . وعندما كانت مصالح شركات البترول الأمريكية تتمثل في إنشاء خط التابلاين من السعودية إلي ساحل البحر الأبيض لم يتردد روزفلت في تدبير انقلاب حسني الزعيم لازاحة العقبات . أما في مصر فالموقف كان أكثر تعقيدا ، فمصر والسعودية كانتا تربطهما علاقات قوية وشركات البترول كانت حساسة من ناحية السعودية ، ونظام عبد الناصر كان في سنواته الثلاث الأولى ينبيء عن عداء مستحكم ضد الشيوعية والحركة العمالية (إعدام خميس والبقري في كفر الدوار) ، كما كان مستعدا في نهاية الامر لفتح قنوات الاتصال مع المخابرات الأمريكية. ومن هنا ظل الأمل قائما في كسب نظام عبد الناصر إلي جانب الأحلاف العسكرية والصلح مع إسرائيل حتي أواخر عام ١٩٥٥ ، عندما ترك أندرسون القاهرة غاضبا بعد فشل مشروعه وحتي بعد ذلك عندما اشتد الصراع بين قاسم وعبد الناصر في أواخر ١٩٥٨ ،وأوائل ١٩٥٨ وعمدت سياسة العداء للشيوعية من جديد في ج.ع.م عاد الأمل من جديد في بعض أوساط المخابرات الأمريكية في «استعادة» نظام عبد الناصر.

أما جيمس إنجلتون فر بما كان أكثر ارتباطا بالمصالح التقليدية الاقتصادية للساحل الشرقي في الولايات المتحدة ، وهي مصالح ذات ارتباطات قوية مع أوروبا وإسرائيل لا العالم العربي وربما كان هذا هو المنطق الذي حكم تفكيره وتوجهاته أكثر من أي شيء آخر .

وبعد خيبة أمل كيرميت روزفلت في مصر ظهر في سوريا في محاولة تدبير انقلاب.. تطبيقا لنصيحه ريموند هير بقص « أجنحه عبد الناصر » وذلك بعزل السعودية عن مصر وتدبير انقلاب في دمشق. كما ظهر أيضا في عمان في مارس ١٩٥٧ إبان أزمة الحكم الوطني هناك ، ثم ظهر في السعودية في لقاء مع الأمير فيصل.

لكنه اعترف في نهاية الأمر بانتهاء دوره ، فترك المخابرات وعاد إلى أحضان شركات البترول من جديد حيث عمل مستشارا لشركة جلف Gulf . ويستطيع الإنسان أن يخمن أي نوع من الاستشارات كان كيرميت مؤهلا له؟

هوامش على مذكرات
ثروت عكاشة

١- التاريخ وصعوبات كتابته

ينبغى أن أعترف بداية أننى تهيبت الكتابة عن كتاب د. ثروت عكاشة «مذكراتى فى السياسة والثقافة» بعد أن أنتهيت من قراءته. وقد تأملت أسباب هذا التهيب من التعرض لكتاب صديق عزيز أحترمه وأجله مثل الدكتور عكاشة، وتساءلت فى نفسى إن كان هذا يعود إلى الحرج الذى قد أحسه لأنه أشار إلى شخصى فى الكتاب إشارات كريمة فى أكثر من مناسبة عندما تعرض لفترة مسئوليته الثانية كوزير للثقافة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) وعندما تعاونت معه وقبلت تعيينى رئيساً لمجلس إدارة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر لمدة عام معاراً من جامعة عين شمس.

لكن الحقيقة أن هذا الإعتبار ليس الأساس فى هذا الإحساس لدى بعد قراءة الكتاب وأبادر فأقول منذ البداية إن ما صنعه «ثروت عكاشة» فى ميدان الثقافة خلال ثمانى سنوات من العمل وزيراً للثقافة هو أعظم من أن ينكره عاقل حتى وإن كان من ألد خصوم ثروت عكاشة. ويكفيه فخراً أنه على يديه قامت مؤسسات كبرى مثل أكاديمية الفنون والكونسرفتوار وفرقة الموسيقى العربية، وأنه إستطاع إنقاذ جزء أساسى من تراثنا القومى مثل معابد أبى سنبل، بمعجزة علمية حضارية، بعد أن كادت هذه المعابد أن تغرق وتضيع إلى الأبد بسبب إنشاء السد العالى. ولا يستطيع منصف أن يتنكر للنهضة المسرحية التى جرت على يديه فى الستينات قدمت خلالها أعظم المسرحيات التى كتبها كبار أدبائنا أمثال نعمان عاشور وألفريد فرج وعبد الرحمن الشرقاوى وميخائيل رومان ويوسف إدريس، ولا للدور الذى لعبته الثقافة الجماهيرية فى عهده رغم الصعوبات التى واجهته من ناحية أجهزة الأمن والحكم المحلى. وتزداد أهمية إنجازات الدكتور عكاشة فى وزارته الثانية عندما نعرف أنها كانت فترة تقتير مالى من ناحية الدولة وأنه أستلم العديد من مؤسسات الوزارة فى سبتمبر سنة ١٩٦٦ وهى من الناحية التنظيمية والمالية فى حالة يرثى لها، ثم جاءت كارثة يونيو سنة ١٩٦٧ ففرضت مزيداً من التقتير على ميزانية وزارة الثقافة.

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل فى نجاح عكاشة فى ميدان الثقافة بهذا الشكل الذى يلفت الأنظار. وفى مقدمة هذه العوامل حقيقة أنه مثقف من النوع النادر بين العسكريين، إنفتح على الثقافة الغربية الرفيعة منذ شبابه المبكر، وإيمانه الذى لا يتزحزح بالكيف لا بالكم فى ميدان الثقافة، كما ساعد على ذلك دون شك طبيعة العلاقة بينه وبين الزعيم جمال عبد الناصر الأمر الذى سهل له حل مشاكل كثيرة يعجز الوزراء الآخرون عن حلها، فضلاً عن قدرته الخارقة على العمل المستمر فى جلد وهو ما يعجز الكثيرون عنه.

مشكلتي إذن فيما يتعلق بهذه المذكرات لا تتعلق بالثقافة أساساً، وإنما تتعلق بالجانب الخاص بالسياسة في هذه المذكرات. والذين تولوا التعليق على هذه المذكرات من كتابنا المرموقين مثل د. لويس عوض ورجاء النقاش إهتموا أساساً بالجانب الثقافي من هذه المذكرات ولم يتعرضوا للجانب السياسي فيها، إما لأنهم آثروا أن يتحدثوا فيما يعرفونه جيداً أو لأن حديث السياسة لا يشغلهم كثيراً.. أو لما يمكن أن يسببه حديثهم في السياسة من حرج إزاء بعض الأشخاص الذين يتعرض لهم الكتاب.

لكني من ناحيتي أحسست بالصعوبات التالية عند تناول الجانب السياسي، وهو جانب على درجة عظيمة من الأهمية.

فهناك أولاً مشكلة ضخامة المذكرات التي تتجاوز صفحاتها الألف ومائتي صفحة من القطع الكبير. وهي تغطي وقائع ووجهات نظر سياسية تمتد على طول أكثر من ثلاثين عاماً وتتناثر جغرافيا ما بين مصر والأردن وسوريا ودول المغرب فضلاً عن فرنسا وإيطاليا وسويسرا وإسرائيل. وتتراوح الأحداث السياسية في أهميتها من أحداث على جانب خطير من الأهمية التاريخية مثل حصول عكاشة على خطة العدوان الثلاثي على مصر قبل العدوان الفعلي على مصر بيومين وإرساله عبد الرحمن صادق إلى مصر لإبلاغ عبد الناصر شخصياً بخطة العدوان، ووصول عبد الرحمن صادق إلى مكتب عبد الناصر يوم ٢٩ أكتوبر الساعة الواحدة ظهرا قبل بدء العدوان بساعات قليلة... إلى أحداث أقل أهمية مثل القبض على مدير مكتب عكاشة وسكرتيره الخاص في سبتمبر سنة ١٩٦٢ بحجة أنهم يروجون بعض النكات البذيئة عن عبد الناصر. وبين هذا وذاك ترد أحداث ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عندما تحرك الضباط الأحرار، وفي طليعتهم ثروت عكاشة نفسه، للأستيلاء على السلطة، أو إتصالاته بالجانب الإسرائيلي عندما كان يعمل في أوروبا ملحقاً عسكرياً أو سفيراً، أو دوره مع الجانب الفرنسي في قضية ثورة الجزائر. ومعظم هذه الأحداث كانت مجهولة لدى المهتمين بتاريخ هذه المرحلة من الناحية السياسية، فجاءت مذكرات عكاشة لتلقي ضوءاً جديداً على وقائع هذه المرحلة.

أما الصعوبة الثانية فتتعلق عموماً لا بمذكرات عكاشة فحسب، وإنما بكل مذكرات سياسية تكتبها شخصية عامة كانت طرفاً في أحداث البلاد السياسية فالسؤال هنا هو : إلى أي حد يمكن الإعتماد على ما يرد في هذه المذكرات كوقائع تاريخية؟ إن عكاشة نفسه يقول في كتابه إنه لا يمكن كتابة التاريخ بموضوعية حقه إلا بعد إنقضاء فترة مناسبة من الزمن. وهو يعني هنا أهمية درء الأهواء الشخصية والنظر بموضوعية. لكن المشكلة الأخرى أن بعض كتاب هذه المذكرات يعتمدون على ذاكرتهم فيما يتعلق بأحداث مضت عليها سنوات طويلة. فإلى أي حد يمكن أن تثق بذاكرة الكتاب عندما يتقدم بهم السن مع إفتراض حسن النية؟ لقد خانت عكاشة ذاكرته وهو يتحدث عن أحداث قليلة الأهمية تتعلق بي وبالصديق محمود العالم، وهي أحداث وقعت عام ١٩٦٧، إذا كان هذا قد حدث فيما يتعلق بأحداث وقعت منذ عشرين عاماً فما بالك بأحداث وقعت منذ أربعين عاماً ؟

لا مفر هنا من دعم الحدث بالوثائق كلما كان ذلك ممكناً، ولقد فعل عكاشة ذلك عندما إستطاع لكن تظل هناك أحداث هامة أعتمد فيها على ذاكرته. أود أن أشير مثلاً إلى قضية علي أبو نوار

الذى لعب دوراً أساسياً فى طرد جلوب من الأردن، والضوء الهام الذى ألقاه عكاشة على هذه القضية وعرف لأول مرة من مذكراته.

إن عكاشة يختم هذه القصة بالقول إن أبو نوار إضطر إلى الإستقالة ومغادرة الأردن عندما فشلت مصر والسعودية فى تقديم العون المالى الذى يحل محل المعونة البريطانية التى قطعت. وفى ظنى أنا أن أبو نوار قد هرب من الإردن إلى مصر فى ظروف أكثر تعقيداً من هذه وتتعلق بالإنقلاب الذى أعده الملك حسين على الحركة الوطنية الأردنية فى أوائل سنة ١٩٥٧. ولقد كنت واحدا من الذين عاصروا أحداث الأردن، ومن شهودها، وإن كنت بالطبع أعتمد على ذاكرتى وأنا أكتب هنا دون مراجعة لأيه وثائق. لكن الأخطر من هذا كله أن هناك وقائع شهودها أحياء فى مصر حتى اليوم، وهم يناقضون رواية عكاشة لها، وهنا أشير على وجه الخصوص إلى الواقعة التى يقول عكاشة أنها حدثت فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧. فى مطار القاهرة عند توديع مختار ولد داده، وما قاله عبد الناصر لشعروای جمعة فى حضور أربعة وزراء وفق رواية عكاشة فالمتابع لمجلة روزاليوسف يرى نفياً صريحاً من شعروای جمعة لهذه الواقعة؛ مما يضع الدارس لهذه المذكرات فى حيرة.

أما الصعوبة الثالثة التى تتعلق بهذا الجانب السياسى فى المذكرات، فيختص بما هو واضح فى المذكرات من مشاعر المرارة التى عبر عنها عكاشة إزاء بعض المحيطين بعبد الناصر الذين وصفهم بالأنتهازيين، وقال عنهم إنهم أستولوا على الثورة ولم يكونوا من الضباط الأحرار. وهذا الشعور قد يكون إلى حد كبير طبيعياً لدى شخص غامر برأسه ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ دون تردد، بينما الآخرون لم يفعلوا ذلك.. وعكاشة هنا يكاد يردد المقولة المشهورة بأن الثورة يخطط لها الدهاة وينفذها الشجعان ويستولى عليها الجبناء! ولقد مرت بعكاشة أحداث جعلت من هذه المرارة شعوراً مفهوماً. عندما فشل فى إنتخابات الإتحاد الإشتراكى بدائرة ديوان الوزارة مثلاً أو عندما قبض على مدير مكتبه وسكرتيره - الخاص وهو وزير للثقافة بينما كان تحت الفحص الطبى فى لندن. فى عام ١٩٦٢، أو عندما أكتشف أن تليفونه تحت المراقبة بعد أحداث ١٩٦٧ أو عندما جاءه طبيب صديق فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ وكان قد صدر قرار بتعيين عكاشة مستشاراً لرئيس الجمهورية ليبلغه أن المجموعة المحيطة بعبد الناصر لا ترحب به بينهم بمقولة أن طبيعته تختلف عن طبيعة المجموعة وأن علاقته الوثيقة بعبد الناصر تسمح له بنقل وجهة نظرة مباشرة دون حجاب وهو ما يغضبهم !

فهل كان المحيطون بعبد الناصر هم المؤثرون عليه حقاً فى إتخاذ قراراته أم أنهم كانوا منفذين أساساً لسياساته وتعليماته؟ ومن هم هؤلاء المحيطون الذين يصب عليهم عكاشة جام غضبه؟

إن الإشارات والتلميحات هنا تنصرف أولاً إلى على صبرى ، ثم بعد ذلك وبشكل أصرح شعروای جمعة وسامى شرف فيما يبدو لى.

وفى ظنى أن القضية هنا أكثر تعقيداً مما تصوره مذكرات عكاشة. فبعد إنجاز الثورة - أى ثورة - لا ينبغى أن يكون المعيار فى أختيار الناس لتنفيذ أهدافها ودعم مستقبلها هو وحده ما إذا كانوا من الضباط الأحرار أو لا، لأن الثورات كلها توضح أن هناك من هم قادرون على الإشتراك بشجاعة فى إنجاز ثورة، لكنهم غير مؤهلين من ناحية الكفاءة فى تحقيق أهدافها الطويلة بعد نجاحها. والمثل على ذلك عامر وصلاح نصر، فما من أحد ينكر على عامر شجاعته فى فلسطين أو ليلة ٢٣ يوليو

سنة ١٩٥٢ لكن وجوده على رأس الجيش المصري بعد الثورة كان كارثة بكل المقاييس، ونفس الأمر ينطبق على صلاح نصر الذى بنى المخابرات كدولة داخل الدولة، وإستخدمها لأغراضه الخاصة.

لماذا إذن تتركز نيران عكاشة على ثلاثة من المحيطين بعبد الناصر بينما تظل علاقتة وثيقة إلى آخر لحظة بعامر وصلاح نصر، مع أنهما بمقياس المسئولية العامة وما حدث للجيش عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧، وما حدث من إنفصال سورى عام ١٩٦١ كانا أحرى أن توجه نيران النقد اليهما ؟.

إن الإنقلاب على دولة الوحدة تم فى سبتمبر سنة ١٩٦١ بينما كان عكاشة فى دمشق هو وكمال رفعت. ولقد إحتجز الإثنان لمدة أربع وعشرين ساعة بعد الإنقلاب وعندما عادا إلى القاهرة ذهباً مباشرة إلى بيت عبد الناصر.

ولا شك أنه يذكر بالفضل لعكاشة أنه كتب لعبد الناصر منذ أيام الوحدة الأولى معبراً عن شكوكه فى هذا التسرع لإنجاز الوحدة الأمر الذى أعترف به عبد الناصر بعد ذلك، وكان من الواضح لعكاشة أن السوريين باتوا يحسون أن قنوات الإتصال بينهم وبين الرئيس عبد الناصر قد سدت وأن الأمور فى سوريا باتت تسير فى غير المجرى الذى ينبغى أن تسلكه، وكل هذا صحيح.. ولكن إذا إستثينا مسئولية عبد الحميد السراج فى دمشق فمن الواضح أن المسئولية الأولى فيما حدث تقع على أكتاف المشير عامر الذى كان الحاكم الفعلى فى سوريا والذى أعتقل عندما وقع الإنقلاب الذى نفذه مديرو مكتبه بدمشق !

لماذا إذن فشلت مذكرات عكاشة فى إبراز هذه الحقيقة عندما تحدث عن الإنفصال كواحد من شهوده وعندما ذهب إلى عبد الناصر مواسياً. إن عكاشة يقول أنه حذر عبد الناصر فى تلك الجلسة من الإنتهازيين حوله، وهو يقول إن كمال رفعت أمن على كلامه وذكرا أسماء هؤلاء الإنتهازيين : أما المسئول الأول عما جرى من إنفصال - عامر - فلا ترد فى المذكرات كلمة واحدة عنه وعن مسئوليتة.

فهل يعزى هذا إلى العلاقة الشخصية الحميمة التى كانت تربط عكاشة بعامر ؟

أتساءل عن هذا دون رغبة فى إعفاء المحيطين بعبد الناصر من المسئولية، غير أنه ليس من الواضح لى حتى اليوم حدود مسئوليتهم فى الإنفصال بقدر وضوح مسئولية عامر فى هذه الكارثة لأول تجربة لدولة وحدة عربية فى العصر الحديث.

وغنى عن البيان أننى بقيت حتى إنقلاب مايو سنة ١٩٧١ - وما بعده بسنوات - دون أى معرفة أو لقاء مع أى من المحيطين بعبد الناصر من مساعديه. ومازال هذا هو الوضع حتى اليوم، وربما عانيت شخصياً فى زمن عبد الناصر - على البعد - من بعض هؤلاء المساعدين.

لكننا نتحدث فى قضايا عامة تتعلق بتاريخ مصر، وهذا يقتضى أن ننحى الجروح الشخصية جانباً وأن نتسلح بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

٢- رومانسية الفكر السياسى

قام «ثروت عكاشة» ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بدور تاريخى فى تنفيذ مهام الثورة من موقعه فى سلاح الفرسان، وكان ثمة أعتراف من الجميع بهذا الدور إلى درجة أنه عند الإتجاه - بعد نجاح الثورة - إلى توسيع مجلس قيادة الثورة يتمثيل مختلف الأسلحة كان الأمر محصوراً بينه وبين حسين الشافعى الذى أدى دوراً تاريخياً هو الآخر فى التنفيذ. ولقد أعتذر عكاشة عن دخول مجلس قيادة الثورة مرشحاً حسين الشافعى الذى كان أعلى منه فى الرتبه العسكرية، ويقول خالد محيى الدين إن عبد الناصر تنفس الصعداء عندما إعتذر عكاشه إذ جنبه الحرج الذى كان يحس به لو لم يدخل الشافعى مجلس قيادة الثورة.

لكن «عكاشه» يقول مع ذلك إنه أحس منذ مشاركته فى الثورة ثم فى الوزارة مدة ثمانى سنين، أنه كان بين معظم رفاقة فى الثورة غريباً عنهم نزعة ومشارب وميولاً رغم إجتماعهم على أهداف متقاربة. وهو يقول فى المذكرات بنوع من الإعتداد «لست محترف سياسة وإنما كنت ذا نزعة ثورية».

هذا الشعور بالغربة ربما يعود إلى طبيعة شخصية عكاشة ذاتها. وهو لا ينكر ما يقوله الآخرون عنه من أنه منطو على النفس متقوقع وأن به عصبية فائرة تستفزها الهمسات الخفية وأنه كثيراً ما يكون بالغ الحدة فى أحكامه على الناس ما بين أبيض وأسود. كما لا ينكر نزعاته الرومانسية فى الأدب والفن، ومن هنا شغفه بجبران وأدب جبران.

والذى يبدو لى أن هذه النزعات الرومانسية منعكسة أيضاً فى أرائه ومبادراته السياسية فى هذه المذكرات.

والرومانسية نقيض الواقعية ومن هنا خطورتها إذا أمتدت إلى المجال السياسى، وربما كان من الأدق لو قال «عكاشة» إنه ذو نزعة ثورية رومانسية، وهو ما يفسر فى رأيى تورطه فى أفكار ومواقف سياسية لأصلة لها بالوقائع. وتتناقض- فى الحقيقة - مع موافقة الوطنية الديمقراطية المعروف بها.

أذكر هنا على سبيل المثال واقعتين وردتا فى مذكراته .

** الأولى عندما دعاه جمال عبد الناصر - بعد العدوان الثلاثى - هو وخالد محيى الدين إلى الغداء فى منزله، وإذ بعكاشه يقدم للرئيس تقريراً عن «الحياد السويسرى» مقترحاً أن نحذو حذوه، وكان منطق عكاشة أن «الحياد السويسرى» يمكن أن يكون المأمن لنا لكى نفرغ لبناء بلادنا من

الداخل أولاً ثم ننفذ إلى الخارج بعد ذلك! وعكاشه يعترف أن عبد الناصر لم يرحب بهذه الأفكار، ولابد أنه أندهش من أن يخطر مثل هذا التفكير الرومانسي في ذهن عكاشه ومصر كانت خارجه من تجربة العدوان الثلاثي ومسئوليات مصر في العالم العربي على ما هي عليه.

** أما الواقعة الثانية فقد حدثت في ديسمبر عندما ١٩٧٧ عندما ذهب السادات في رحلته المشئومة إلى القدس. فإذ بعكاشه يندفع فيرسل إليه رسالة تأييد حارة على هذه الزيارة قال فيها : «منذ أن سمعت نبأ مبادرتك الشجاعة المذهلة.. أحببت في تجرد تام أن أصارحك بعمق صدى مبادرتك في نفسي ومدى ما أحسه تأييد لهذا الموقف الحكيم». وبالطبع رد السادات على عكاشه برسالة شكر مسهبة.

ولقد أحس «عكاشه» بعد ذلك بخطأ موقفه عندما وقعت إتفاقية كامب دافيد وأرسل إلى السادات رسالة أخرى منتقداً المعاهدة فلم يهبأ السادات أن يرد عليه.

وربما كان من اللافت للنظر في هذا السياق أيضاً ما فعله «عكاشه» بخصوص مشكلة «هنري كورييل الذي كانت قد سحبت منه الجنسية المصرية ورحل من مصر قبل الثورة. وإن «عكاشه» يقول إنه قابله لأول مرة في جنيف في مطلع ١٩٥٨، وأن «كورييل» أدى خدمات هامة لصالح الثورة الجزائرية، وبالتالي تقدم «عكاشة» لعبد الناصر مذكرة في ٢٢ إبريل ١٩٦١ يطلب فيها رد الجنسية المصرية لكورييل. وأن «عبد الناصر» لم يكن معترضاً وإن كانت الأجهزة المتخصصة بالأمن تولت دفن الموضوع!

ووجه الغرابة في هذا هو التوقيت، فقد كان هذا زمن العداء الحاد من النظام الناصري للشيوعيين لا في مصر وحدها وإنما في سوريا والعراق أيضاً. وكان الشيوعيون المصريون في السجون قد مروا بتجربة تعذيب معروفة وكانت قيادات «الحزب الشيوعي السوري» مطاردة داخل سوريا وخارجها والحملة الأعلامية ضد الشيوعية على أشدها. تلك بالدقة كانت أيام مقتل «شهدي عطيه الشافعي» «وفريد حداد» وإختفاء «محمد عثمان» في طنطا «وفرج الله الحلو» في لبنان. فكيف توقع «عكاشه» في مثل هذا التوقيت أن يوافق على طلبه هذا برد الجنسية المصرية إلى كورييل.

لقد أوردت هذه الأمثلة لتوضيح كيف أن الرجل الثوري الذي لا شك في نزوعه الثوري يمكن أن يتورط في مواقف ومفارقات عندما تكون هذه الثورية ذات طابع رومانسي لأصلة لها بالوقائع. ومن المؤكد أن القائد السياسي الثوري يحتاج إلى الخيال والطموحات لكي يستحق هذا اللقب لكنه يحتاج أيضاً إلى الإرتباط بالواقع المادي الملموس حتى لا تكون الهوة واسعة بين طموحاته ونتائج عمله.

ولا شك أن مذكرات عكاشه في جانبها السياسي غنية بالدروس والعبر في هذا الميدان وفي ميادين أخرى عديدة، وهي تلقي أضواء تاريخية هامة على جوانب كثيرة لم تكن معروفة إطلاقاً أو كانت هناك قبل مذكراته أضواء خافتة عنها.

ومن بين هذه الجوانب التي أثارت أهتمامي في المذكرات موضوع الإتصالات التي جرت بين «عكاشه» والإسرائيليين إبان عمله ملحقاً عسكرياً في باريس أو سفيراً في روما. فقد طالما تساءلت بيني وبين نفسي إن كانت هناك قد جرت إتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين مصر الناصرية وبين

إسرائيل وماذا كانت حدودها. لكنى لم أكن أملك معلومات محددة لها شهود.

وعندما صدر كتاب «هيكل»(ملفات السويس) أتضح أنه منذ أول أيام الثورة كانت هناك محاولات إسرائيلية لجس نبض النظام الجديد، قام بها رسل غربيون من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما. ومن أمثلتها زيارة «ريتشارد كروسمان» - أحد قيادات حزب العمال البريطانى - لعبد الناصر فى ديسمبر ١٩٥٢ وذهابه إلى تل أبيب ثم عودته إلى القاهرة حاملاً من القادة الإسرائيليين إقتراحاً بلقاء سرى فى أى مكان بين عبد الناصر وبن جوريون.

وإذ فشلت كل هذه المحاولات فقد لجأ الإسرائيليين إلى الإتصال بالمسئولين المصريين على مستويات أدنى، وواضح من مذكرات «عكاشه» أن قسماً كبيراً من هذه الإتصالات تمت من خلال «عكاشة» وهو فى أوروبا وأن «عبد الناصر»كان بالطبع على علم بها وكان يوجه «عكاشه» فى كيفية التصرف، وغنى عن البيان أيضاً أن المخابرات المصرية كانت قريبة منها أيضاً.

ولقد قام بالإتصال بعكاشة «جوزيف جولدن» جولان الذى كان معروفاً بإسم «جو جولدن» - وهو مواطن إسرائيلى يعمل كمستشار للشئون العربية لناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى - وكانت هذه الإتصالات ذات الطابع المخابراتى تستهدف من الجانب الإسرائيلى تقييم أدق لموقف النظام فى مصر بالإضافة إلى تقديم مقترحات محددة فى قضايا محددة، إلا أن الهدف الأكبر الذى كانيسعى إليه «ناحوم جولدمان» هو تدبير لقاء بينه وبين عبد الناصر. ومع أن هذه الإتصالات قد تمت خلال سنوات ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨ (بما فى ذلك بعض سنوات الوحدة المصرية السورية) إلا أنه يبدو من المذكرات أنه قدم تم لقاء بين عكاشة والملحق الصحفى الإسرائيلى فى باريس فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ فى محاولة إسرائيلية تستهدف الحيلولة دون تنفيذ أحكام الإعدام فى المخربين من اليهود المصريين الذين إستخدمتهم إسرائيل فيما عرف بإسم فضيحة لافون، كما يتضح من المذكرات أن الياهوساسون كان سفيراً لإسرائيل فى روما عندما كان عكاشة سفيراً لمصر فى نفس العاصمة، وأنه أرسل إلى عكاشة خطاباً بخصوص الإذاعة العبرية بالقاهرة وإن كان «عكاشة» لم يرد عليه.

ومن الأمور الهامة التى يتطلع إليها قارئ هذه المذكرات معرفة تقييم عكاشة لنظام عبد الناصر على ضوء خبرته فى الوزارة والسفارة وبإعتباره صديق لعبد الناصر قريب منه، وكأحد الذين وجدوا أنفسهم منذ اللحظة الأولى فى لعبة الصراعات وهو لا يجيدها بطبيعة شخصيته الإنطوائيه الخجولة.

لقد حرص «عكاشه» فى مقدمة مذكراته على أن يواجه هذه المسألة ويقدم فيها رؤيته وإن كان حريصاً على أن يوضح أنه لا يؤرخ للثورة وإنما يذكر فقط ما كان منه من مشاركة أو ما جرى تحت سمعه وبصره. و «عكاشه» يصف نفسه بأنه إنتقائى مستقل ذو ميول ليبرالية، وهو يصف نظام عبد الناصر بأنه نظام سياسى سلطوى يجمع السلطة كلها فى يد رئيس الجمهورية دون مساءلة دستورية حقة أمام الشعب. وهو يقول إن هذا النظام القائم على مركزية السلطة مرده إلى عبد الناصر مبنى ومعنى، إيجاباً وسلباً معتمداً على «التوفيقية» وعلى التجربة والخطأ.

والمأخذ الأساسى عند عكاشة فى نظام «عبد الناصر» هو مشكلة منهج الحكم الذى تمثل فى مركزية السلطة. فأخطاء الثورة على إمتدادها لم تكن وليدة الحكم بقدر ما كانت وليدة منهج الحكم. والمشكلة فيما يبدو أن عبد الناصر قد إستعان فى ظل هذه المركزية بفريقين: قسم على درجة كبيرة

من الشرف والوطنية، وقسم آخر كان يثق بهم وإن كانوا قد غرروا به!

إن قضية «مركزة السلطة» التى يشير إليها «عكاشه» هى قضية فى رأيى صحيحة، وهى تثير بالطبع قضية الديمقراطية السياسية، لا بالمعنى الليبرالى المعروف فى الغرب الذى لم يكن يلائم ظروف الثورة وطموحاتها من قريب أو بعيد، وإنما بمعنى إطلاق المبادرة للجماهير الشعبية فى إعادة بناء الوطن وحماية النظام والدفاع عن الأهداف الوطنية والشعبية التى كان عبد الناصر مؤمناً بها. وهذه القضية هى فى الحقيقة تتعلق بالتنظيم الجماهيرى للنظام، الذى بدأ من هيئة التحرير حتى الإتحاد الإشتراكى، وكان تنظيماً عاجزاً فى كل مراحله كما أثبتت الأحداث. ولم تكن هناك رغبة من النظام فى إطلاق مبادرات الجماهير.

ومن هنا يبدو التبسيط الشديد للمشكلة عند «عكاشة» عندما يقول بأن قسماً من أعوان «عبد الناصر» كان على درجة كبيرة من الشرف والوطنية وكان القسم الآخر غير ذلك. والمسألة الأساسية ليست قضية شرف ووطنية المساعدين على أهمية ذلك، وإنما هى قضية وعى سياسى لأعوان عبد الناصر، وهى أولاً قضية موقع الجماهير الشعبية فى آليات السلطة، وإذا تأملنا بعض من يصفهم «عكاشة» من أعوان عبد الناصر بأنهم غرروا به وأنهم رجال أنتهازيون لم يكونوا من الضباط الأحرار فربما وجدنا بعضهم أنضج سياسياً من العديد من الضباط الأحرار الذين عرفتهم مصر.

وفى إطار هذا التبسيط المخل فى رؤية عكاشة توضح مذكراته أنه قدم لعبد الناصر خلال أزمات النظام (إنهيار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١، هزيمة ١٩٦٧) إقتراحاً واحداً يتكرر دائماً، ألا وهو إنشاء حزب للثورة وحزب معارض بشرط أن يكون مؤمناً بمبادئ الثورة ! وهذا الكلام تكرر على يد «القيسونى» بصيغة أخرى بعد ١٩٦٧، وهو أن يكون هناك جناحان أو منبران فى الإتحاد الإشتراكى.. جناح يمينى بقيادة «زكريا محيى الدين» ، وجناح يسارى «بزعامة» «على صبرى» على أن يتبادل الجناحان الحكم !

وليس من الغريب أن يصدر مثل هذين الأقتراحين من «عكاشة» أو «القيسونى» ، فهما معزولان عزلة كاملة عن الجماهير، و «عكاشة» نفسه لا يخفى أنه رجل لا يحب الجماهير. وحريص على البعد عنها لأنه بطبعه ليس جماهيرياً. وفى رأيى أنه واهم إذا تصور أن هذا الإقتراح كان سوف يحل مشكلة النظام، فليست القضية أن نحاول شكلياً تقليد ما كان يجرى فى بريطانيا من تبادل حزبين للسلطة (المحافظون والعمال) أو ما كان يجرى فى أمريكا بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى، لأن الظروف بيننا وبين هذه البلدان جد مختلفة أو لأن مصر فى ظل الثورة لم تكن فى حاجة إلى مثل هذا النظام الليبرالى التقليدى إذا أرادت حقاً أن تشق طريقها المستقل وأن تبنى إنتاجها - وتسخره لصالح الطبقات الشعبية كما حاول عبد الناصر بكل إخلاص أن يفعل.

الأكثر من هذا أن مثل هذا الإقتراح هو بمثابة قفز فوق المشكلة الأساسية التى لم يشأ النظام الناصرى أن يواجهها. أو واجهها وفشل فى حلها... أعنى موقع الجماهير الشعبية وأساساً العمال والفلاحون والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة فى آليات السلطة، وديناميكية النظام فى تجديد نفسه وكوادره من خلال هذه الجماهير.

ولقد عاش عكاشة فى ظل عبد الناصر غريباً عن النظام كما أسلفنا، وساعد على هذا بقاؤه فى

الخارج سنوات طويلة، وإذا كان قد بقى فى إطار النظام ثمانى سنوات كوزير للثقافة وسنوات أخرى كسفير أو رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى فما ذلك إلا لصداقته الحميمة بالشخصيتين الرئيستين فى النظام، أعنى «عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر». وليس بالصدفة أن «عهد الناصر» قد لجأ إليه فى أدق المهمات التى كان يحاول إنجازها بالخارج، كما ليس بالصدفة أن يلجأ إليه «صلاح نصر» يوم ٨ يونيو سنة ١٩٦٧ ليبلغه أن «المشير عامر» عازم على الإنتحار ويرجوه أن يذهب إليه لأثنائه عن هذا المصير.

وأخيراً أود أن أقول أننى لم أملك إلا التعاطف مع الدكتور عكاشة خلال العديد من المواقف التى يتعرض لها الكتاب، لكنى لم أستطع أيضاً أن أنسى حقيقة عزلته عن العمل الجماهيرى الشعبى وأنه كان فى العمل السياسى أقرب إلى أن يكون من الهواة، وتلك هى إحدى نقاط ضعفه الأساسية.

٣- شهادة من داخل وزارة الثقافة

فى أحد أيام شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ كنت ألقى محاضرتى الأسبوعية على طلاب السنة الرابعة بقسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة عين شمس، عندما وجدت أحد سعاة القسم يقتحم علىّ المدرج ليبلغنى أن مكتب وزير الثقافة على التليفون. ونهرت الساعى لأقتحامه المدرج وأنا ألقى محاضرتى على الطلاب وطلبت منه أن يبلغ سكرتير الوزير أننى سأتصل به بعد إنتهاء المحاضرة. وبالفعل إتصلت بوزير الثقافة فور إنتهاء المحاضرة الذى أبلغنى بضرورة حضورى إلى مكتبه لأمر هام.

وعندما ذهبت فوجئت به يبلغنى أنه كان مع الرئيس عبد الناصر فى اليوم السابق يبحثان معاً تعيينات المناصب الكبرى بوزارة الثقافة وأن الرئيس قد أقترح تعيينى فى منصب رئيس مجلس إدارة الكاتب العربى للطباعة والنشر، وهى شركة الدولة للطباعة والنشر، وتضم سبع مطابع ونحو ثلاثة آلاف عامل وموظف.

والحقيقة أننى لم أكن راغباً فى قبول هذا المنصب وحاولت أقناع الدكتور عكاشة أن يصرف النظر عن هذا الأقتراح مقترحاً أسماء أخرى. وكان لموقفى هذا أسباب عديدة فى مقدمتها أننى كنت أعرف الظروف التنظيمية والمالية الصعبة للشركة فلما أبلغنى أنه لا يملك ذلك لأنه توجيه من الرئيس تمسكت بأن أبقى فى الجامعة وأن أذهب إلى وزارة الثقافة معاراً من الجامعة لمدة عام واحد فقط. وهو ما قبله الدكتور عكاشة فى نهاية المطاف.

وكان وزير الثقافة يعقد إجتماعاً أسبوعياً فى مكتبه لرؤساء مؤسسات وشركات الوزارة بالاضافة إلى وكلاء الوزارة. ومديرى العموم فى الإدارات الهامة. وهكذا بدأت أحضر هذه الإجتماعات التى كان يحضرها أيضاً نجيب محفوظ رئيس مؤسسة السينما، وعبد الرازق حسن رئيس شركة الإنتاج السينمائى. ومحمود العالم رئيس مؤسسة المسرح، وسهير القلماوى رئيسة مؤسسة النشر، وسعد وهبه رئيس الشركة القومية للتوزيع. وسعد كامل رئيس إدارة الثقافة الجماهيرية وعبد المنعم الصاوى وكيل وزارة الثقافة لشئون التخطيط.. وآخرون كثيرون. وهكذا بدأت أتعرف على مشاكل القطاعات المختلفة لوزارة الثقافة وأقرأ عشرات التقارير التى كانت تعرض فى هذه الإجتماعات والتى أعدتها القطاعات المختلفة عن ظروف عملها ومشاكلها. وفى مقدمتها ظروف السيولة المالية الصعبة التى كانت تعيش فى ظلها شركات الوزارة على ضوء سياسة التقتير التى التزمت بها وزارة الخزانة فى أمور الميزانية بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ خصوصاً. والخراب الذى كانت عليه مؤسسات الوزارة

عندما أستلمها الدكتور عكاشة فى يونيو سنة ١٩٦٦.

وينبغى أن نعترف بالجهد الكبير الذى بذله الدكتور عكاشة فى هذه الظروف الصعبة حتى يعيد لوزارة الثقافة نضارة وجهها مرة أخرى. وساعده فى ذلك جلده على العمل واخلاصه لقضية الثقافة وصلاته الوطيدة بالرئيس كما أن مجموعة القيادات التى أختارها لمعاونته كانت كلها - إذا إستثنيت شخصى - على درجة كبيرة من الكفاءة والإيمان بقضية الثقافة الرفيعة.

ولقد ذكر الدكتور عكاشة فى مذكراته عن هذه الحقبة كيف أن نجيب محفوظ وعبد الرازق حسن ذهبا إليه أحد الأيام وأبلغاه أنه لا توجد فى خزينة مؤسسة السينما سيولة كافية لدفع مرتبات العاملين فى مؤسسة السينما وشركاتها فى أول الشهر. لكنه نسى أن يذكر فى مذكراته أن هذا بالدقة كان الوضع فيما يتعلق بشركة النشر عندما أستلمت العمل فيها. وأننى أستفدت من صلاتى القديمة بوزارة الخزانة عندما كنت أعمل مديراً للبحوث فيها - من أجل عقد قرض لمؤسسة النشر من خزانة الدولة.

ولقد عقد عكاشة أربعة مؤتمرات للحوار المفتوح بين المثقفين والعاملين فى ميدان الثقافة - فى الفترة الأولى لأستلامه العمل كوزير الثقافة.. أولها مؤتمر السينمائيين فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ والثانى مؤتمر للمسرحيين فى ديسمبر سنة ١٩٦٦. والثالث مؤتمر للأدباء والكتاب فى فبراير سنة ١٩٦٧ وآخرها مؤتمر الفنون التشكيلية فى ابريل سنة ١٩٦٧ وكانت هذه المؤتمرات مناسبة هامة لإستطلاع الرأى فى إصلاح أجهزة الثقافة ورسم خطة العمل، وأنتهت عمليات الإستطلاع والدراسة إلى أندماج كافة شركات النشر فى شركة واحدة هى شركة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر التى تولى رئاستها الصديق محمود العالم ثم تبعته أنا فى رئاستها أثر نقله رئيساً لمؤسسة المسرح، كما تم إدماج شركات السينما الست فى شركتين واحدة للإنتاج رأسها د. عبد الرازق حسن وأخرى للتوزيع كما أنشأ مركزاً للأفلام التسجيلية كان حسن فؤاد مديراً له.

ولست أنوى أن أتحدث تفصيلاً عما حوته المذكرات من إنجازات هامة وطبيعة المصاعب التى كانت تواجه الوزارة تفصيلاً. يكفى هنا أن أشير إلى أن هذه هى الفترة التى بدأ فيها معرض الكتاب الدولى بالقاهرة لأول مرة فى يناير ١٩٦٩ وهى فترة أحياء العيد الألفى للقاهرة ومعرض توت عنخ آمون الذى أخذ يجوب عواصم العالم، وهى أيضاً فترة الأحتفال بإنتهاء العمل فى إنقاذ معابد أبى سنبل فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ وإنشاء الفرقة القومية للموسيقى العربية وهى فترة إزدهار العروض الجادة والنشاط الواسع للثقافة الجماهيرية وإزدهار نشاط معهد البالية من جديد.. لكن قد يكون من الضرورى أن أتعرض لمسألتين وردتا فى المذكرات.

الأولى خاصة بموقف الدولة من المسرحيات التى كانت تعرض أنذاك مثل المسامير لسعد وهبة والعرضحالجى لميخائيل رومان. وازاى ده يحصل لعزت عبد الغفور والفتى مهران لعبد الرحمن الشرقاوى وانت إللى قتلت الوحش لعلى سالم وثورة الزنج لمعين بسيسو.

وينبغى أن نسجل للدكتور عكاشة هنا موقفه الجيد فى الدفاع عن إستمرار عرض المسرحيات بصرف النظر عن موقف أجهزة الأمن وهو يقول فى مذكراته أن عبد الناصر كان مؤيداً له فى ذلك.

أما مشكلة الثقافة الجماهيرية فقد كان موقفه فى رأيى أقل توفيقاً. وقد أنتهت هذه القضية بخروج سعد كامل وإستقالة حسن فؤاد. والقصة كما يرويها الدكتور عكاشة نفسه تتلخص فى أن الثقافة الجماهيرية قامت على أكتاف مجموعة من الشباب المتحمسين من خارج الوزارة رشحهم سعد كامل وعينهم عكاشة بمكافآت شهرية شاملة، وعكاشة يعترف أنهم كانوا شعلة من التفانى والنشاط. وفى هذه الظروف كان من الطبيعى أن يصطدم بعضهم بأجهزة الحكم المحلى الأسنة الراكدة والمحافظة فى نزعاتها، حدث هذا خصوصاً بين عز الدين نجيب وإبراهيم بغدادى محافظ كفر الشيخ آنذاك. هنا نجد روايتين : رواية عكاشة فى مذكراته بأن وزير الداخلية طلب منه وضع حدلهذه التصرفات: والأخرى رواية شعراوى جمعة بأنه قال لسعد كامل تليفونياً: إبقى شد ودنه (يعنى عز الدين نجيب).

على أى حال كان الموقف كله يمكن معالجته بهدوء أكبر ومرونة أشد لو أن عكاشة لم يندفع فى إنفعاله للإصطدام مع سعد كامل فلجأ إلى نقله مما أدى إلى إستقالة سعد كامل ومن بعده حسن فؤاد.. الأمر الذى أصاب كل عمل فى الثقافة الجماهيرية بأضرار بالغة وتلك واحدة من الحالات التى تبدت فيها عصبية الوزير الفائرة دون مبرر حقيقى، وأدت إلى نتائج بالغة السوء.

إن عكاشة يتعرض لعلاقته بالمثقفين الماركسيين من أمثال كاتب هذه السطور بمودة وإحترام، ويقدم فى مذكراته شهادة لهم لا أحب أن أعيد كتابتها هنا، وهم لا شك يبادلونه هذه المودة وذلك الإحترام متخذين من تعاونهم معه مثالاً على كيفية وإمكانية تعاون المثقفين ذوى النزعات الفكرية المتباينة فى العمل العام فى إطار الخط الوطنى الديمقراطى الذى يجمعهم جميعاً.

إن هذه المذكرات للدكتور ثروت عكاشة هى عمل موسوعى بكل المقاييس ومهما كانت ملاحظاتى هنا أو هناك على بعض ما جاء فيها، فلا شك أن الدكتور عكاشة جدير بكل تهنئة على هذه الملحمة التى تسجل كفاح المخلصين من أبناء مصر من أجل تهذيب الروح وتنقية الفكر والذوق من شوائب التخلف. وتحويل الفكر والفن إلى سلاح فى يد المثقفين وكسرة خبز للملايين من المواطنين على أرض هذا الوطن.

المحتويات

صدر عن مركز البحوث العربية ..

١- مصير القطاع العام فى مصر	د. فؤاد مرسى
٢- سكان مصر	د. وداد مرقص
٣- المشكلة الطائفيـــة فى مصر	مجمـوعة كتاب
٤- أزمة مياة النيل .. إلى أين ؟	مجمـوعة كتاب
٥- المدرسة الإشتراكية فى الصحافة	د. عواطف عبد الرحمن
٦- ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى بالجزائر	د. أحمد هنى
٧- بيليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية	أشرف حسين
٨- ثلاث قراءات سوفيتية فى البيروسترويكا	ترجمة عصام فوزى
٩- المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة	مصطفى نور الدين عطيه

تحت الطبع ..

- القوى السياسية والاجتماعية فى الضفة وغزة — مجمـوعة كتاب
- اعمال ندوة « النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل»

رقم الإيداع ٥٣١٥ /٨٩

طبع بالمركز المصرى العربى

٥٣٥٦٠٧

يهتم مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر بتعميق المعرفة بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى مجتمعنا على أسس علمية . ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتراث العلمى القائم وبالجهود السابقة فى البحث كما يتطلب تعاون كافة الباحثين والهيئات لتيسير هذه المعرفة لأبناء الوطن جميعاً ، وفى هذا الإطار يصدر المركز كتبه وكراساته ، التى تتناول قضايا المجتمع المصرى والعربى ، كما تهتم بدراسة التجارب السياسية والاجتماعية الأخرى التى تغنى تجربة تطورنا .

وتقوم الكراسات التى يصدرها المركز بدور متميز فى تعميق المعرفة المتخصصة عن طريق توفير « البيبليوجرافيا » التى تخدم أحد موضوعات البحث فى المركز أو تهم الباحثين العرب عامة أو بعرض التراث الفكرى حول مختلف القضايا موضع الاهتمام المشترك .



rab Research Center Studies, Documentation & Publishing
Abdul Aziz Eldereni - Manial - Cairo - Tel.: 3625687 - Tlx.: 23172 Naoom UN.